



Lorem ipsum dolor sit amet, consectetur adipiscing elit. Nunc eget arcu sit amet mauris laoreet vehicula.

Duisque id felis posuere, tempor justo a, mollis nibh. Merit nec fermentum elit, ut bibendum nulla. Class aptent taciti sociosq ad litora torquent per conubia nostra, per inceptos himenaeos. Aliquam ut velit convallis, suscipit lacus non, rutrum est.

Donec tincidunt congue consequat. Praesent interdum eros ut est portitor, in ultricies quam tincidunt. Nullam facilisis aliquet odio, et fermentum quam tincidunt eu. Nullam non faucibus sed.



حمضاد البحرين

Lorem ipsum dolor sit amet, consectetur adipiscing elit.

Nunc eget arcu sit amet mauris laoreet vehicula. Duisque id felis posuere, tempor justo a, mollis nibh. Merit nec fermentum elit, ut bibendum nulla. Class aptent taciti sociosq ad litora torquent per conubia nostra, per inceptos himenaeos. Aliquam ut velit convallis, suscipit lacus non, rutrum est.

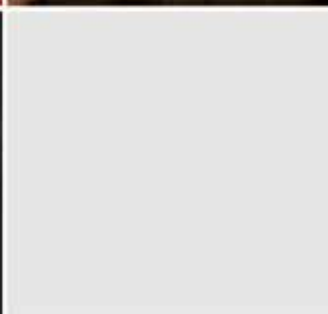
Donec tincidunt congue consequat. Praesent interdum eros ut est portitor, in ultricies quam tincidunt. Nullam facilisis aliquet odio, et fermentum quam tincidunt eu. Nullam non faucibus sed.



2017



وحدة الرصد والدراسات





حصاد البحرين 2017

دار الوفاء للثقافة والإعلام

المنامة - البحرين

اسم الإصدار: حصاد البحرين ٢٠١٧

الكاتب: وحدة الرصد والدراسات

تاريخ: ١٥ مارس ٢٠١٨ ميلادية

البريد الإلكتروني: Mediaalwafa@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يحتوي تقرير حصاد البحرين ٢٠١٧، ميلادية تسلسلا ساملا لأحداث سنة ٢٠١٧، ويستعرض أهم الأحداث والظواهر التي رسمت ملامح ثورة ١٤ فبراير خلال السنة، والتي ستترك أثرها على مسار الصراع بين شعب البحرين والنظام الخليفي الفاسد للشرعية، كما يذهب هذا الكتاب إلى عمق هذه الأحداث والظواهر ليقدم قراءات واستشرافات للمستقبل القريب، من خلال عرض مجموعة من القراءات والتحليلات والأرقام في مختلف المواضيع.

وقد كتب هذا الحصاد السنوي من أجل توفير مادة لدراسة الأحداث والتطورات والظواهر المحلية، وفهم خلفياتها، وللتخطيط للمرحلة المقبلة في عمر الثورة والنضال الشعبي من أجل الحرية والكرامة.

تم استستقاء مادة الحصاد من عدة مصادر منها وحدة الرصد السياسي والحقوقى لتيار الوفاء الإسلامي، والمواقع الإعلامية البحرانية المعارضة، ومواقع الإعلام الحكومي، ومصادر أخرى متفرقة.

الفهرس

٢	٢٠١٧	حصاد البحرين
٥	٢٠١٧	يناير
١٣	٢٠١٧	فبراير
١٩	٢٠١٧	مارس
٤٣	٢٠١٧	أبريل
٥٧	٢٠١٧	مايو
٧٣	٢٠١٧	يونيو
١٠٥	٢٠١٧	يوليو
١١٧	٢٠١٧	أغسطس
١٤٩	٢٠١٧	سبتمبر
١٦٧	٢٠١٧	أكتوبر
١٨٥	٢٠١٧	نوفمبر
١٩٩	٢٠١٧	ديسمبر
٢١٣	٢٠١٧	التقرير السياسي
٢٣٧	٢٠١٧	التقرير الإقتصادي
٢٥٧	٢٠١٧	المشهد الأمني
٢٦٧	٢٠١٧	التقرير الحقوقي
٢٨٣	٢٠١٧	الحرب على الدين
٢٨٩	٢٠١٧	المقاومة في البحرين
٢٩٧	٢٠١٧	المحطات الفاصلة وأهم الأحداث خلال
٣١١	٢٠١٧	في أرقام

يناير 2017

” بتاريخ ١ يناير ٢٠١٧ تم تحرير ١٠ من الأسرى في سجن جو في عملية «سيوف الثأر»، والتي تمت بقيادة الشهيد رضا الغسرة من داخل السجن .

” بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٧ شهدت معظم مناطق البحرين استنفارا للأجهزة الأمنية الخليفة ونقاط تفتيش ، على خلفية تحرر الأسرى من سجن جو المركزي .





”

٣ يناير ٢٠١٧ شهدت عدة مناطق في البحرين حملة اعتقالات واسعة على خلفية تحرير الشهيد رضا الغسرة ومجموعته من سجن جو المركزي.

”

بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة حبس الصحفي الرياضي فيصل هيات ٣ أشهر، عن تهمة «إهانة رمز ديني»، على خلفية تغريدة اعتبرت مسيئة ليزيد بن معاوية، أحد حكام الدولة الأموية قبل ١٤ قرناً.

”

بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٧ ثبتت محكمة التمييز الخليفة أحكاماً بإعدام عباس السميع، علي السنكيس وسامي مشيمع، في محكمة لم توفر أبسط معايير المحاكمة العادلة.



”

بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٧ خرجت تظاهرات عارمة في معظم قرى وبلدات البحرين، رفضاً لأحكام الإعدام، كما حذرت منظمات حقوقية وقوى معارضة من مغبة إقدام النظام على تلك الخطوة.





”

بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٧ دقت هواتف عائلات المحكومين بالإعدام الثلاثة، ليتم إخبارهم أن ثمة زيارة غير مجدولة لأبنائهم.

”

بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ أعدم النظام الخليفي الشهداء سامي مشيمع، عباس السميع، وعلي السنكيس، على خلفية اتهامهم بتفجير الدية الذي أودى بحياة الضابط الإماراتي المرتزق الشحي.

” بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ أعلن رئيس نيابة الجرائم الإرهابية أحمد الحمادي، أن الإعدام قد نُفذ بعد أن أصبح «واجباً وبتاً» حسب تعبيره، فانفجرت المشاعر وضح الشعب، وصارت البحرين في مأتم بكاء وغضب كبير.

” بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ أحاطت القوات الخليفة بمقبرة الماحوز، ومنعت المواطنين من دخول المقبرة وزيارة قبور الشهداء، ومنعت عوائلهم من زيارة قبور أبنائهم لأسابيع، فيما استمرت المسيرات الغاضبة بالخروج بشكل يومي في معظم مناطق البلاد احتجاجاً واستنكاراً.





”

بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ أعلن تيار الوفاء الإسلامي على لسان القيادي فيه السيد مرتضى السندي دعوته لمرحلة «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد»، ردا على إعدام شهداء الفجر، وذلك في حفل حاشد في مدينة قم المقدسة.

”

بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ أصدرت وزارة شؤون الإعلام قرارا بوقف تداول واستخدام جريدة «الوسط» للوسائل الاعلامية والإلكترونية، بمزاعم «تكرار قيام الجريدة نشر وبث ما يثير الفقرة في المجتمع».

”

بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٧ جيء لأهالي شهداء الفجر بثياب الإعدام، وقد علق بها قطع اللحم التي تناثرت من أجسادهم بعد أن طشرها الرصاص. فكان استلامها فاجعة أخرى.

”

بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٧ أصدرت عوائل الشهداء بياناً حملت فيه رأس النظام (حمد بن عيسى آل خليفة) مسؤولية إعدام أبنائها. وشددت على براءة أبنائها من تهمة مقتل ٣ عناصر من المرتزقة، وقالت إن عائلة طارق الشحي، الذي قتل في اشتباكات مع محتجين في مارس ٢٠١٤، تعلم ببراءة المتهمين الثلاثة الذين تم إعدامهم، ولكنها أصرت على تنفيذ الحكم.

”

بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٧ داهمت المخابرات الخليفة مع القوات الخليفة الخاصة بلدة الدراز، وأطلقوا على المعتصمين حول منزل آية الله قاسم الرصاص الحي، واعتقلوا عددا منهم، فيما أدى ذلك الهجوم إلى إصابة الشاب مصطفى حمدان (١٨ عاما) برصاص حي استقر في جمجمته، وأدى لاستشهاده لاحقا.



فبرایر 2017

”

بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بتغريم الشيخ بشار العالي ٥٠ ديناراً بتهمة «إهانة مجلس النواب».



”

بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ صادق مجلس النواب السوري على الضريبة الانتقائية على بعض السلع الاستهلاكية بنسبة تصل من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من قيمة السلعة.



”

بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٧ أعلنت الداخلية الخليفة عن مواجهة مسلحة في عرض البحرين مرتزقتها وبين الشهيد رضا الغسرة ومجموعة من رفاقه، والتي أدت لاستشهاده مع محمود يحي ومصطفى يوسف، وذلك بعد اعتراض قوارب الداخلية قارب الشهيد ورفاقه، والذي كان متوجها لخارج البحرين.





”

بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٧ قضت المحكمة الخليفة الكبرى الجنائية بسجن المغرد يونس محمد جمعة الشاخوري (٣٦ سنة) لمدة عام بتهمة «إهانة الملك» و«التحريض على كراهية النظام» و«الدعوة لمسيرات غير مرخصة بالمخالفة للقانون» عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.



”

بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٧ اندلعت تظاهرات ومواجهات غاضبة عمت أرجاء البحرين غضبا على جريمة تصفية الشهداء في عرض البحر.



”

بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة العليا إسقاط جنسية ٥ مستأنفين، وتأييد العقوبة الصادرة عليهم بالسجن المؤبد، وقد زعمت النيابة أن تهمتهم هي السعي والتخابر مع إيران وتأسيس جماعة إرهابية.



”
بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٧ أحيا الشعب في
البحرين ذكرى انطلاق ثورة ١٤ فبراير بمسيرات
وفعاليات عمت أرجاء البحرين.



”
بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٧ استشهد الشاب عبد الله
العجوز بعد ملاحقته في أزقة بلدة نويدرات،
وتصفيته بطلق ناري في رأسه وصدره، حيث
كان مطلوباً للسلطات الخليفة.





”

بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٧ قضت المحكمة الخليفة الكبرى الإدارية برفض الدعوى التي أقامها ٨ أشخاص ، للمطالبة بإلغاء قرار وزير الداخلية بإسقاط الجنسية عنهم .

”

بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٧ قضت المحكمة الخليفة الكبرى الجنائية الرابعة بإسقاط الجنسية عن إثنين من المواطنين ، كانت قد أدانتهمما بالانضمام لجماعة سرايا المختار وحياسة أسلحة وذخائر.

مارس 2017

”

بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٧، رفضت الإدارة البريطانية التصديق على بيان مشترك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة سجل البحرين السيئ في حقوق الإنسان، بل وعرقلت بريطانيا إصدار البيان، ودعت مجموعة من الدول لعدم التصديق عليه بدعوى فشل البيان الأممي في الإشارة لإصلاحات مهمة قامت بها السلطة في البحرين في المجال الحقوقي والسياسي، حسب تعبير الإدارة البريطانية.



”

بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٧ أصدر تيار الوفاء الإسلامي بيانا استنكر فيه عداء الإدارة البريطانية لتطلعات شعب البحرين في الحرية والكرامة، ودعمها للدكتاتورية، وقال التيار في بيانه بأن عرقلة بريطانيا إصدار البيان الأممي هو ضوء أخضر للعصابة الخليفية للاستمرار في القتل والإرهاب الرسمي.



”

بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧ تم استدعاء واعتقال عدد من أفراد عائلة الناشط الحقوقي السيد أحمد الوداعي، في وقت قال ناشطون بأن ذلك على علاقة بزيارة مرتقبة للحاكم



Main: Activists' Kin Convicted in Flawed

essions, 'Confidential Sources'



WIKI WIKI

September 2017
Bahraini
Newspaper

WIKI WIKI

الخليفي حمد عيسى إلى بريطانيا، وأضافوا بأن السلطات الخليفية "تسعى للضغط على النشطاء البحرينيين في لندن لعدم إظهار أي نشاط ضد حمد وزيارته"، وهو أمر أكد عليه معارضون أشاروا إلى أن "عمليات الاستدعاء والاعتقال طالت أفراداً آخرين من عوائل نشطاء بحرينيين مقيمين في بريطانيا".

”

بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧ توجه سلمان بن حمد آل خليفة، إلى دولة قطر في زيارة رسمية، والتقى خلال الزيارة بحاكم قطر تميم بن حمد آل ثاني، حيث جرت مباحثات لم يعرف محتواها، ولكن قال الجانب الرسمي في الطرفين أنها تناولت تعزيز العلاقات ودعم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وأتت الزيارة بعد أيام قليلة على زيارة رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان إلى الدوحة. الزيارتان إلى قطر، من مسؤولين رفيعي المستوى من الحكم الخليفي، وفي فترة أيام لم تكن زيارة عادية حسب القراءة السياسية، حيث تعيش السعودية ظروفًا داخلية وخارجية صعبة، جعلت الجانب الخليفي مضطراً لتنشيط علاقاته الدبلوماسية مع دول مثل قطر وروسيا، والتي أعلن وزير الخارجية الخليفي عزمه على زيارة الأخيرة في نفس الفترة.



” بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ رفعت ماتسمى بوزارة العدل دعوى قضائية بحل جمعية وعد، بتهمة الإزدراء بالقانون وتمجيد الإرهاب، وتأييد جهات وأفراد أدينوا قضائياً، وتحبيذ تغيير النظام بالقوة، وقال بيان ماتسمى بوزارة العدل بأن هذا الإجراء في سياق تصحيح المسار السياسي وأولوية مكافحة الإرهاب.

” بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ خطت العصابة الخليفة خطوة رئيسية على طريق تعديل دستورها الفاقد للشرعية، بشكل يلغي حصر القضاء العسكري بالجرائم التي يرتكبها عسكريون، وفتح الباب أمام محاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية. ووافق مجلس الشورى المعين من حمد ويضم ٤٠ عضواً في جلسة على مشروع تعديل الدستور، بحسب أعضاء في المجلس، بعد أقل من أسبوعين من موافقة مجلس النواب السوري الذي يضم ٤٠ عضواً أيضاً على التعديل.

وعد

تمجيد المجرمين والتخريض على الإرهاب

	الطعن في شرعية الدستور والتخريض على عدم احترامه		«وعد» فاقدة بنحو كلي لمقومات العمل السياسي المشروع
	ايدولوجية الجمعية حملت عدواناً صارخاً على حقوق دستورية مقررة		تفديد لأمن المواطن واستقرار الوطن
	اعتبار التعدي على الشرعية الدستورية وثوابت دولة القانون أحد مرتكبات الجمعية		الجمعية رفضت دستور 2002 واعتبرته «ساقطاً» و «غير شرعي»
	التعرض لحكم القضاء ونعته بشكل غير مباشر بعدم العدالة»		مخالفة قانون الجمعيات السياسية بضم عضو فاقد للأهلية ومدان بأحكام قضائية باتة
	«وعد» انخرقت عن ممارسة النشاط السياسي ولم يتيق لها من السلمية شيء		الجمعية اطلقت على الجناة المحكومين محاكمة عادلة بالإعدام وصف «الشهيد»
	استمرار الجمعية في مواصلة نهجها المخالف		التخريض على الإرهاب بتمجيد قتل رجال الأمن

المصدر: الدعوى المقدمة من وزارة العمل ضد جمعية «وعد»
 انقوصافك | anqousafak.net | inf@anqousafak.net





بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ دشنت القوى الثورية المعارضة في البحرين شعارها الموحد الخاص بالفعاليات المشتركة في ذكرى "الاحتلال السعودي للبحرين"، الذي يُصادف في ١٤ مارس، وحمل الشعار عنوان "قاوم" مع صورة لآية الله الشيخ عيسى قاسم، حيث عقدت في اليوم نفسه جلسة ضده في المحاكمة التي يواجهها بتهم تتعلق بأداء فريضة الخمس.



بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٧ دعا علماء البحرين إلى الخروج في تظاهرات واحتجاجات واسعة، تضامناً مع آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي يواجه جلسة محاكمة يوم ١٤ مارس. وفي البيان دعوا إلى «تحويل الليالي والأيام ابتداءً من يوم غد الخميس إلى أيام تاريخية لعزة وشموخ الشعب الأبى الصامد» تحت شعار «لا عودة للمنازل» و«الدفاع حتى الموت»، وقال البيان بأنها «فرصة كبرى» لتحقيق مطالب الشعب، مشدداً على أن محاكمة الشيخ قاسم هي "محاكمة الهوية الدينية والوطنية" لشعب البحرين.

”

بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٧ قال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، سيد حسين نقوي حسيني، أن زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، لدولة قطر، كانت لبحث قضية آية الله الشيخ عيسى قاسم، ومطالب الشعب البحريني.



”

بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٧ هاجمت وزارة الخارجية البحرينية، المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد، على خلفية خطابه الذي ألقاه في مجلس حقوق الإنسان في جنيف أمس الأربعاء ٨ مارس/ آذار ٢٠١٧، واصفة خطابه بـ«المزاعم الزائفة». وقال مساعد وزير الخارجية عبدالله الدوسري أن الخارجية سترد على خطاب المفوض السامي «بالشكل المناسب».



وعادت حليلة إلى عاداتها القديمة: الدوسري يهاجم المفوض السامي لحقوق الإنسان بسبب انتقاده لنظام البحرين

”

بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٧ رفضت اللجنة المركزية في جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» في بيان لها الادعاءات التي ساققتها وزارة العدل بحق الجمعية، واعتبرتها ضمن استهداف حرية العمل السياسي في البحرين، والوقوف في وجه محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي تنتهجه وعد.

وقالت اللجنة إن وعد ملتزمة بالدستور، وميثاق العمل الوطني، والقوانين المنظمة ونظامها الأساسي وبرنامجها العام، وترى أن أسباب المطالبة بحل «وعد» تعتبر ادعاءات مرسلة ولا تستند على صحيح الوقائع والحقيقة.

”

بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٧ داس المتظاهرون في البحرين العلم البريطاني، وقاموا بحرقه، في موقف متكرر للتعبير عن الاستياء الشعبي من السياسة البريطانية التي قال معارضون بأنها ”تمثل خط الدفاع الأساسي عن النظام الخليفي“، رغم الانتهاكات والجرائم المتواصلة التي ينفذها الخليفيون بحق شعب البحرين.



”

بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٧ شنت القوات السعودية هجوماً واسعاً على حي المسورة في بلدة العوامية بمنطقة القطيف، شرق السعودية، وقتلت خلال الهجوم الشاب وليد طلال العريض، بعد أن خلفت دماراً واسعاً طال الممتلكات والمباني في الحي الذي أعلن آل سعود قرار هدمه قبل شهرين من الهجوم عليه. وشوهت الدماء الغزيرة وهي تغطي موقع قتل الشهيد وليد العريض، وتم تدمير عدد من المنازل وإحراقها، بعد أن تحركت وحدات من قوات الطوارئ السعودية المدججة بالسلاح باتجاه الحي ونفذت حصاراً على بعض أحياء المنطقة بهدف تعقب بعض الناشطين في البلدة. كما استهدفت القوات المارة وأطلقت الرصاص العشوائي عليهم.



”

بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٧ حذر الشيخ عبدالله الدقاق، في مدينة قم بالجمهورية الإسلامية، من أن إقدام السلطة على اعتقال الشيخ قاسم سيقود إلى حمام من دم في البحرين. وفي حوار مع وكالة تسنيم الإيرانية، قال الشيخ الدقاق إن أي استهداف لآية الله قاسم سيكون «بمثابة زلزال وبركان مدوي وما بعد الاستهداف ستكون خياراته مفتوحة وما بعد الاستهداف يختلف عما قبل الاستهداف، وسننتقل إلى مرحلة أخرى لا يحسن الإفصاح عنها الآن».



”

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧ وجه رئيس وزراء السلطة الخليفة خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تقليص عدد الوزارات والهيئات الحكومية. ودعا خليفة بن سلمان إلى دمج الوزارات، وتقليل عدد الهيئات والمؤسسات وإحاقها بالوزارات القائمة قدر الإمكان للحد من تضخم الجهاز الحكومي وضمان رفع كفاءته وزيادة إنتاجيته، حسب تصريحه. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تسعى فيها السلطة الخليفة إلى تقليل عدد الوزارات، فقد وجه حمد بن عيسى آل خليفة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ إلى حكومة مصغرة، قبل أن يتم إلغاء منصبين وزاريين فقط.

”

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧ شنت القوات الخليفة هجوماً على منطقة سترة، واختطفت عدداً من المواطنين بعد مدهامة المنازل، ومن بين المختطفين ٤ من أشقاء الشهيد علي المؤمن، الذي قتلته القوات الخليفة في فبراير من العام ٢٠١١، أثناء الهجوم الغادر على المعتصمين في دوار اللؤلؤة. وجاءت هذه المدهامات في سياق هجمات إرهابية شنها مرتزقة النظام على عدد من البلدات والمناطق في البحرين عشية جلسة محاكمة آية الله الشيخ عيسى قاسم، التي عقدت الثلاثاء، ١٤ مارس، والتي كان يتوقع فيها أن تصدر حكماً ضد الشيخ بتهم تتعلق بأداء فريضة الخمس.



”

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧ أصدر التيار بياناً حول حادثة ضرب امرأة في منطقة عالي ونزع حجابها من قبل المرتزقة في الشارع، وقد قال التيار بأن الاعتداء المتواصل على النساء البحرانيات من قبل القوات الخليفة؛ يؤكد أن هناك ”أوامر“ باتّباع هذه السياسة من الاعتداء بالضرب والتكيل بالنساء، وأوضح بأن هناك ”منهجا مدروسا للإساءة لكرامة الناس وغيرتها على حرمتها ومقدساتها“.

وذلك بعد أن أقدمت القوات على ضرب إحدى النساء في بلدة عالي، وعمدت إلى إهانتها بنزع حجابها في موقف وصفه التيار في بيانه الأحد، ١٣ مارس، بأنها ”جريمة صادمة، وتُظهر المستوى من الاستخفاف والإهانة التي يمارسها النظام الخليفي مرتزقته بالناس وبالدين والأعراف والتقاليد“.

”

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧ خرج المواطنون في البحرين في تظاهرات واحتجاجات غاضبة عشية الذكرى السنوية السادسة للاحتلال السعودي للبحرين، والتي تزامنت مع انعقاد جلسة محاكمة آية الله الشيخ عيسى قاسم، وخرجت مسيرات حاشدة في أكثر من ٥٠ منطقة بالبحرين، ولبس فيها المتظاهرون الأكفان، تعبيراً عن رفضهم لبقاء القوات السعودية، و تفانيهم في الدفاع عن قاسم، عشية محاكمته.





”

بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧ نفذت القوات الخليفة حملات واسعة من المدهامات على عدد من المناطق، واعتقلت العشرات من المواطنين، فيما شوهدت الآليات العسكرية وهي تقتحم البلدات والشوارع الداخلية لإرهاب الأهالي.

”

بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧ قررت محكمة خليفة مد أجل الحكم في قضية آية الله الشيخ عيسى قاسم، حتى ٧ مايو/أيار ٢٠١٧. وكانت المحكمة حجزت القضية التي تتهم فيها «آية الله قاسم، ومدير مكتبه الشيخ حسين المحروس، وعضو المكتب ميرزا الدرازي»، للحكم في جلسة الثلاثاء ١٤ مارس/آذار ٢٠١٧، لكنها قررت مد أجل الحكم حتى ٧ مايو. وحاكم النظام الخلفي آية الله قاسم ومن معه لممارستهم فريضة الخمس الخاصة بالأغلبية الشيعية، وتتهمهم بجمع أموال دون ترخيص وغسيل أموال، فيما رفض آية الله قاسم الاعتراف بالمحاكمة أو حضور جلساتها، كما رفض تعيين محامي له، في القضية الكيدية.



”

بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧ أظهرت أحداث العصيان المدني استمرار الحراك الشعبي والثوري في البلاد ونجاحه في الحفاظ على وتيرته التي عُرف بها منذ ٢٠١١، وهو ما اعتبره ناشطون «دليلا على فشل الخليفيين في الإجهاز على الحراك رغم كثافة الانتشار العسكري، وحملة المداهمة والاعتقالات، والأعداد الكبيرة من المعتقلين الذين تم استهدافهم خلال السنوات السابقة لإجهاض النشاط الميداني خاصة».



”

بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧ زار مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ستيفورت جونز البحرين، والقتى بمسؤولين في النظام الخليفي، واستمرت الزيارة ليومين، وقد أشار الجانب الأمريكي بعد الزيارة عزمه على تنفيذ اتفاقيتين مع البحرين، الأولى فوز شركة أمريكية بعقد إنشاء خط إنتاج جديد في شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» بقيمة ٣,٥ مليار دولار، والثاني إقرار صفقة تسليح للبحرين بقيمة ٥ مليار دولار. وقالت السفارة الأمريكية إن جونز زار المنامة ١٤ و١٥ مارس، وأنه التقى ولي العهد ومسؤولين بحرينيين آخرين، وأشارت إلى أن «من أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة، هو التزامنا المتجدد بالمشاركة الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة».





”

بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧ امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن انتقاد التعديل الدستوري الذي أجرته السلطة الخليفة، بالسماح للمحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين، وهي الخطوة التي لاقى انتقادات حادة من منظمات حقوقية أبرزها هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد بمبنى الخارجية الأمريكية (الثلاثاء ١٤ مارس/ آذار ٢٠١٧) قال المتحدث باسم الخارجية مارك تونر تعليقاً على التعديل الدستوري الذي مرره المجلس السوري بغرفتيه إن بلاده تتفهم خطر الإرهاب الذي يتهدد البحرين والمنطقة.

”

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧ استشهد الشاب محمد سهوان نتيجة الإهمال الطبي في السجن، حيث كان يعاني من آثار استقرار ٨٠ شظية في رأسه نتيجة إصابته بالرصاص الإنشطارى (الشوزن) خلال تظاهرات في السنابس حدثت في أبريل ٢٠١١.



”

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧ دعت منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة الأمريكية الى عدم الموافقة على إمضاء صفقات اسلحة ”معلّقة“ الى السعودية والبحرين، محذرة من ان مثل هذه المبيعات يمكن ان توّرط واشنطن في جرائم حرب.

جاء ذلك في رسالة بعثتها منظمة العفو الدولية الى الرئيس الاميركي دونالد ترامب وأكّدت فيها على أن مبيعات الاسلحة تؤدي إلى تسليح التحالف الذي تقوده السعودية والذي هاجم الاف المدنيين في اليمن في انتهاك للقانون الدولي.

”

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧ وبمناسبة مرور عام على اعتقال آية الله الشيخ حسين الراضي؛ أعلنت قوى الحراك المطربي في بلدة العوامية بمنطقة القطيف، شرق الحجاز، عن انطلاق تظاهرة استنكارا لاستمرار اعتقال الشيخ الراضي، واغتيال الناشط مصطفى المداد في وقت سابق من الشهر نفسه، وتنديدا بالجريمة التي ارتكبتها القوات السعودية في ١١ مارس، بالهجوم على حيّ المسورة في العوامية، والذي أسفر عن استشهاد الشاب وليد العريض.



”

بتاريخ ١٧ مارس أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارا تنفيذيا بإدراج القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيد مرتضى السندي وشاب آخر في قائمة الإرهاب الدولي، وأصدرت الخارجية الأمريكية بيانا شرح فيه مستلزمات هذا القرار الأمريكي الرئاسي، وهي عزل هؤلاء الناشطين عن مجتمعهم، وملاحقة ومصادرة أملاكهم، ومنع المواطنين الأمريكيين من التعامل المالي أو غيره معهم، وتسهيل مهام الوكالات الأمنية والقضائية الأخرى لتقوم بمهامها في سبيل اتخاذ إجراءاتها القانونية.



”

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧ شجّع الآلاف في السنابس، غرب العاصمة المنامة، يوم الجمعة (١٧ مارس / آذار ٢٠١٧) الشهيد محمد سهوان (٤٥ عاما) الذي ارتقا شهيدا في السجن يوم الخميس. وكان سهوان يقضي حكما بالسجن (١٥ عاما) على خلفية اتهامات وجهت له بالانضمام لما بات يعرف بـ«خلية قطر».



وردد المشيعون الغاضبون شعارات تطالب بإسقاط حمد بن عيسى آل خليفة، الذين حملوه مسؤولية الجرائم في السجن الخليفة. واعتدت القوات الخليفة المرتزقة

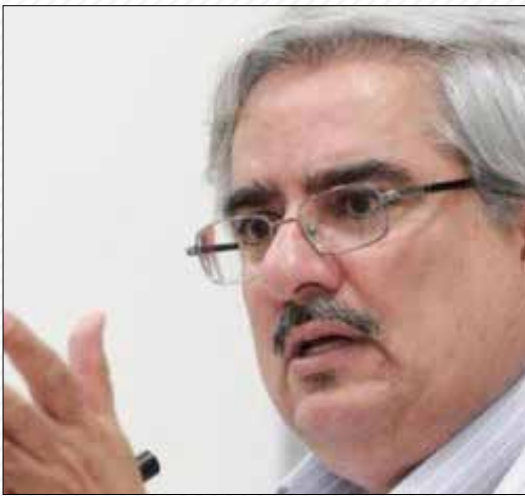
على المشيعين بالغازات الخانقة والرصاص الانشطاري . كما اندلعت الاحجاجات في اليوم نفسه في أكثر المناطق ، لاسيما منطقة الدراز المحاصرة ، غضبا على سقوط الشهيد محمد سهوان .

”

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧ أُلقت الشرطة الألمانية في برلين القبض على شاب بحراني وضعته السلطات الخليفة على قائمة الإنتربول الدولية بتهمة الانتماء إلى خلية إرهابية في البحرين . وقال متحدث باسم الادعاء العام في برلين إن وحدة خاصة من الشرطة أُلقت القبض على طالب اللجوء بناء على مذكرة إيقاف دولية .

بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ صرّح رئيس الوزراء الخليفي بأن البحرين تمر بتحديات أمنية واقتصادية غير اعتيادية ، وهو اعتراف نادر بعمق الأزمة التي يعيشها النظام جراء الوضع السياسي والأمني والإقتصادي الداخلي ، حيث دأب النظام مرارا في الماضي على تجاهل التحديات ، مدعيًا السيطرة على الأمور ، وذلك لطمأنة الجبهة الداخلية له ، ولجذب رؤوس الأموال .





”

بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧ وجّه تيار الوفاء الإسلامي دعوة عامة لإحياء ذكرى ارتقاء شهداء ثورة ١٤ فبراير، وأحيا المواطنين في البحرين ذكرى الشهداء، وخرجوا في تظاهرات شعبية مساء الإثنين، ٢٠ مارس، رفعوا فيها صور الشهداء وبينهم الشهيد الناشط محمد سهوان الذين أختتمت في نفس اليوم مراسم عزائه في بلدة السنابس، وقد عمّت التظاهرات مختلف البلدات، ومنها سترة والدرّاز والسنابس وغيرهم.

”

بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧ مثل الأمين العام الأسبق لجمعية وعد إبراهيم شريف للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية بتهمة «التحريض على كراهية النظام عبر تغريدات».

”

بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧ أصدر تيار الوفاء الإسلامي بياناً فيه على إدراج معارضين منهم القيادي في تيار الوفاء السيد مرتضى السندي في قائمة الإرهاب الأمريكية، وقال التيار في بيانه بتاريخ ٢٠ مارس، بأن القرار المذكور لها دلالات "عميقة"، وبينها أن واشنطن قلقة "من تصاعد الثورة والمقاومة ضد عميلها الخلفي" بحسب بيان التيار.

”

بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بالإعدام بحق الشيخ ميثم الجمري، عبدالمحسن صباح عبدالمحسن محمد ورضا خليل جعفر إبراهيم بعد أن دانتهم المحكمة بحياسة أسلحة والوقوف وراء تفجير.



”

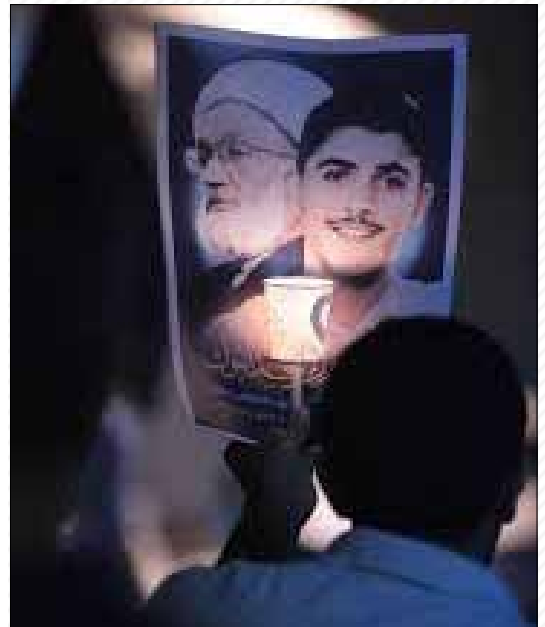
بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٧ أعلن نبأ استشهاد الشاب مصطفى حمدان، بعد إصابته بطلق ناري قبل شهرين من شهادته، بعد هجوم مرتزقة النظام الخليفي على اعتصام الدراز واستهدافهم المعتصمين بالرصاص الحي.



”

بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٧ شهدت البحرين تظاهرات غاضبة عقب الإعلان عن استشهاد الشاب مصطفى حمدان (١٨ عاماً) متأثراً بإصابته بالرصاص في رأسه بعد أن هاجم مرتزقة النظام الخليفي اعتصام الدراز في يناير الماضي.

ورفع المتظاهرون صور الشهيد حمدان، ورددوا شعارات تطالب بإسقاط حمد بن عيسى آل خليفة، وحملوه مسؤولية تصاعد الجرائم ضد الشعب. وفتحت قوات الحكومة النار على المتظاهرين في أكثر المناطق، ومنها





بلدة الدراز التي شهدت تظاهرة حاشدة أكدت على الاستمرار في التواجد حول منزل الزعيم الديني آية الله الشيخ عيسى قاسم.



بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٧ شيع الآلاف في كرباباد غرب العاصمة المنامة الشهيد مصطفى حمدان (١٨ عاما) تأثرا بإصابته بالرصاص في رأسه بعد أن هاجم مرتزقة النظام الخليفي اعتصام الدراز قبل شهرين.



وسارت جنازته، الذي طغت عليه مشاعر الغضب، من كرباباد (مسقط رأسه) حتى حلة العبدالله الصالح حيث مرقدته الأخير. ورفع أبناء الشعب صور الشهيد حمدان، ورددوا شعارات تطالب بإسقاط النظام، وتحمل حمد مسؤولية مقتل الشهيد.



بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧ أعلنت وزارة الداخلية الخليفة الكشف عن تنظيم مرتبط بتيار الوفاء الإسلامي هدف إلى القيام بعمليات أمنية وعسكرية، من ضمنها استهداف مسؤولين كبار في النظام الخليفي، واستهداف مراكز حيوية في الدولة، حسب تقرير وزارة الداخلية. وقد عرضت وزارة الداخلية صور المتهمين في التلغاف الرسمي.

واتهمت وزارة الداخلية الحرس الثوري وكتائب حزب الله العراق بالقيام بتدريب الشباب الذي وردت أسماءهم وصورهم في التلفاز، ومدّهم بالدعم اللوجستي والفني . كما نشرت وزارة الداخلية بيانا يحوي بعض الادعاءات التي لم ترد في التقرير الخبيري ، حيث قالت في البيان أنها أحبطت مخططا لاستهداف جنود أمريكيين يعملون في البحرية الأمريكية في البحرين .

كما توالى مجموعة من البيانات المؤيدة لإجراءات النظام الخليفي ، من قبل الممثلات الدبلوماسية الخليجية والعربية في البحرين ، والتي تدين ماسمته هذه البيانات بالإرهاب .

”

بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧ دخل مرسوم فرض ضرائب بحق المغادرين عبر مطار البحرين حيز التنفيذ .

”

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٧ اقتحمت القوات الخليفة منطقة العكر لمدة ٥ ساعات، وشنت فيها العديد من المدهامات للبحث عن الثوار المطلوبين أمنيا، وكانت منطقة سترة قد تعرضت لحملة مدهامات واختطافات مشابهة استمرت لمدة أسبوع تقريبا، واعتقل على إثرها ٤٠ مواطنا .





”

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٧ استشهد اثنان من المواطنين في بلدة العوامية بالقطيف، شرق الحجاز، بعد هجوم متجدد نفذته القوات السعودية، فيما جرح آخرون في الهجوم الذي وصفه مطلعون بـ “المجزرة”.

والشهيديان كلاهما من عائلة النمر، وهما محمد طاهر النمر، ومقداد محمد النمر. وهما من أبناء عمومة الشهيد الشيخ نمر النمر.

”

بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٧ انطلقت فعاليات القمة العربية رقم ٢٨، في الأردن، وكان موضوع الإرهاب أحد المواضيع الرئيسية على أجندة الاجتماع. ولم تغب أحداث سوريا واليمن والعراق عن أجندة الاجتماع. وفي إشارة تبدو موجهة للجمهورية الإسلامية في إيران قال وزير الخارجية المصري أبو الغيث « هناك أطراف إقليمية تستخدم الطائفية لتمزيق وحدتنا العربية»، وهو اتهام تردده بعض الدول العربية اتجاه الجمهورية الإسلامية للهرب من مشاكلها الداخلية، ورمي المسببات على قوى خارجية، وللتهرب من الاستجابة لمطالب شعوبها.



”

بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٧ أصدر القضاء الخليفي حكماً بإعدام كل من محمد إبراهيم آل طوق، وهو أحد رفقاء الشهيد رضا الغسرة، وأحد المحررين من سجن جو المركزي، والشاب محمد رضي، وبالسجن المؤبد على ٥ آخرين، وبالسجن ١٠ سنوات لفضيلة الشيخ حسن عيسى، وبأحكام متفاوتة بحق شباب آخرين، وذلك في قضية تفجير حافلة للمرتزقة في منطقة سترة، وتقديم الدعم الإنساني لمطلوبين لدى النظام الخليفي.

”

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة العليا إسقاط جنسية ١٢ متهماً في قضية «سرايا الأستر» والمتهم فيها ١٤ مواطناً.

”

وبتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٧ قال مصدر في الكونجرس الأمريكي إن إدارة الرئيس دونالد ترامب أبلغت الكونجرس باعتمادها المضي في صفقة قيمتها نحو خمسة مليارات دولار لبيع البحرين ١٩ مقاتلة من طراز إف-١٦ من إنتاج شركة لوكهيد مارتن والمعدات المتصلة بها وهي صفقة تقرر تعليقها العام ٢٠١٦ بسبب ضغوط من منظمات حقوق الإنسان.





بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٧ أعرب الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عن استغرابه من تصاعد ظاهرة الحرمان من الأجور التي تطال مئات العمال البحرينيين وغير البحرينيين، مشيراً إلى أنه تلقى شكاوى من عمال لتأخر دفع أجورهم امتدت لعدة شهور. وقال الاتحاد في بيان إنه «التقى بعدة مجاميع من عدة شركات في مبنى الاتحاد لمناقشة سبل حلحلة هذه المشاكل، كما قام الاتحاد العام بالتواصل مع وزارة العمل من خلال اللجنة المشتركة، وكانت هناك وعود من أن تحل هذه المشاكل في القريب العاجل إلا أن الاتحاد يتفاجئ في كل يوم بأن أعداد العمال الذين يتم تأخير رواتبهم في ازدياد».

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧ دعت الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيقات وافية في ظروف مقتل متظاهرين في البحرين. وقال الناطق الرسمي باسم الأمم المتحدة فرحان حقّ في مؤتمر صحفي بتاريخ ٣١ مارس / آذار ٢٠١٧ إن «الأمم المتحدة طالبت البحرين باتخاذ خطوات لبناء الثقة وإجراء حوار وطني حقيقي يكفل السلام والأمان لأبناء البحرين».



2017 أبريل

”

بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٧ قال السفير البريطاني لدى البحرين سايمون مارتن خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة بالعاصمة المنامة: «نحن قلقون مما تواجهه البحرين من الإرهابيين، وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك، وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدياً في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأن الإرهاب لا صديق له، كما نرفض تهديدات إيران للبحرين ودول الخليج»، وصرح بذلك

”

بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٧ أصدر النائب الأمريكي جيم ماكجفرن، وهو رئيس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، بياناً دان فيه مخطط ترامب رفع جميع شروط حقوق الإنسان عن مبيعات طائرات إف ١٦ إلى البحرين. وقال ماكجفرن أن «أمريكا تتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان في كل الدول، ويجب أن لا يشكل حلفاؤنا استثناء على ذلك»، وأضاف أن «التقارير الإعلامية تشير إلى أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون سيزيل قريباً جميع شروط حقوق الإنسان عن بيع طائرات إف ١٦ وأسلحة أخرى إلى البحرين، وهو أمر مقلق بشدة. فمثل هذه الخطوة ستكون خياراً قصير النظر وغير مبدئي، وتزيد خطر انعدام الاستقرار في البحرين، كما تعرض أمريكا للخطر على المدى الطويل».





”

بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٧ أسقطت محكمة خليفة الجنسية عن الشيخ عبدالله الدقاق واثنين آخرين بعد أحكام أصدرتها بالسجن ضدّهم لمددٍ تصل إلى ١٥ عاماً.

”

بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٧ صادق حمد بن سلمان آل خليفة على قانون يعطي القضاء العسكري صلاحية محاكمة سياسيين ومعتقلي رأي عام، وهو قانون قد أقره المجلس النيابي السوري ومجلس الشورى الذي يعين أعضائه حمد نفسه.



”

بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٧ خفّضت محكمة خليفة حكم فضيلة الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق (المغلقة)، من ٩ سنوات إلى ٤ سنوات. ونقضت ما تُسمى بمحكمة التمييز حكم الشيخ سلمان إلى ٤ سنوات. وقد قضت محكمة خليفة بسجن الشيخ سلمان في يوليو ٢٠١٥ لمدة ٤ سنوات، لإدانته بـ“التحريض علانية على بغض طائفة من الناس، بما من شأنه اضطراب السلم العام، والتحريض علانية على عدم الانقياد للقوانين وتحسين أمور تشكل جرائم“، وكذلك “إهانة

هيئة نظامية“ حسب ادعائها، وفي ٣٠ مايو ٢٠١٦، شددت محكمة الاستئناف الخليفة الحكم على الشيخ سلمان بالسجن ٩ سنوات، حيث أدانته بـ”الترويج لتغيير النظام بالقوة“، وهي التهمة التي تمت تبرئته منها في المحاكمة الأولى.



” بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت السلطة الخليفة والد الشهيد علي الشيخ من داخل المحكمة بعد أن أُيدت محكمة خليفة حكما بسجنه ٣ سنوات بتهمة ”إهانة الملك“ و”التحريض على كراهية النظام“، كما تم تأييد الحكم على والد الشهيد محمود أبوتاكي، الذي يتواجد حاليا خارج البلاد، وكذلك الحكم سنة على والدة الشهيد علي مشيمع، فيما أُيد حكم بالسجن ٣ سنوات في القضية نفسها على الناشط الحقوقي حسين جواد، المقيم خارج البلاد.

” بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧ صادق الحاكم الخلفي حمد بن عيسى آل خليفة على تعديلات دستورية تسمح بمحاكمة مدنيين في محاكم عسكرية.

”

بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٧ استدعت السلطة الخليفة العديد من عائلات الشهداء للتحقيق معهم، على خلفية مشاركتهم الفاعلة في الاحتجاجات الشعبية، ووقوفهم مع مطالب شعبهم، ومطالبهم بمحاسبة القتلة.

بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٧ انطلقت تظاهرات في عدة مناطق، منها غرب العاصمة المنامة، تضامنا مع المحكومين بالإعدام في السجون النظام الخلفي في البحرين. ورفع المتظاهرون صور المحكومين بالإعدام في لافتة تقدّمت التظاهرات التي دعا إليها تيار الوفاء الإسلامي تحت شعار ”رجال النصر“.



”

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ استدعت السلطات الخليفة ٤ رجال دين على خلفية تأييد الشهيد السيّد محمد باقر الصدر، حيث أبلغ الضابط تركي الماجد كلاً من (الشيخ علي رحمة، الشيخ علي الجفيري، الشيخ حسين المرزوق والشيخ محمد الصياد) بأن تأييد المرجع آية الله العظمى محمد باقر الصدر ”ممنوع بأوامر علياً“.



”

بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٧ حرص المواطنون على إقامة فعالية ”ثورة المحراب“ بالصلاة جماعة عند مواقع بعض المساجد التي هدمتها القوات السعودية والخليفة في البلاد خلال شهري مارس وأبريل من العام ٢٠١١.



”

بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٧ اندلعت مواجهات شديدة بين المتظاهرين في منطقة سترة والقوات والمدربات الخليفة التي أطلقت الغازات السامة وأسلحة القمع المختلفة ضد احتجاجات شهدتها المنطقة رفضاً لسباقات الفورملا ١.



”

بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٧ دعا تيار الوفاء الإسلامي إلى التضامن مع الناشط الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجه الذي دخل إضراباً مفتوحاً عن الطعام في ١١ أبريل، احتجاجاً على سوء الأوضاع في سجن جو المركزي.



”

بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٧ قال مايسمي بوزير العدل خالد بن علي آل خليفة، أن الوزارة بدأت في



دراسة الاقتراح بقانون بإصدار قانون موحد للأسرة البحرينية، الذي رفعه مجلس الشورى للحكومة، في ضوء الدراسات المعدة بهذا الخصوص والمستندة إلى الواقع من حيث الإشكالات والاحتياجات الفعلية في إطار التشاور مع المجلس الأعلى للقضاء، حسب كلام الوزير الخليفي.

”

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٧، وتعليقاً على رفع مجلس النواب الصوري مشروع قرار إلى الحكومة الخليجية بإصدار قانون أسرة موحد للطائفتين الشيعية والسنية بالبلد، فقد أصدر مجموعة من كبار علماء البحرين بياناً قالوا فيه إن موقفهم مازال كما هو في ”المطالبة بالضمانات الدستورية التي تحصّن قانون الأسرة، وهذا ما لم يتوقّف حتى الآن، وإنّ أيّ إقرارٍ متجاوزٍ لهذه الضمانات يُشكّل مسألاً بالخصوصيات المذهبية“.

وتابع كبار العلماء إن ”المسودة المطروحة لقانون الأسرة الموحد - وحسب القراءة الأولية - وجدناها تحمل مجموعة كبيرة من الأخطاء والتجاوزات لرأي المذهب وأحكامه، وهذا ما سوف يفرض على أتباع هذا المذهب أحكاماً متنافيةً مع مذهبهم، وفق البيان.



”

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفة خطيب جامع الخيف بالدير، الشيخ عيسى المؤمن، وذلك بعد استدعائه، لتنفيذ حكم بسجنه ٣ أشهر بسبب خطبة جمعة. وكانت محكمة الاستئناف الخليفة قد أيدت (الأحد ١٢ مارس/ آذار ٢٠١٧) حكماً بحبس المؤمن ٣ أشهر بتهمة التحريض على كراهية النظام، على خلفية خطبة جمعة ألقاها في جامع الخيف (٢ أغسطس/ آب ٢٠١٦).



”

بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٧ استدعت النيابة الخليفة العامة في البحرين ١٢ ناشطاً بحرينياً للمثول للتحقيق. ومن ضمنهم المحامي المدافع عن حقوق الإنسان محمد التاجر، الناشطة الحقوقية ابتسام الصايغ، الناشط الحقوقي أحمد الصفار، الصحفي فيصل هيات“ بالإضافة إلى المعارض إبراهيم شريف.



”

بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٧ أصدر تيار الوفاء الإسلامي موقفه السياسي الأسبوعي، والذي تناول فيه خلفيات المواجهة بين النظام والشعب في ملف قانون الأسرة الغربي، والذي يعمل النظام الخليفي على فرضه على شعب البحرين عامة، وعلى الأغلبية الشيعية خاصة.

وقال تيار الوفاء الإسلامي في موقفه السياسي بأن إصدار الحاكم الخليفي، حمد عيسى، للجنة المُشار إليها يؤكد ”أسلوبه المعهود في الخداع والالتفاف“، وأن ذلك ”يذكر الشعب باللجان الكثيرة التي أمر طاغية آل خليفة بتشكيلها، وبالتعهدات الموثقة بالصوت والصورة للشعب، والتي تملّص منها حمد ونظامه الغادر في أقرب فرصة“، مؤكداً بأن ”هذا الإجراء يعزّز ما قلناه سابقاً بأن نظام آل خليفة مستمر في العداء للشعب والدين، مرة بأسلوب القمع والقتل، ومرة بالخداع والالتفاف“.

وأوضح التيار في البيان بأن الإدارة الأمريكية تقف وراء مشروع فرض قانون الأسرة. كما قال بأنه لا يمكن الوثوق بأية ضمانات ”تحت سلطة الخليفيين“، داعياً إلى وجوب ”رفض أن يكون للنظام الخليفي الفاقد للشرعية أو لمجلسه النيابي الصوري؛ دور في صياغة قانون الأسرة“، وأن يُحصر ذلك بالمرجعيات الدينية المعتمدة لدى المواطنين، بحسب ما جاء في البيان.

”

بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٧ أصدرت محكمة خليفة حكماً بإسقاط الجنسية عن ٣٦ مواطناً بجرانيا مع أحكام أخرى تتراوح بين ٣ إلى ١٠ سنوات، وذلك في قضية مزعومة بـ“الانضمام إلى جماعة إرهابية“.

وأتى هذا الحكم في سياق تصعيد متواصل شنه النظام على المواطنين والنشطاء خلال العام، وبعد معلومات سابقة أفادت بأن اجتماعاً جمع الحاكم الخليفي، حمد عيسى، مع كبار العائلة الخليفة، وأفضى الاجتماع إلى الاتفاق على تصعيد “المواجهة” مع المعارضة والشعب، والتي بدأت مرحلة أخرى من التصعيد منذ يونيو من العام ٢٠١٦ عندما أسقط النظام جنسية آية الله الشيخ عيسى قاسم، وهدد باعتقاله بعد إعلان محاكمته بتهم تتعلق بأداء فريضة الخمس.

”

بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٧ ألقى سماحة السيد عبد الله الغريفي، من جامع الإمام الصادق في القفول بالعاصمة المنامة خطاباً قال فيه “إن قضية آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم تضع الوطن أمام منعطف صعب جداً“. وقال في حديث الجمعة “إما إلى انفراج كبير يفتح بالوطن على الخير كل الخير وإما إلى خيار مآلاته قاسية، وصعبة، ومؤلمة“ على حد تعبيره.





”

بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت المخابرات الخليفة الشيخ عبد الزهراء الكربابادي وزوجته فجرًا من منزله الكائن في منطقة ”كرباباد“، كما أنها اعتقلت شقيقته من منزلها في منطقة ”كزانة“، ونقلتهم جميعًا لإدارة التحقيقات الجنائية.



”

بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧ انطلقت أولى التظاهرات في البحرين الخاصة بعيد العمال الذي يحتفل به العالم في الأول من مايو من كل عام، وخرج المواطنون في منطقة سترة في تظاهرة غاضبة تقدمها شعار ”يسقط حمد“، فيما عمدت القوات الخليفة إلى قمع المتظاهرين وأطلقت الغازات السامة باتجاه المتظاهرين وداخل الأحياء السكنية.

”

بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٧ ندد تيار الوفاء الإسلامي باعتقال المواطنة البحرانية نجاح حبيب وحى ”موقفها الشجاع“ في رفض التعاون مع الأجهزة الخليفة رغم تعرضها للضرب والتحرش الجنسي أثناء التحقيق معها في مركز شرطة المحرق.

وقال التيار إن ”رفض هذه الامرأة الكريمة لهذا الابتزاز الرخيص، وإصرارها على فضح المعذيين السفلة هو موقف شجاع، وينبغي أن يكون موقف كل من يتعرض للتهديد والابتزاز من قبل أزام العصابة الخليفة“.

كما ندد التيار باقتحام القوات الخليفة لبيت الشيخ عبدالزهراء الكربابادي واختطافه هو وزوجته وشقيقته.

وقال ”إنّ توالي هذه الجرائم البشعة، والتي تستهدف النساء خاصة، يكشف افتقاد النظام الخلفي، والذي جُبل على الفساد والتحلل الخلقي، للقيم الدينية والأعراف والتقاليد التي يُؤمن بها شعبنا الغيور، وإن العصابة الخليفة لا تتوانى عن استخدام كافة الوسائل القذرة لحمل الناس على التراجع والخضوع“.

وأكد البيان على حق الدفاع عن الأعراض، وقال ”إن المقاومة المشروعة والرد الميداني على جرائم نظام حمد واجب شرعي وأخلاقي، وإن جرائم السلطة ستنقلب عليها غضبًا ونازًا ومقاومةً لن تتوقف حتى إسقاط العصابة الحاكمة“.

”

بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٧ نُفذت عملية مقاومة في بلدة نويدرات، حيث استهدفت مدرعة خليفية تتمركز عند مدخل البلدة، وتتولى الإشراف على عمليات القمع والإرهاب ضد الأهالي. وخرجت مجموعة غاضبة من جهات مختلفة من عمق البلدة، وباغتت المركبة بالأدوات المعتادة في ردع الآليات العسكرية وإجبارها على الانسحاب من موقع التمرکز الأمني.

وحملت العملية شعار ”فلنمت من أجل أعراضنا“، وهو نص هتاف أطلقه آية الله الشيخ قاسم من جامع الإمام الصادق بالدرّاز قبل نحو ٥ سنوات بعد تعديت قامت بها القوات الخليفية على النساء البحرانيات. وتحت هذا الشعار أيضا؛ دعا تيار الوفاء الإسلامي - من القوى الثورية - إلى ”أيام غضب“ ردا على هذه الجرائم التي لا يحسن السكوت عنها، وإلا تمادى فيها النظام أكثر وأكثر“، بحسب بيان التيار.



مايو 2017

”

بتاريخ ١ مايو ٢٠١٧ أوقفت النيابة العامة الخليفة المواطنة البحرانية نجاح أحمد حبيب ٣٠ يوماً على ذمة التحقيق بعد اتهامها بقائمة من الاتهامات السياسية.

وكانت السلطات في مركز شرطة المحرق استدعت المواطنة نجاح، من بلدة نويدرات مع ابنها، نهاية فبراير ٢٠١٧، وتعرضت خلال التحقيق للضرب والتحرش الجنسي، كما أكدت العائلة في اتصال مع وكالة أنباء ”البحرين اليوم“ المعارضة، كما هُددت بالقتل والاعتصاب بعد رفضها التعاون مع أجهزة المخابرات الخليفة.



”

بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٧ خرجت تظاهرات واحتجاجات غاضبة ضد الاعتداء على المواطنة نجاح ونساء أخريات، ونفذت مجموعات ثورية عمليات ميدانية في الدراز ونويدرات وغيرها بعد أن أعلنت القوى الثورية المعارضة في بيان مشترك عن تنديدها بالجريمة ودعوتهما إلى ”قطع أيدي المعتدين“. وقد توجدت في السجون الخليفة ما لا يقل عن ١٠ نساء معتقلات بتهم سياسية، خلال شهر مايو، وبعضهن صدرت ضدهن أحكام، وهن المدونة طيبة اسماعيل التي حكمت سنة واحدة بتهمة ”إهانة الملك“ على موقع تويتر،



وطيبة درويش التي حكمت ٥ سنوات بتهم إيواء مطلوبين سياسيين، إضافة إلى سوسن معيوف، أميرة القشعمي، فاتن حسين، حميدة الخور، منى حبيب، وهاجر منصور.

”

بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٧ دعا تيار الوفاء الإسلامي - من القوى الثورية في البحرين - إلى تظاهرات مركزية باتجاه بلدة الدراز المحاصرة، انطلاقاً من ثلاثة محاور محيطة بالبلدة.

”

بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٧ أعلن تيار الوفاء الإسلامي عن انطلاق ”مسيرات مركزية“ ضمن فعالية تحمل عنوان ”لن نخذلك“، وانطلقت من محاور في بلدات باربار، بني جمرة والمرخ باتجاه الدراز التي كانت تحاصرها القوات والمدركات الخليفة منذ شهر يونيو من العام ٢٠١٦.

”

بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٧ دعا التيار إلى المشاركة في تظاهرة ثورية تنطلق ٤ مايو، من أمام مسجد الشيخ علي بن حماد ببلدة نويدرات. وحملت التظاهرة شعار ”فلنمت من أجل أعراضنا“، وجاءت تنديداً باعتقال النساء

البحرانيات وغضبا للتعدي عليهن ، وذلك على خلفية الاعتقالات التي طالت جملة من النساء ، ومنهن المواطنة نجاح حبيب من بلدة نويدرات ، التي أعلنت النيابة العامة الخليفة عن توقيفها ٣٠ يوما على ذمة التحقيق في قضايا سياسية ، ووجهت إليها بعد أسبوع من استدعائها للتحقيق في مركز شرطة المحرق ، حيث تعرضت أثناء التحقيق للضرب والتحرش الجنسي بعد أن رفضت التعاون مع الأجهزة المخبرانية ، كما هُددت بالقتل والاعتصاب .

”

بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٧ قام مجهولون بتكسير الزجاج الخلفي لسيارة الأمين العام السابق للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ ، بالإضافة إلى تخريب أجزاء أخرى من سيارته في وقت مبكر من الفجر. قال الدفاع المدني إن سبب الحريق هو تماس كهربائي!



”

بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٧ دعا بيان صادر عن علماء البحرين إلى ما أسموه ”النفير الدفاعي العام في جميع مناطق البحرين في ليلة محاكمة المذهب والشريعة الإسلامية المقدسة“ ، على



حد العبارات المستخدمة في البيان، وجاء في البيان: ”نهيب بجميع أفراد الشعب رجالاً ونساءً كباراً وصغاراً بالنزول للشارع لإعلان الغضب الديني المقدس وإعلان الاستعداد للدفاع حتى الموت عن الدين والقيادة الربانية والوطنية سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم“.

وأتى البيان قبل يومين من موعد إصدار محكمة خليفة حكماً ابتدائياً بشأن آية الله الشيخ عيسى قاسم، والذي جرت محاكمته بتهمة جمع أموال الخمس التي تعد فريضة عند الأغلبية الشيعية في البلد.

”

بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٧ قال تيار الوفاء الإسلامي، في بيان أصدره على أثر تأجيل محاكمة سماحة آية الله عيسى قاسم بأن تأجيل محاكم النظام الخليفي في البحرين لجلسة محاكمة آية الله الشيخ عيسى قاسم ”جاءت بسبب انعدام القراءة الدقيقة من قبل النظام الخليفي لمسار الأمور، والتطورات الناجمة“ عن استهداف الشيخ.

وأبدى التيار تفاؤله ب”نتائج المعركة“ مشدداً في الوقت نفسه على ”الاستعداد وعدم التراخي قبال مفاوضات ومناورات النظام من خلال تأجيل المحاكمة“.

وأثنى التيار على جهود النشطاء الحقوقيين

بعد أن كشفت جلسة المراجعة الدورية لحقوق الإنسان في البحرين بجنيف "كذب الإدرايتين الأمريكية والبريطانية" بشأن مزاعم تحسن الوضع الحقوقي في البلاد، ولكن التيار دعا أيضاً إلى تفعيل العمل السياسي على المسرح الدولي، والعمل على إيصال الحقوق السياسية للبحرانيين و"في مقدمتها حق الشعب البحراني في تقرير مصيره واختيار نظام حكمه".

”

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٧ أطلق تيار الوفاء الإسلامي فعاليات تضامنية وثورية تحت شعار "ما لسجني وملكك من دوام"، تضامناً مع السجناء السياسيين الذين تجاوز عددهم ٤٠٠٠ معتقل.



”

بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٧ حكمت محكمة الاستئناف العليا برئاسة القاضي الخلفي محمد بن علي آل خليفة وأمانة سر ناجي عبدالله، في القضية المعادة من محكمة التمييز وياجماع آراء أعضاء المحكمة، بقبول الاستئناف المقام من ماهر عباس (الخباز) شكلاً وتأيد حكم الإعدام بحقه، في قضية مقتل شرطي بالسهلة.



”

بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧ فجرا تعرضت سيارة الناشطة الحقوقية البحرانية ابتسام الصائغ للاحتراق الكامل في ظروف وصفها نشطاء بـ“المريية” حيث إن الحادثة جاءت في سياق حوادث مشابهة تعرض لها نشطاء وسياسيون آخرون ، منهم نائب أمين جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، التي تم حلها، المهندس خليل المرزوق، والذي أحرقت سيارته قبل أيام كذلك في ظروف غامضة، نسبتها السلطات للتماس الكهربائي.



”

بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧ خرج أبناء الشعب البحراني في تظاهرات، ورفعوا شعارات وهتافات التضامن مع أهالي بلدة العوامية، وعموم منطقة القطيف، شرق السعودية، وذلك في ظل الحصار والعمليات العسكرية المستمرة التي يشهدها حي المسورة بالعوامية منذ قرابة الأسبوع، ووصف البحرانيون آل سعود بـ“الإرهابيين والقتلة” ونددوا بـ“الصمت الدولي” إزاء ما يحصل من جرائم وانتهاكات في القطيف.



”

بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٧ دعا علماء البحرين في بيان لهم إلى ملأ المساجد في كل مناطق البحرين بالنساء والرجال، ليلة الأحد (٢١ مايو/ أيار ٢٠١٧) عشية محاكمة آية الله الشيخ عيسى قاسم.

وقال البيان «سَطَّر الشعب أروع ملحمة في تاريخ البحرين بأكمله، حيث انبرى دفاعًا عن دينه وبقيةٍ مرابطًا متخذًا في أطول اعتصام شعبي في التاريخ الوطني»، في إشارة لاعتصام الدراز.

وتابع البيان «إن استمرار النظام في طغيانه طوال هذه السنين لم يزد الشعب إلا إصرارًا وعزيمةً» ورأى أن «استمرار هذه المحاكمة الباطلة إنما صعد من عنفوان تلك الإرادة الشعبية».

ودعا العلماء «في ليلة محاكمة المذهب والدين إلى ملأ خنادق الدين بالمصلين الفدائيين، فلتمتلىء مساجد البحرين في كل المناطق بالنساء والرجال».

وختم البيان بالقول «كونوا على أتم الاستعداد لأي لحظة يصدر فيها النداء الشرعي في حال صدور أي حكم جائر، فإن للدين كلمة».

”

بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ أصدرت المحكمة الخليفة حكمها بالحبس لمدة سنة بحق آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، ومدير مكتب

البيان للمراجعات الدينية الشيخ حسين يوسف القصاب (المحروس)، والعضو في مكتب البيان ميرزا الدرازي، مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ٣ سنوات بعد صيرورة الحكم نهائياً حسب وصف نص الحكم، وبررت ذلك بأن قاسم «طاعن في السن وبلغ من الكبر عتياً، وخلت صحيفة المتهمين من ثمة سوابق، فالمحكمة تأخذ المتهمين بقدر من الرأفة».



كما قضت المحكمة بتغريم آية الله قاسم ووفضيلة الشيخ القصاب والدرازي، كل منهم مبلغ ١٠٠ ألف دينار، وأمرت بمصادرة المبالغ المودعة بحسابات آية الله قاسم، والبالغة ٣ ملايين و٣٦٧ ألفاً و٣٠١ دينار، ومصادرة العقارين المملوكين له. يُشار إلى أن السلطات الخليفة أسقطت في ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٦ الجنسية البحرينية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم.

”

بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ أصدر علماء البحرين بياناً دعوا فيه أبناء الشعب البحريني لرفع الصوت في وجه النظام عالياً، وأعلنوا فيه أن الأحد ٢١ مايو ٢٠١٧ يوم غضب بعدما أقدم عليه النظام من إصدار حكم ضد آية الله الشيخ عيسى قاسم واثنتين آخريين، بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ ومصادرة أموال الخمس الموجودة في حسابه، ومصادرة عقارين خاصين لسكن طلبة العلوم الدينية، مع غرامة

مالية قدرها ١٠٠ ألف دينار بحريني .
وأثار الحكم الصادر عن المحكمة الخليفية ردودا من جهات سياسية ودينية عدة في العالم الإسلامي ، فقد دانت الأمانة العامة لاتحاد العلماء المسلمين في العراق الحكم الصادر ضد آية الله الشيخ عيسى قاسم ، وقالت في بيان لها الأحد ، ٢١ مايو ، بأن ”الحكم الجائر“ انطوى على ”مخالفة صارخة للشريعة الإسلامية“ وأنه تضمن ”بدعة صريحة في كل مواردته“.

ودعا البيان علماء المسلمين ”في كل مكان“ لإدانة هذه المحكمة وأحكامها ، كما طالب الأمم المتحدة للعمل على إيدانتها.

وفي نفس اليوم صرح المستشار الخاص لرئيس مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية ، حسين أمير عبد اللهيان ، بأن الحكم ضد الشيخ قاسم ”سيزيد الظروف الداخلية في البحرين تعقيدا“ ، مجددا الدعوة للعودة إلى ”الشعب في تسوية المشاكل السياسية ، بدلا من التعويل على الأجانب“ ، وذلك في إشارة إلى تزامن صدور الحكم اليوم مع لقاء الحاكم الخلفي حمد عيسى مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في السعودية ، ودان محامون وحقوقيون الحكم بمصادرة أموال الخمس .



”

بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ أصدر تيار الوفاء الإسلامي

بيانا دعا فيه لاستمرار "الغضب الشعبي"، دفاعا عن "الدين والعقيدة"، وأكد التيار بأن "الحكم في قضية سماحة الشيخ جريمة طائفية، واعتداء على العقيدة والشرع"، وأوضح بأن الخيار إزاء ذلك هو "التصعيد الميداني والمقاومة والوحدة ذودا عن الدين والعقيدة".

”

بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ شهدت البحرين تظاهرات غاضبة تنديدا بإدانة محكمة خليفية لآية الله الشيخ عيسى قاسم بتهمة إدارته فريضة الخمس الشرعية الخاصة بالغالبية من المسلمين الشيعة.



وتظاهر الآلاف في عشرات المناطق والقرى، وردد المتظاهرون شعارات مناوئة لطاغية البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الذي التقى مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الرياض. وحذّر المتظاهرون من ارتكاب الحكومة مزيد من الخطوات التصعيدية بحق آية الله قاسم، وقالوا إنهم على استعداد للموت لدونه.

وأطلقت القوات الرصاص الانشطاري وقنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، ما أدى لإصابة عدد منهم. وفي الدراز، حيث اعتصم الآلاف حول منزل قاسم، كما سارت تظاهرة حاشدة جابت المنطقة، وأكد المعتصمون استمرارهم في الاعتصام، بينما اتصلت الداخلية برؤساء مآتم وطلبت مساعدتهم في فك الاعتصام.

”

بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٧ استباححت قوات خليفية واسعة بلدة الدراز صباحا بصورة غادرة بعد وعود قدمتها وزارة الداخلية الخليفية للمآتم الحسينية في البلدة بعدم ”اقتحام الاعتصام المفتوح“ بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم في البلدة، وأدى الهجوم العسكري إلى وقوع خمس شهداء وعشرات الجرحى والمصابين وبعضهم في حالات حرجة.

وبدأت الآليات والقوات والأجهزة الخليفية في التقدم نحو الدراز في وقت مبكر من صباح الثلاثاء، بعد أن عمدت إلى رفع الحواجز الإسمنتية التي تحاصر البلدة، وبدأت بعدها تشكيلات عسكرية في الاحتشاد حول البلدة لتبدأ عمليات الاستباحة باتجاه موقع الاعتصام ومنزل الشيخ قاسم وسط مقاومة وُصفت بـ”البطولية“ من المواطنين الذين تقاطروا على البلدة وهم يرتدون الأكفان، واشتبكوا مع الآليات والمدربات الخليفية وسط إطلاق الغازات السامة ورصاص الشوزن بكثافة، ما أدى وقوع إصابات في صفوف المتظاهرين الذين أصروا على صد الاقتحام العسكري.

ونفذت القوات الغازية اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين والمتظاهرين، وشوهت المركبات والباصات المعدة للاعتقال وهي مغطاة بالحواجز الحديدية على نوافذها، فيما تحولت أحياء بلدة الدراز إلى ساحات مملأة بالدماء وسحب الغازات، وتوزعت حشود من



القوات المسلحة التي عمدت إلى استعمال مختلف وسائل القمع في مواجهة المواطنين الذين تدافعوا لصد الاجتياح.



”

بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٧ دعا علماء البحرين في بيان عاجل لهم إلى الخروج في كل المناطق وارتداء الأكفان، وقال بيان العلماء ”أرادوها كربلاء فنحن أبناء كربلاء“، داعياً إلى ”فتح ساحات الفداء في كل منطقة“ من البلاد. ودعت القوى الثورية في بيان لها إلى ”المقاومة“ بكل الوسائل والدفاع عن الشيخ حتى الشهادة.

”

بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٧ دان حزب الله في بيان له الهجوم الدموي على بلدة الدراز، ووصف الاعتداء بـ”الوحشي“ الذي استهدف ”الأميين العزل“.

وأكد البيان بأن ”نظام آل سعود الإرهابي“ يتحمل ”كامل المسؤولية عما حصل ويحصل“ في البحرين، محذراً من أن ”أي مسّ بالشيخ قاسم سيفتح الأمور على مدى المكام والزمان على احتمالات لا يستطيع أحد توقُّع نتائجها“. وأرجع الحزب تنفيذ آل خليفة الهجوم العسكري اليوم إلى الموقف الأمريكي الداعم

للنظام، وخاصة بعد اللقاء الذي جمع حمد عيسى بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في السعودية الأحد الماضي.

وحى أهالي الدرّاز والمواطنين الذين دافعوا عن الشيخ قاسم وتصدوا في "ملحمة بطولية" للقوات الغازية، وأكد بأن الشعب البحراني "يسير في طريق عزته وحرّيته وتحصيل حقوقه المغتصبة، وأن النصر سيكون حليفه بإذن الله".

ودعا الحزب "من تبقى له من شرف أو استقلالية من دول العالم والمنظمات الإنسانية" للمسارعة إلى استنكار "الجريمة" التي يرتكبها النظام في الدرّاز وبحق الشيخ قاسم.



”

بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٧ شهدت معظم مناطق البحرين تظاهرات غاضبة، وتواصل الحراك الشعبي والثوري في مناطق البحرين وبلداتها الأربعاء، بعد يوم من الاجتياح العسكري واستباحة بلدة الدرّاز ومنزل آية الله الشيخ عيسى قاسم. وقد فشل الهجوم الدموي في إرعاب المواطنين وتثبيط عزمهم في استمرار موقف الدفاع عن الشيخ، لاسيما في ظل "الحرب النفسية الشرسة" التي رافقت العمليات التي أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن ٥ شهداء وعشرات الجرحى والمفقودين، إضافة إلى المئات من المعتقلين.

وارتفعت أصوات التكبير من أسطح المنازل في



بلدة الدراز التي خيّم عليها الظلام الدامس، وسط عمليات عسكرية واعتقالات متواصلة شهدتها أحياء مختلفة من البلدة.



”

بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٧ رفضت السلطات الخليفة تسليم جثامين شهداء اعتصام الدراز إلى ذويهم وعمدت إلى دفن كل من الشهداء محمد زين الدين (الدراز)، محمد الساري (سار)، ومحمد العكري (الديه) في مقبرة بالمحرق، في حين دُفن الشهيدين أحمد العصفور (الشاخورة) ومحمد حمدان (كرباباد) في مقبرة الماحوز.

”

بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٧ أعلن ائتلاف شباب ١٤ فبراير أن الجمعة الأولى من شهر رمضان يوماً وطنياً لطرد القاعدة الأمريكية في البحرين، وذلك بسبب الموقف الأمريكي الداعم للاجتياح الدموي الذي تعرضت له بلدة الدراز ومنزل آية الله الشيخ عيسى قاسم.



”

بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٧ عمت التظاهرات مناطق البحرين وفاء للشهداء الفدائيين الخمسة الذين قتلتهم القوات الخليفة الثلاثة الماضي أثناء هجومها على اعتصام الدراز ومنزل آية الله الشيخ عيسى قاسم .

ورفع المتظاهرون صور الشهداء والشعارات الثورية وسط هتافات تدعو إلى القصاص من القتل وعلى رأسهم الحاكم الخليفي حمد عيسى ، مع التأكيد على استمرار الدفاع حتى الشهادة عن الشيخ قاسم في ظل استمرار الحصار على منزله وفرض الإقامة الجبرية عليه ، مع سرعان أنباء تتحدث عن تحركات جديدة لتسفيره خارج البلاد قسراً .

وعمدت القوات الخليفة إلى قمع التظاهرات وأطلقت الغازات السامة ورصاص الشوزن ، فيما لجأ المتظاهرون إلى الاحتجاج الغاضب عبر غلق الشوارع العامة بالإطارات المشتعلة ، كما اندلعت اشتباكات ” شديدة ” في عدد من المحاور ، واستعمل فيها المتظاهرون أدوات محلية في ردع القوات والمدرعات ومنعها من التوغل داخل البلدات والتعدي على المتظاهرين والمواطنين .



يونيو 2017

”

بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة الحكم الصادر بحق الأمين العام لجمعية الوحدوي، فاضل عباس، بسجنه ٣ سنوات عن تهمة «إذاعة أخبار وإشاعات كاذبة في زمن الحرب».



”

بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٧ انطلقت في البلاد احتجاجات غاضبة، في مناطق أهمها أبو صييع والشاخورة، الديه، باربار، السنابس، كرزكان، توبلي، عذاري، الجفير كما اندلعت اشتباكات مع القوات وآلياتها في عدد من البلدات، ومنها بلدة نويدات التي تظاهر فيه المواطنون مؤكدين على الوفاء للشهداء.



”

بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٧ جدد مرشد الثورة الإسلامية آية الله العظمى السيد علي خامنئي في خطاب له بمناسبة ذكرى رحيل السيد الإمام الخميني «قدس سره» رفضه للدور السعودي في المنطقة، وقال مرشد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي بأن «قضايا البحرين متعلقة بالشعب البحراني نفسه» رافضا الوجود العسكري الأجنبي داخل البلاد. ورفض السيد الخامنئي التدخل الأجنبي في



شؤون البحرين، وتساءل "لماذا تأتي حكومة أجنبية بقوات عسكرية لهذا البلد وتخطط لسياساته؟!".

”

بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧ جدد تيار الوفاء الإسلامي موقفه الرفض لأي مصالحة مع النظام الخليفي في البحرين، وخاصة بعد تواصل الجرائم بحق البحرينيين، وآخرها الهجوم الدموي على بلدة الدراز، ووصف التيار الجرائم الخليفية بأنها تعبير عن "جنون" و"استجابة للحماقة والرغبات السعودية"، مؤكدا في الوقت نفسه بأن "مشروع القبيلة الخليفية يتجه للفشل والسقوط"،

وأشار البيان للجرائم المدعومة من "الإدارتين الأمريكية والبريطانية"، والتي قضت "على إمكان إخراج أي حلول سياسية تُبقي على شكل النظام ورموزه"، مضيفا بأن "إغراء الأمريكيين والبريطانيين وآل سعود للنظام الخليفي باقتراف المزيد من الجرائم لن يحقق الاستقرار للنظام وللدولة".

كما لم يستبعد التيار أن تصيب "الجرائم" الخليفية آخرين خارج إطار "المعارضة السياسية"، وأن تشمل أولئك الذين يتخذون مواقف "وسطية"، وذكر بيان التيار بأن "إغلاق الجرائد ومقرات الجمعيات السياسية والتلويح بضرب أي جهات متعاطفة أو تابعة لجماعة

الإخوان المسلمين في البلد هي إجراءات تشير إلى نية السلطة بتصعيد الحرب على الجميع“. في حين أكد التيار فشل المشروع الخلفي في ظل الوضع الإقليمي غير المريح لآل خليفة وداعميه؛ وكذلك حيّ الموقف ”الصلب“ لآية الله الشيخ عيسى قاسم ”والفدائيين من حوله“، وذلك بعدم اكترائهم ”بتهديدات السلطة ومحاكمتها الجائرة“.

”

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة برئاسة علي خليفة الظهراني بإعدام سيد أحمد فؤاد العبّار، وحسين علي مهدي في قضية مقتل شرطي في كرباباد. كما أمرت المحكمة بإسقاط الجنسية عن ٩ مواطنين.

”

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ مساء خرجت تظاهرات في البحرين تنديدا بأحكام الإعدام الجديدة التي أصدرتها محكمة خليفة، وقضت إعدام اثنين من المواطنين، بالإضافة إلى أحكام بالمؤبد والسجن لسنوات متفاوتة لآخرين مع إسقاط الجنسية.

وتظاهر المواطنون في مسيرة حاشدة ببلدة كرباباد، كما خرجت تظاهرات ووقفات احتجاجية مماثلة في بلدة سماهيح، الدير،





المصلى، السنابس، شهركان، المالكية عالي وغيرها، ورفعوا فيها شعارات دعت للإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأكدت الوفاء والتضامن معهم، كما هتف المتظاهرون بإسقاط النظام الخليفي وحمد عيسى. وتخلل التظاهرات اندلاع اشتباكات شديدة بين المتظاهرين والآليات والمدركات الخليفة التي عمدت إلى قمع المتظاهرين وإطلاق الغازات السامة وسلاح الشوزن.

”

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ أصدر علماء البلاد بيانا دعوا فيه المواطنين إلى ”هبة جماهيرية غاضبة، والنزول ليلة الجمعة القادم في جميع المناطق“.

”

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ أصدر علماء البلاد بيانا دعوا فيه المواطنين إلى ”هبة جماهيرية غاضبة، والنزول ليلة الجمعة القادم في جميع المناطق“. وثمن البيان الموقف الشعبي المتواصل في الدفاع عن آية الله الشيخ عيسى قاسم، مؤكداً بأن هناك المزيد من ”مقاومة الظلم والجور، وستبقى مفتوحة مادام العدوان والتهديد مستمرا ضد الدين والعقيدة وتجاه الزعيم الديني“ الشيخ قاسم.

ووصف البيان الإجراءات العسكرية المتواصلة في بلدة الدراز ومحيط منزل الشيخ قاسم بأنها "فاقدة لأدنى أصول الإنسانية وقيمها وأخلاقها الدينية"، مشيراً إلى إخفاء مصير المعتقلين والمفقودين خلال عملية الاجتياح، وتعرضهم للتعذيب، "حقدا وانتقاما".

”

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ انطلقت في مقر هيئة الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية أعمال الدورة ٣٥ لمجلس حقوق الإنسان، التي استعرض المشاركون فيها أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

وشارك في أعمال هذه الدورة التحالف الحقوقي البحراني المؤلف من كل من منظمة امريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (ECDHR).

وقد سلّط التحالف الضوء على أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في البحرين ، خلال الكلمات التي ألقاها ممثلوه على مسامع ممثلي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وفي الندوات الموازية داخل مقر هيئة الأمم المتحدة بجنيف، وكذلك في الاجتماعات التي عقدها مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس لإطلاعهم على آخر



مستجدات الوضع الحقوقي في البحرين .
افتتحت أعمال الدورة بكلمة ألقاها المفوض
الأممي السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد
الحسين وعرج فيها على ذكر البحرين مشيراً
الى عدم سماحها لآليات الإجراءات الخاصة
بزيارة البلاد طوال السنوات الماضية بالرغم من
تقديم كل منها لخمس طلبات لزيارة البحرين .

”

بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٧ دعا إئتلاف شباب ١٤
فبراير إلى تظاهرة ”غاضبة“ باتجاه السفارة
الأمريكية في البحرين، وذلك في سياق
الفعاليات التي أطلقها الإئتلاف تنديداً
بالموقف الأمريكي الداعم لآل خليفة .

”

بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٧ أصدر تيار الوفاء الإسلامي
بياناً ندد فيه بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى
القدس، وقال بأن ذلك يتم ”في ظل التآمر بين
الأنظمة الدكتاتورية العميلة وأمريكا، وانشغال
عدة بلدان إسلامية بمواجهة الحروب والفتن
التي صنعها أعداء الأمة“ .

وقال التيار بأن هذا ”القرار المستفز الذي
اتخذه مجلس الكونجرس الأمريكي بنقل
السفارة الأمريكية إلى القدس هو أحد ثمار
الصفقة الأخيرة بين أمريكا وآل سعود، والتي



تتطلب التطبيع العربي الشامل مع الكيان الصهيوني، ومجابهة قوى المقاومة“.

”

بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٧ اندلعت تظاهرات ومواجهات غاضبة في العديد من المناطق البحرانية، ففي بلدة النويدرات خرجت مسيرات تطالب بإقامة نظام جمهوري في البحرين وبمحاكمة عائلة آل خليفة. وأما في بلدة العكر؛ فهاجمت مرتزقة آل خليفة مسيرة تدعو إلى إسقاط النظام الخليفي ودارات مواجهات هاجم خلالها الثوار مدرّعات خليفية مصفّحة. وشهدت بلدات المعامير والمرخ وأبو صبيع والمقشع والسنابس مسيرات وفاء للشهداء.

وقد قمعت القوات الخليفية من جانبها المسيرات مستخدمة مختلف أنواع الأسلحة ووقعت صدامات عنيفة مع المتظاهرين ارتفعت خلالها ألسنة النيران.

”

بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٧ رد الثوار في كل من منطقتي بني جمرة وكرزكان بعمليتين هجوميتين على مركبات المرتزقة، باستخدام قنابل الملتوف تحت شعار «فدائيون لن نركع».



”

بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧ شهدت مختلف المناطق في البحرين تظاهرات رفع فيها الأهالي لافتات وشعارات ترمز إلى المجموعات التي تدعو إلى مقاومة الجرائم الخليفية، كما شهدت التظاهرات على اعتبار الخليفين ” محتلين ” للبلاد وأعلنوا ” مشروعية ” مقاومتهم و” التحرر منهم ”.

وجاءت هذه التظاهرات التي حملت عنوان ” المقاومة البحرانية طريقنا للتحرير ”؛ استجابة لدعوات أطلقتها مجموعات شعبية تؤمن بالعمل المقاوم، وقد شوهدت لافتات تتقدّم التظاهرات وهي تحمل صورة الشهيد رضا الغسرة وشعارات عدد من هذه المجموعات التي تبنت عمليات مختلفة استهدفت تجمعات لمرتزقة خليفين وآليات عسكرية تابعة لهم. وهذه المجموعات هي: سرايا وعد الله، سرايا الأشر، سرايا المختار، ومنظمة الكفاح الثوري.

وقد عبّر تيار الوفاء الإسلامي - من القوى الثورية المعارضة - عن تأييده لما سمّاه ” حراك المجاميع الشبابية الثورية ”، وقال إنها تمثل ” قبضة الميدان الحاضنة للمقاومة المشروعة، وعلامة الامتداد الشعبي للمقاومة بين أبناء الشعب ”.

وانطلقت التظاهرات على امتداد بلدات باربار، أبو قوة، السنابس، بوري، شهركان، المالكية، كرزكان، سترة، العكر، نويدرات، وغيرها.

وقد عمدت القوات الخليفية إلى قمع عدد من هذه التظاهرات، وأطلقت الغازات السامة



التي انتشرت داخل الأحياء السكنية، فيما وقعت اشتباكات بين المتظاهرين الغاضبين والقوات في عدد من المحاور في البلدات، كما نفذت مجموعات ميدانية عمليات غاضبة بغلق الشوارع بالإطارات المشتعلة.

”

بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧، ومع مرور عام على اعتقال الناشط الحقوقي البحراني المعروف نبيل رجب، دعت منظمة إفكس IFEX إلى المشاركة في حملة للمطالبة بإطلاق سراح رجب مع مرور الذكرى السنوية الأولى لاعتقاله في ١٣ يونيو.

وخضع رجب لجلسات من المحاكمة بتهم متعددة، بينها فضح انتهاكات سجن جو في مارس ٢٠١٥، وتنديده بالحرب السعودية على اليمن، فضلا عن نشره مقالات في صحف دولية.

”

بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧ أظهرت بيانات حكومية أن الدين العام في البحرين بلغ مستويات تاريخية عند نهاية شهر مارس الماضي. وبينت البيانات الرسمية ارتفاع الدين العام للبحرين بنسبة ٢٣ بالمائة في مارس الماضي، على أساس سنوي.





” بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ أقرت الحكومة الخليفة الميزانية العامة للدولة في البحرين، وصرّح وزير المالية الخليفي أحمد بن محمد آل خليفة إن سعر التعادل في الميزانية الذي تحتاجه البحرين هو ١١٩ دولارا للبرميل، بينما اعتمد مشروع الموازنة العامة للدولة الذي وافقت عليه الحكومة ٥٥ دولارا فقط .



” بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٧ دعا أكثر من ٣٠ نائبا في البرلمان الأوروبي إلى إطلاق سراح الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب، وعن بقية النشاط والمعارضين السياسيين المعتقلين في السجون الخليفة في البحرين وفي بقية دول الخليج، وذلك في رسالة موجهة إلى فيديريكا موغيريني، الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية والمفوضية الأوروبية، عبروا فيها عن القلق البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ”ولاسيما الاحتجاز المستمر لنبيل رجب تعسفياً، ومرور عام كامل على ذلك“.

”

بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٧ حكمت المحكمة الخليفة على ١٨ شاب بالسجن المؤبد، وعلى ٨ شاب بالسجن ١٥ عاما، وأسقطت الجنسية عنهم، وذلك بتهمة تشكيل تنظيم «حركة شباب الدراز».

”

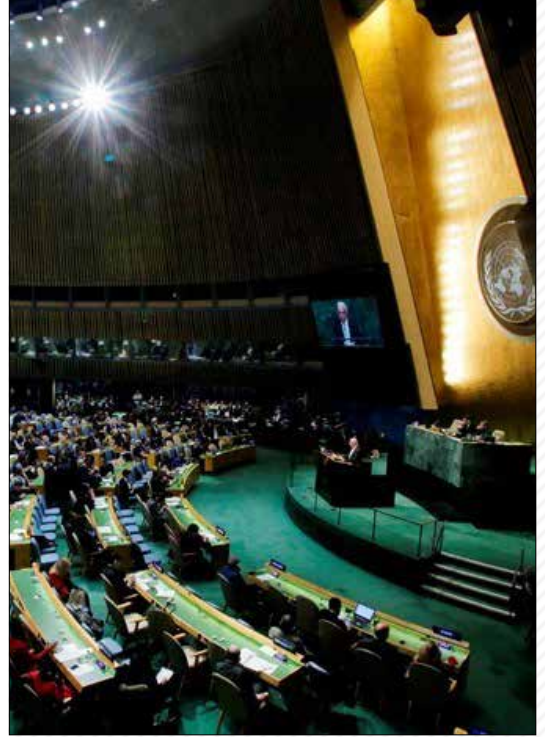
بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٧ دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ حكومة البحرين إلى ”وقف حملتها المنظمة على المجتمع المدني“ في البلاد.

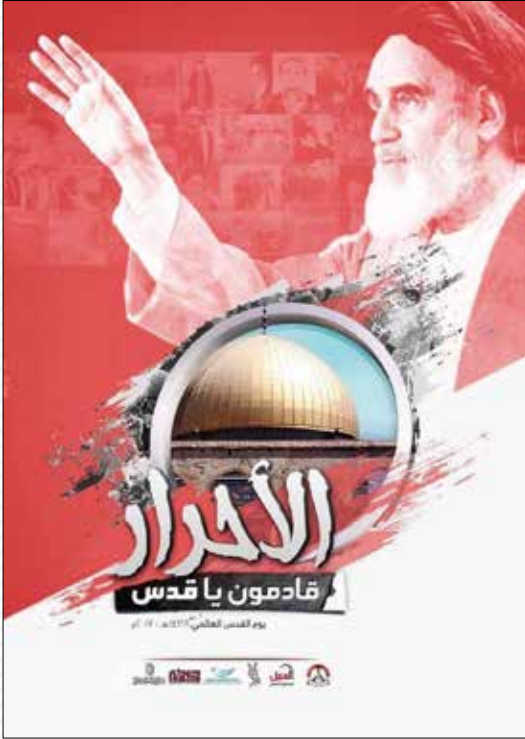
”

بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٧ هاجم ثوار بلدة الدراز قوات المرتزقة المحاصرة لبيت آية الله قاسم بمنطقة الدراز، في عملية أطلقوا عليها «لهيب الفداء»، حيث شهدت المنطقة على إثرها استنفارا من قبل المرتزقة، والذين ردوا على هجمة الشباب بإطلاق الأعيرة النارية.

”

بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٧ بعثت السلطات الخليفة إحضاريات لأربعة رجال دين شيعة، تطلب منهم المثول للتحقيق. و استدعت السلطات





كلّاً من «الشيخ هاني البناء، السيد صادق الغريفي، الشيخ حسين الستري والشيخ صادق القطان» للتحقيق.

”

بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٧ دشنت القوى الثورية المعارضة في البحرين شعارها الموحد ”الأحرار قادمون يا قدس“ لفعاليات إحياء يوم القدس العالمي في آخر جمعة من شهر رمضان، ودعت إلى أوسع مشاركة في الفعاليات بهذا الخصوص.

”

بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٧ أعلن مسؤول خليفي عن إلغاء دعوة لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لزيارة البلاد، دون تقديم أسباب واضحة. وقال مساعد وزير الخارجية عبدالله الدوسري عبر حسابه في تويتر «لأسباب فنية ولوجستية أرجئت المفوضية السامية لحقوق الإنسان زيارتها للبحرين حتى إشعار آخر».



”

بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٨ أعلنت وزارة الداخلية الخليفة مقتل أحد مرتزقها، بعد أنباء عن وقوع ”انفجار“ في بلدة الدراز. واستهدف التفجير مركبة عسكرية كانت تشارك في عمليات الحصار المفروض في البلدة، وخاصة حول منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم.

وشهد محيط منزل الشيخ قاسم في بلدة الدراز استنفاراً عسكرياً وسط تحليق مروحيتين عسكريتين، وتوجهت سيارات الإسعاف إلى الحي، فيما شوهدت العديد من المركبات التي تقل مليشيات مدنية مسلحة ترافقها آليات عسكرية، كما تواجدت القوات الخاصة حالاً في محيط العملية بعد تنفيذها.



”

بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة برئاسة علي خليفة الظهراني بالحكم بالإعدام بحق حسين إبراهيم مرزوق الذي تتهمه السلطات بالوقوف وراء تفجير العكر.





بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٨ استشهد الشاب الناشط نبيل عبدالله السميع من بلدة السنابس في إثناء أداء واجبه الجهادي. يُشار إلى أن الشهيد تعرض للاعتقال والاستدعاء في العام ٢٠٠٦ ميلادية، وكان معروفاً بنشاطه منذ انتفاضة التسعينات.



بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٨ خرجت تظاهرة في بلدة سفالة بمنطقة سترة، بدعوة من تيار الوفاء الإسلامي، تحت شعار ”العوامية لن تنحني“، وندد المشاركون فيها بالجرائم والانتهاكات المتواصلة ضد البلدة وأهلها، وأكدوا ”وحدة المصير“ بين الشعبين في البحرين والمنطقة الشرقية.



ومن جهة أخرى، تواصل الحراك الشعبي والميداني في مناطق البحرين، وتظاهر الأهالي في بلدة شهركان تضامناً مع المعتقلين في السجون الخليفية، كما خرجت تظاهرة مماثلة في بلدة السنابس رُفعت فيها هتافات تدعو للصدود في وجه الجرائم الخليفية.

كما نُفذت سلسلة من العمليات الميدانية في عدد من المحاور والشوارع العامة، ومنها عملية في بلدة البلاد القديم تصدى خلالها شبان غاضبون للقوات الخليفية وآلياتها العسكرية المتمركزة حول البلدة، كما رفع محتجون

في بلدة الدير أعمدة النار من الإطارات التي أشعلت بمحاذاة الشارع المحاذي لمطار البحرين الدولي، وجاءت هذه العملية تضامناً مع النساء المعتقلات في سجون آل خليفة. وفي السياق أيضاً، أغلق محتجون الشارع الحيوي المطل على بلدي الشاخورة وأبوصيبع في عملية ميدانية حملت عنوان "القدوة الزينية" تنديداً باستمرار اعتقال النساء في البحرين ووفاء لصمود المعتقلات في السجون الخليفة.



بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٧ قالت صحيفة الأيام المملوكة للنظام إن وزارة شؤون الإعلام تقدمت الأحد ١٨ يونيو بشكوى جنائية ضد صحيفة الوسط. ولم توضح الصحيفة أسباب الدعوى أو طلباتها. ولفتت إلى أن «النيابة العامة تلقت الشكوى وجاري اتخاذ الإجراءات بشأن التحقيق فيها». وأصدرت الوزارة قراراً بإغلاق الوسط ٤ يونيو ٢٠١٧ حتى إشعار آخر.



بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ قطع محتجون غاضبون الشارع العام في بلدة المالكية بالإطارات المشتعلة، بمناسبة استشهاد الشاب نبيل السميع.





بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ شنت القوات الخليفة هجوماً على منزل الشهيد الحاج علي حسن ببلدة الديه، واعتقلت إحدى بناته، وهي شقيقة الشيخ حسين الديهي، نائب أمين عام جمعية الوفاق (المغلقة). وذكرت المصادر بأن القوات فرضت حصاراً على المنزل، وعمدت إلى الاعتداء على ساكنيه، بمن فيه من النساء. وقد نُقلت ابنة الحاج علي إلى مركز الشرطة، دون معرفة الأسباب.



بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ اندلعت مواجهات شديدة في منطقة السنايس، قرب معسكر بيوت الشباب، وقالت صحيفة الأيام - الحكومية - نقلاً عن مصادر في وزارة الداخلية بأن عمليات "إطلاق نار" تعرضت له قواتها بالمنطقة.

وذكر موقع (الأبدال) الإلكتروني بأن هجوماً شُنَّ على المعسكر "بشكل مباغت"، قبل أن تُسارع القوات إلى الانتشار برفقة القوات الخاصة (الكوماندوز)، وبأن الهجوم نجح في إيقاع إصابات في صفوف القوات.

”

بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفة الشيخ حسين بن الشيخ علي السطري، وذلك بعد التحقيق معه في مركز شرطة دوار ١٧ بمدينة حمد. ولم تتضح التهم الموجهة للسطري.



”

بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٧ أفرجت السلطات الخليفة عن فضيلة الشيخ فاضل الزاكي بعد قرابة عام من اعتقاله. وكان الزاكي استدعي للتحقيق في ٦ أغسطس ٢٠١٦ على خلفية اعتصام الدراز الذي أقيم عند منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم، حيث حكمت عليه المحكمة لاحقاً بالسجن ٦ أشهر، إلا أنه بقي أكثر من ٦ أشهر في السجن لإنهاء محكوميته في قضية تجمهر بالمنامة.



”

بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧ أعلن عن وفاة المطارد من الأجهزة الخلفية والمحكوم غيايا الشاب عباس منسي من بلدة شهركان، وذلك في حادث تماس كهربائي.

وكان الشاب عباس من الشبان الناشطين في الميدان الثوري، ومن المرابطين الدائمين في الاعتصام المفتوح حول منزل آية الله





الشيخ عيسى قاسم في بلدة الدراز، وقد نجى من القتل بعد الاجتياح الدموي الذي شنته القوات على المعتصمين في ٢٣ مايو، والذي أدى لاستشهاد خمسة فدائيين وجرح العشرات واعتقال المئات.



بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧ شنت السلطات الخليفة حملة أمنية واسعة بالدراز، نتج عنها اعتقال عدد من المواطنين بينهم ٣ نساء. وقد اعتقلت السلطة الخليفة المواطنة فاطمة علي عبدالله مع زوجها المطلوب للسلطات والمحكوم بالسجن ٣ سنوات، الشاب علي أحمد عبدالله الشغل، وذلك بعد سرقة أموالهم وتكسير محتويات منزلهم.



كما اعتقلت السلطات المواطنة إيمان علي عبدالله وزوجها محسن إبراهيم العالي، بعد مصادرة أجهزة إلكترونية وتكسير أبواب المنزل، دون إبراز أي مذكرة تفتيش أو اعتقال. وضمن المعتقلين كانت المواطنة آمال علي عبدالله، حيث داهمت السلطات الأمنية شقتها واقتادتها إلى جهة مجهولة.

”

بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧ عمدت السلطات الخليفة إلى دفن الشهيد الناشط نبيل السميع قسراً في مقبرة الحورة، ومن غير حضور أهله، وذلك خلافاً لوصيته التي كتبها قبل استشهاده بخط يده، وأوصى فيها بدفنه في مسقط رأسه بلدة السنابس.

وقد ”سنّ“ الخلفيون خلال العام عادةً جديدة في الانتقام من الشهداء وأهاليهم وذلك بالامتناع عن تسليم جثامين الشهداء، ورفض دفنهم في مسقط رأسهم، وكذلك دفنهم قسراً وبشكل سري وبحضور القوات ومحاصرتها للمقبرة لمنع المواطنين من الحضور في مراسم الصلاة والحيلولة دون تشييعهم في مراسم لائقة.

”

بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧ اندلعت احتجاجات غاضبة في البحرين تنديداً باعتقال النظام الخلفي لمجموعة من النساء، وخاصة في بلدة الدراز

وأغلق محتجون الشارع الرئيسي المعروف باسم شارع الشهداء وشارع ٩ مارس، والذي يمتد على طول العشرات من البلدات البحرانية، وشارك في هذه العملية التي حملت عنوان ”غرة الفدائيين“ مجموعات شبابية من عدد من البلدات التي امتدت





من جد حفص وحتى بلدة باربار، مروراً ببلدتي أبو صيبع والشاخورة. وارتفعت الأدخنة في الإطارات المشتعلة التي أغلق بها المحتجون الشارع الحيوي، فيما شهدت مناطق أخرى احتجاجات غضب مماثلة، ومنها محاور في بلدات عالي، دمستان، المالكية، والعكر وغيرها، وذلك بالتوازي مع تظاهرات غضباً لاعتقال النساء، ووفاء للشهيد الناشط نبيل السميع الذي دفن النظام الخليفي جثمانه قسراً في مقبرة الحورة ومن غير موافقة أهله، وخلافاً لوصيته التي كتبها بخط يده وأوصى فيها بأن يُدفن في مسقط رأسه بلدة السنابس.



”

بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٧ نفذت مجموعة ثورية عملية ميدانية بقطع الشارع الرئيسي المعروف باسم شارع ١٤ فبراير، وذلك بعد الاعتقالات الأخيرة التي استهدفت النساء، وبينها نساء من أهالي بلدتي الدراز والدير.

وجاءت العملية التي حملت عنوان ”زنبقيات الصمود“ تنديداً بالاستهداف الخليفي المتواصل لنساء البحرين، حيث اعتقل واستدعى عدداً من النساء، وذلك خلال حملات المداهمة والتعديات التي قامت بها القوات الخليفة في مختلف البلدات، وبينها بلدتا الدراز والدير.



وفي السياق نفسه، نفذت مجموعة أخرى عملية مماثلة في الشارع الرئيسي المحاذي لقصر القضيبي وسط العاصمة المنامة، للتعبير عن الغضب الشعبي على اعتقال النساء والتعدي على المحرمات. كما شهدت بلدة السهلة الشمالية عملية ميدانية أخرى غضباً للتعدي على النساء، ورُفعت الأدخنة في الإطارات المشتعلة التي قطعت الشارع الرئيس المطل على البلدة.

إلى ذلك، نفذت مجموعة ثورية أخرى في بلدة كرزكان عملية نوعية ضد القوات الخليفة المتمركزة في الشارع المؤدي إلى البلدة، واندلعت اشتباكات شديدة بين المحتجين الغاضبين والآليات العسكرية التي تلقت ضربات من أدوات الردع المحلية.

”

بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٧ انطلقت موجة جديدة من التظاهرات في جولات متواصلة، والتي تركزت على إحياء يوم القدس العالمي، فيما حرص المتظاهرون على استحضار الملف المحلي والقضايا المتعلقة بثورة البحرين، ومن ذلك تظاهرة سترة التي قام المشاركون فيها بوضع صور للحاكم الخليفي حمد عيسى وطغاة آخرين في الشوارع لتكون مداساً للأقدام خلال التظاهرة.

وحملت تظاهرات يوم القدس العام شعار



”الأحرار قادمون يا قدس“، إلى ذلك، حيّى أمين عام حزب الله، السيد حسن نصر الله، المواطنين في البحرين على إصرارهم على المشاركة في إحياء هذا اليوم، على الرغم من القمع والإجراءات الأمنية المشددة التي تمارسها السلطات الخليفة. وعمدت القوات الخليفة إلى قمع التظاهرات منذ جولاتها في الصباح الباكر.



” بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٧ أعلن مجلس إدارة صحيفة الوسط إنهاء عقود العمل مع الموظفين، وذلك بعد توقف صدور الصحيفة بقرار من وزارة الإعلام الخليفة. ودعت منظمات حقوقية دولية إلى إلغاء قرار إغلاقها، وأكدت هيومن رايتس ووتش في بيان أخير بأن إغلاق الصحيفة يمثل ”شكلاً صارخاً“ لقمع حرية التعبير المستقل في البحرين.

”

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٧ تواصلت وفود الأهالي خلال أيام عيد الفطر لزيارة قبور الشهداء في البحرين، كما نُظمت زيارات تضامنية لزيارة عوائل المعتقلين، إضافة إلى زيارة منازل المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم، وبينهم المدونة طيبة إسماعيل التي أطلق سراحها في أول أيام العيد، بعد قضاء مدة محكوميتها سنة واحدة.

وعمّت روضات الشهداء بالمواطنين من مختلف الفئات، ووضعوا أكاليل من الورود والرياحين على الروضات، مؤكدين استمرار التمسك بالأهداف التي استشهدوا من أجلها. وحرص أهالي الشهداء على أن يكونوا بجانب قبور آبائهم الشهداء طيلة أيام عيد الفطر، وبينهم شهيد العيد الشهيد علي الشيخ الذي زارت قبره والدته وحيدة بعد اعتقال زوجها الذي يقضي في السجن عقوبة ٣ سنوات بتهم تتعلق بنشاطه الحقوقي وتمسكه بحقه في القصاص من قتلة ابنه.

وفي بلدة الديه، حرص الأهالي على استذكار الشهداء الذين دُفِنوا قسرا وبشكل سري في مدافن بعيدة عن مسقط رأسهم، وهم شهداء الإعدام الثلاثة، وشهداء الحرية والمقاومة الثلاثة، إضافة إلى الشهداء الفدائيين الخمسة. وقد وضع الأهالي قبورا رمزية في دوار البلدة تعبيرا عن الوفاء لهؤلاء الشهداء. كما استذكر المواطنون أبناء الشهداء والمعتقلين، وجرى الاحتفاء بهم والتضامن معهم في أيام العيد.



”

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٧ اعتبر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران، آية الله العظمى السيد علي خامنئي، خلال خطبة صلاة عيد الفطر إن قضايا اليمن والبحرين تُعد «جرحاً كبيراً في جسد العالم الإسلامي».

ودعا خامنئي، العالم الإسلامي إلى تقديم والدعم ونصرة الشعوب في اليمن والبحرين وكشمير، التي وصفها بالمضطهدة، وإعلان البراءة من الحكام الظلمة. وقال «هناك جراح عديدة في جسد العالم الإسلامي سواء في اليمن أو البحرين» داعياً العلماء المسلمين إلى اتخاذ «موقف مما يجري في بعض الدول الإسلامية حتى لو أثار ذلك استياء الحكام الطواغيت».

وتابع «كما نعلن نحن بصراحة موقفنا تجاه الأصدقاء والأعداء فعلى العالم الإسلامي أيضاً اتباع هذه الطريقة وإعلان موقفه بشكل صريح».

وأضاف «على العالم الإسلامي دعم الشعب اليمني بصراحة، والإعلان عن البراءة من الظالمين الذين شنوا العدوان على الشعب اليمني في شهر رمضان، وكذلك الأمر بالنسبة لشعبي البحرين وكشمير، حيث أن شعبنا بإمكانه أن يكون السند لمثل هذه الحركة العظيمة في العالم الإسلامي».



”

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ أطلقت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ADHRB حملةً جديدةً لمناهضة سياسة الاضطهاد الممنهج الذي تمارسه السلطات الخليفة في البلاد، وأوضحت المنظمة بأن الحملة ستنشر ملفات موثقة تسلط الضوء على الجرائم والانتهاكات التي تستهدف المواطنين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وبدأت الحملة بنشر ملف حول المعتقل علي الغانمي، العسكري السابق، الذي جرى استهدافه بالاعتقال والتعذيب بعد انضمامه إلى الحراك الشعبي الذي انطلق في الرابع عشر من فبراير ٢٠١١ ميلادية.



”

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ دان الاتحاد الدولي للصحافيين امتناع الحكومة الخليفة عن ”رفع الحظر عن صحيفة الوسط، ما أدى إغلاقها هذا الأسبوع“.

الاتحاد الذي يمثل ١٨٠ نقابة وجمعية صحافية على الصعيد العالمي؛ دعا في بيانه الحكومة في البحرين ”إلى وقف سياستها الرامية إلى الحد من التنوع في وسائل الإعلام في البحرين، وترهيب الصحافيين المستقلين“.

وفي وقت سابق من الشهر نفسه، طالب



الاتحاد - الذي يتخذ من بروكسل مقراً له - بضرورة رفع السلطات الخليفة فوراً قرار تعليق إصدار الوسيط " وضمان حرية التعبير لجميع المؤسسات الإعلامية".

”

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ شُيِّع الشهيد الناشط أمين محمد آل هاني في مدينة صفوى بالقطيف، شرق السعودية، الذي قتلته القوات السعودية بعد أن أطلقت عليه في ٢٤ يونيو الرصاص قرب الحاجز الأمني بالناصرية على طريق بلدة العوامية، ما أدى إلى احتراق السيارة التي كان يستقلها وتفجُّم جثمان الشهيد بداخلها.

وقد امتنعت السلطات السعودية عن تسليم جثمان الشهيد في محاولة لإخفاء معالم الجريمة التي تجري بالتوازي مع العدوان السعودي المتواصل على بلدة العوامية بالقطيف، حيث تتواصل عمليات الهجوم على أحياء البلدة لشهرين بعد أن تحركت القوات لهدم حي المسورة التاريخي، رغم الإدانات الدولية والأممية التي رفضت قرار هدم الحي الذي يعود إلى مئات السنين ويمثل معلماً ثقافياً وتاريخياً.

وقد زف أهالي القطيف الشهيد آل هاني باعتباره "شاهد القرآن"، حيث كان يرأس المجلس القرآني في المنطقة، ويُعد من



النشطاء الدينيين والاجتماعيين وأحد المثقفين المعروفين في المجال القرآني. كما أن الشهيد كان من الناشطين في المجال التربوي والديني والتأليف، وله العديد من الكتابات والتدوينات.

”

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ أوقفت النيابة العامة الخليفة في البحرين الخطيب الشيخ حسنين المهنا مدة أسبوعين على ذمة التحقيق. ونُقل الشيخ المهنا إلى سجن الحوض الجاف بعد توقيفه بتهمته ”التحريض على كراهية النظام“، و”التحريض على الكراهية الطائفية“. وأتى ذلك في سياق حملة واسعة وممنهجة من الاضطهاد السياسي والديني الذي يتعرض له المواطنون في البحرين، وبالتوازي مع عمليات واسعة من عمليات القمع والقتل التي أخذت وتيرة جديدة منذ شهر يونيو ٢٠١٦، وتواصلت حدّتها.



”

بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٧ قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بوب كوركر، بأنه لن يسمح بأي تصاريح أخرى لبيع الأسلحة إلى دول الخليج ”حتى يتم حل أزمة قطر الراهنة“ وذلك في



رسالة رفعها كوركر إلى وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون . وأبدت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الترحيب بهذا القرار، ودعت الكونغرس إلى "اتخاذ خطوات إضافية لضمان ألا تُسهم المساعدات الأمنية في زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج".



” بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٧ قامت مجموعة ثورية بمباغته القوات المتمركزة في نقطة التفتيش المعروفة عند ”المؤيد“ والتي شهدت العديد من الانتهاكات بحق المواطنين والمارة، واستطاعت المجموعة أن ترمي القوات بأدوات الردع المحلية قبل أن تغادر بسرعة، فيما شوهدت سيارة إسعاف تقاطع إشارات المؤيد، وتم استحداث نقطة تفتيش أخرى بالقرب من معرض ”راكان“ للسيارات المطل على الشارع المؤيدي لبلدات الديه وجد حفص .

وبسبب نجاح العملية، انتقمت القوات من الأهالي وعمدت إلى الانتشار إلى داخل بلدة السنابس وطوّقت منطقة الإسكان الجديد، واقتحمت عددا من المنازل برفقة مجموعة من الميليشيات المسلحة التي كانت ترتدي الأقنعة، فيما وردت أنباء عن تسجيل حالات اعتقال . كما أشارت الأنباء عن إصابة أحد الشبان إصابة خطيرة بعد أن دهسته مدرعة خليفية .

”

بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٧ شنت القوات الخليفة حملة واسعة من المdahمات في بلدة السنابس مساءً، وشوهت الآليات وقوات المرتزة وهي تقتحم البلدة من جهة الإسكان الجديد.



”

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧ أقدمت القوات الخليفة على اعتقال زوجة الشهيد الفدائي محمد الساري بعد أن أصرت على زيارة روضته في مقبرة البسيتين بالمحرق، وتوعدتها باعتقالها مجدداً قبل أن تُطلق سراحها. وكانت السلطات قد دفنت خمسة من الشهداء الفدائيين، وبينهم الشهيد الساري، قسراً ومن موافقة أهاليهم ودون إجراء المراسم المعهودة، وذلك بعد أن قتلتهم القوات خلال اجتياحها لبلدة الدراز في ٢٣ مايو ٢٠١٧، وهجومها الدموي على المعتصمين المدافعين عن آية الله الشيخ عيسى قاسم قرب منزله.



”

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧ انطلقت تظاهرة في بلدة كرباباد تحت شعار ”القدوة الزينية“ تنديداً باعتقال النساء والاعتداء عليهن، حيث تم



استهداف عدد من النساء في الآونة الأخيرة واعتقالهن أثناء مدهامات لمنازل الأهالي نفذتها القوات والميليشيات الخليفة في بلدات عدة، وبينها الدير، الدير، الدير والدرارز.

”

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧ قمعت القوات تظاهرةً خرجت في منطقة سترة إحياء لذكرى الشهيدة فخرية مسلم التي استشهدت في العام ٢٠١٥، ورفع المتظاهرون لافتات كُتِب عليها شعار ”فخر الشهادة: فخرية مسلم“. وأطلقت القوات الغازات السامة على المتظاهرين الذين واصلوا التظاهر وسط سحب الغازات التي غطت سماء المنطقة وامتدت إلى داخل الأحياء السكنية.



”

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧ تظاهر المواطنون في بلدات المقشع، باربار، بوري، أبوصيبع والشاخورة وغيرها، هاتفين بالفداء لآية الله الشيخ عيسى قاسم، كما جددوا الوفاء للشهداء والتضامن مع المعتقلين في السجون الخليفة، ودوّت في الأرجاء الهتافات الداعية لإسقاط النظام الخلفي.



يوليو 2017

”

بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧ فرضت الدولة ضرائب جديدة على مشاريع البناء بواقع ١٢ دينار لكل متر مربع من صافي مساحة البناء.



”

بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧ قال وزير المالية الخليفي أحمد بن محمد آل خليفة إن رصيد الدين العام قد بلغ حتى أبريل الماضي ٩,١ مليار دينار بحريني؛ وأوضح أن نسبة رصيد الدين العام تشكل ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٦.



”

بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٧ أعلن عن وفاة الشهيد المهندس حسين حبيب نتيجة معاناته من مرض السرطان، حيث كان يُعاني منه بعيد خروجه من السجن في العام ٢٠١١ ميلادية، وقد تعرض للتعذيب الشديد خلال فترة حبسه.





” بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ شهدت مناطق مختلفة من البحرين تظاهرات واحتجاجات واسعة في سياق الفعاليات المتواصلة في البلاد تأكيداً على استمرار الثورة، وغضباً على الجرائم الخليفية بحق النساء، والوفاء لآية الله الشيخ عيسى قاسم. وخرجت التظاهرات الغاضبة في بلدات الديه، أبو صبيح والشاخورة، القدم، سار، شهركان، المعامير، الجفير وغيرها وُرُفعت خلالها الشعارات الثورية.



” بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ قمعت القوات الخليفية تظاهرة انطلقت في ستره إحياء لذكرى الشهيد علي طاهر، وأطلقت القوات الغازات السامة باتجاه المتظاهرين الذين ثبتوا في ساحات البلدة وواجهوا القمع بالشعارات التي ارتفعت في الأرجاء بالتوازي مع سُحب الغازات التي امتدت إلى داخل الأحياء السكنية.



” بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ خرجت تظاهرة في بلدة عالي وفاء للشهيد وضحية التعذيب حسين محمد حبيب، ورفع المتظاهرون شعارات الثبات على الثورة والاستمرار في نهج الشهداء، كما رُفعت صور الشهيد وصور الشيخ قاسم.

”

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ أقام مواطنون في العاصمة المنامة وقفة وفاء للشيخ قاسم، ونددوا باستمرار الحصار المفروض على منزله منذ ٢٣ مايو ٢٠١٦، حيث فرض الخليفيون الإقامة الجبرية على الشيخ منذ ذلك التاريخ الذي شهد الاجتياح الدموي للبلدة وفض الاعتصام بجوار منزله بالقوة الغاشمة، ما أدى لاستشهاد خمسة وسقوط عشرات الجرحى واعتقال المئات.

وبموازاة التظاهرات، عمت الشوارع سلسلة متجددة من العمليات الميدانية انتصارا لحرمة المعتقلات البحرانيات، وشهدت ساحات دمستان ونويدرات نزولا ثوريا تخلله اشتباكات مع القوات والآليات الخليفية ورفع أعمدة الدخان من الإطارات.

كما قطع محتجون غاضبون الشارع العام في السنابس وفي بلدة المرخ ورفعوا أعمدة ”الغضب“ تأكيدا على التمسك بخيار المقاومة واستعداد التصدي للجرائم الخليفية بحق النساء والمعتقلين في السجون الخليفية.

”

بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ أفرجت السلطات الخليفية عن رجل الدين الشيخ حسن القصاب، وذلك بعد استدعائه للتحقيق في مركز شرطة سماهيج بجزيرة المحرق بتهمة



”التحريض على كراهية النظام“.

وقالت مصادر بأن التهمة الموجهة للشيخ القصاب جاءت على خلفية كلمة ألقاها حول فريضة الخمس، وهي الفريضة التي وحوكم الشيخ قاسم مع اثنين آخرين بسببها، وصدر حكم بسجنه سنة واحدة مع وقف التنفيذ.

”

بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٧ استغلت وسائل إعلام حكومية وقوى سلفية موالية في البحرين، زيارة قام بها وفد رسمي من إدارة الأوقاف الجعفرية للمقام الأثري الموجود في جزيرة صغيرة في قرية عسكر بالبلاد؛ وأثارت موجة جديدة من الخطابات المذهبية، وحرّضت السلطات الخليفية لتحويل الجزيرة إلى منطقة عسكرية ومنع الاقتراب منها.

ونشرت صحيفة أخبار الخليج التابعة لرئيس الوزراء الخليفي، خليفة سلمان، مقالاً لأحد الكتّاب المرتبطين بالأجهزة الأمنية، ندد بالزيارة المذكورة، وادعى بأنها تمثل ”استفزازاً“ مذهبياً، في حين أصدرت جمعية الأصالة السلفية بياناً أكد هذا السياق التحريضي، ودعا البيان السلطات إلى غلق المقام المنسوب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر، (توفي ٦٩٠ للميلاد ودفن في جزيرة بمنطقة عسكر جنوب البلاد) وتحويل الجزيرة التي يوجد فيها إلى موقع أمني يُمنع الوصول إليه.



وقد حصلت العديد من الاعتداءات الممنهجة من قبل السلطة الخليفة، والتي طالت العشرات من المساجد منذ العام ٢٠١١ ميلادية، ومن ذلك مقام الصحابي الجليل صعصعة بن صوحان، ومسجد البربغلي الذي هُدم على أيدي القوات السعودية والخليفة في أبريل ٢٠١١ ميلادية، إضافة إلى الاستحواذ على مسجد الخميس وتحويله إلى هيئة الثقافة وسلب الاعتبار الديني منه.

”

بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٧ واصل المواطنون في البحرين الخروج في التظاهرات وتنظيم الاحتجاجات الغاضبة تلبية لنداء المعتقلات في السجون الخليفة، وشهدت مناطق مختلفة جولات من التظاهرات التي حملت شعار ”غضب الغيارى“ و”يا غيرة الله اغضبي“، كما جدد المتظاهرون وفاءهم لآية الله الشيخ عيسى قاسم الذي لا يزال محاصرا في منزله ببلدة الدراز منذ الاجتياح الدموي للبلدة في ٢٣ مايو ٢٠١٧.

وقمعت القوات الخليفة تظاهرة انطلقت في منطقة سترة، بلدة مركوبان، رفع المشاركون فيها شعارات النصر للنساء المعتقلات وللشيخ قاسم، وأطلقت القوات الغازات السامة باتجاه المتظاهرين الذين تحدوا القمع ورفعوا الهتافات الثورية وسط سحب الغازات



التي امتدت إلى داخل الأحياء السكنية. وشهدت مناطق أخرى من البلاد تظاهرات مماثلة، وسط دعوات أطلقتها قوى ثورية لاستمرار الاحتجاج الغاضب تنديداً بالتعدي على النساء واستهدافهن بالاعتقال والتعذيب.

”

بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٧ تعرضت دورية عسكرية تابعة للقوات الخليفة للهجوم مساء بالقرب من بلدة القدم، شمال البحرين، فيما شوهد تعزيز للقوات والأجهزة الأمنية قرب الحادث، ونصبت نصبت كمائن ونقاط تفتيش عند مداخل البلدة.

وأعلنت ”سرايا الأستر“ تنفيذ عملية على الشارع الرئيسي المعروف باسم ١٤ فبراير بالقرب من بلدة القدم، وقالت في بيانها بأنها استهدفت ”مركبة لمرتزقة العدو الخلفي“، وذلك ”رداً على اعتقال النساء والتعدي عليهن“، وأطلقت على العملية اسم ”نداء الشرف ١“.

”

بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٧ تظاهر المواطنون في بلدة عالي، وسط البحرين، في ختام مراسم عزاء ضحية التعذيب الشهيد حسين محمد حبيب آل يحيى الذي أعلن عن وفاته بعد معاناة



طويلة من مرض السرطان الذي اكتشف الإصابة به بعد خروجه من السجن في العام ٢٠١١ ميلادية.

وسبق ذلك، استشهاد الشاعر منصور المبارك في مارس ٢٠١٦، وهو صديق الشهيد حسين ومن البلدة نفسها، وتعرضاً معاً لذات ظروف السجن والتعذيب، وأصيب كلاهما بالمرض الخبيث بعد الخروج من السجن.



”

بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بسجن الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب سنتين وذلك عن إحدى القضايا التي يُحاكم فيها.

وصرح ما يُسمى رئيس النيابة في المحافظة الشمالية بالبحرين بأن المحكمة قضت بسجن رجب - من غير أن يسمّه - سنتين مع النفاذ بتهمة ” بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة والتي من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها“ بحسب زعمه.

وكان رجب لا يزال ينتظر محاكمته في قضية أخرى تتعلق بتغريدات على موقع تويتر تتناول إدانته للحرب على اليمن، والتي تصل عقوبتها إلى ١٥ سنة.





”

بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٧ وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب السوري في البحرين على قانون الأسرة الذي أحالته الحكومة إلى المجلس السوري.

وصوتت اللجنة الاثنتين (١٠ يوليو ٢٠١٧) في الاجتماع الذي ترأسه النائب الأول لرئيس مجلس النواب السوري علي العراذي لصالح المشروع، حيث لم تقم بإجراء أي تعديل على مشروع القانون بعد أن أجازته اللجنة الشرعية المشكّلة من حمد آل خليفة، رغم معارضة علماء ومراجع الشعب لمسودة القانون لتضمنه مخالفات شرعية صريحة. وقد أكد عضو في البرلمان السوري بأن قانون الأسرة الموحد الذي أحالته الحكومة للبرلمان تضمن بنوداً خلافاً للمذهب الجعفري، مشيراً إلى أن الحكومة حذفت مواد تتوافق مع الفقه الجعفري.

”

بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٧ ندد علماء البحرين باعتقال النساء البحرانيات وقالوا بأن ”العدوان على العرض والدين إنما هو فعل فرعون“، كما جددوا التنديد بعزم النظام على إصدار قانون للأحوال الأسرية من غير ضمانات وذلك بعد مسارعة النظام في الإجراءات لإخراج هذا القانون بعد موافقة ما يُسمى باللجنة التشريعية في البرلمان الخليفي على القانون والدعوة لجلسة استثنائية لإقراره.



”

بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٧ شهدت البحرين تظاهرات تحت شعار ”وطن يقاوم الغزاة“ دعا إليها تيار الوفاء الإسلامي . وأتت هذه التظاهرات بمناسبة ذكرى احتلال قبيلة آل خليفة إلى البحرين قبل أكثر من ٢٣٠ سنة . ودعا التيار للمشاركة الواسعة في التظاهرات تأكيداً على مواجهة الوجود الخليفي في البلاد .



”

بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ عبّر معارضون بحرانيون عن القلق من ”دوافع“ الإدارة الأمريكية وراء تعيين سفير أمريكي جديد في البحرين هيكس سيبريل ، والذي كان مسؤولاً عن ”مكافحة الإرهاب“ في الخارجية الأمريكية ومعنياً بملف إيران في الخارجية . ومن المرشح أن يؤدي السفير الجديد ”أدواراً أمنية في مواجهة الثورة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من ٦ سنوات .



”

بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٧ ذكرت مصادر مطلعة لوكالة رويترز بأن الحكومة الخليجية في البحرين أرسلت طلبات إلى البنوك للحصول على قروض بالدولار الأمريكي ، وذلك بهدف زيارة التمويل الخارجي لسد العجز في الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط .





”

بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٧ شهدت البلاد جولات جديدة من التظاهرات ابتداء من بلدة سار التي انطلقت نهار الجمعة بعد صلاة الظهرين. ورفع المتظاهرون صوراً لآية الله الشيخ عيسى قاسم والمسجد الأقصى وعليها عبارة ”الإسلام لا يُحاصر“، مستحضرين جريمة الحصار المفروض على الشيخ قاسم والإقامة الجبرية المفروضة عليه، جنباً إلى جنب التعديات الصهيونية على المسجد الأقصى. وهتف المشاركون في التظاهرة بهتافات النصر للشيخ قاسم مع تجديد العهد والاستعداد للدفاع عنه في ظل المخاطر المحيطة به.

”

بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٧ عبر المواطنون في البحرين عن تضامنهم مع بلدة العوامية وأهلها في ظل الحرب التدميرية التي تشنها قوات آل سعود، وقد انطلقت تظاهرات بالمناسبة في عدة مناطق تعبيراً عن المصير المشترك بين شعبي البحرين والقطيف. كما حثى الأهالي صمود أهالي العوامية ووجهوا نداءً إلى العالم للضغط على الحكومات الغربية لإجبار آل سعود على وقف جرائمهم المتواصلة في البلدة.



”

بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٧ خرجت تظاهرات عدة في مناطق مختلفة من البلاد، كما اندلعت اشتباكات وُصفت بالشديدة في الشارع العام قرب بلدي أبوصبيع والشاخورة، شمال البحرين، بعد احتجاجات غاضبة نفذتها مجموعات من المتظاهرين تضامناً مع أهالي بلدة العوامية بالقطيف شرق بلاد الحرمين.



أغسطس 2017

”

بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٧ خفضت وكالة موديز يوم الجمعة التصنيف الائتماني للبحرين من (Ba٢) إلى (B١) وأبقت على النظرة المستقبلية عند سلبية. وقالت موديز إن المحرك الرئيسي لخفض التصنيف الائتماني هو الاعتقاد بأن الوضع الائتماني للحكومة البحرينية سيستمر في الضعف على نحو ملموس في الأعوام المقبلة.



”

بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٧ شددت القوات الخليفة من حصارها على بلدة الدراز، شمال البحرين، ونصبت حواجز إسمنتية أمام مدخلها الرئيسي عند دوار الشهيد فاضل العبيدي. واحتشدت القوات بصحبة آليات ورافعات تابعة لوزارة الداخلية الخليفة ووضعت الحواجز عند المدخل الرئيسي للبلدة الذي كان مغلقاً بحواجز حديدية متنقلة.



”

بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٧ قمعت القوات الخليفة تظاهرة انطلقت في بلدة واديان بمنطقة سترة وأطلقت الغازات السامة باتجاه المتظاهرين الذين شقوا طرقات البلدة وتوجهوا قرب دوار الشهيد محمود العرادي حيث أطلقت القوات الغازات بكثافة وسط



هتافات نادت بسقوط النظام الخليفي . وقد حملت التظاهرة عنوان ” عطاء الشهادة “ وجاءت إحياء لذكرى الشهداء علي الطويل ، محمود العرادي وعلي البصري .
وردد المتظاهرات هتافات الوفاء للشهداء والتأكيد على التمسك بالأهداف التي استشهدوا من أجلها . كما أكدت الشعارات على المضي في ” نهج المقاومة “ وحيوا على وجه الخصوص الشهداء ” المقاومين “ في البحرين .



”
بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٧ استشهد الحاج الوجيه محمد الرحيماني بعد إصابته برصاص القناصة السعوديين في بلدة العوامية بالقطيف . ونشر ناشطون شريط فيديو صورته الشهيد قبيل استشهاده ويظهر أحياء العوامية المدمّرة بفعل القصف المدفعي العنيف المتواصل على البلدة .

وكان الشهيد يؤدي دوره التطوعي في نقل المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة خارج البلدة وتأمين طرق آمنة للخروج وسط القصف بالرشاشات والمدافع الحربية ، وقد أصيب برصاصة مباشرة في قلبه .

وكانت القوات السعودية استهدفت حافلة تقل كبار سن ومرضى وهي في طريقها خارج البلدة ، في ظل موجة من التهجير القسري كانت تعيشها البلدة .

”

بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٧ أنهت قوة دفاع البحرين تمريناً مشتركاً مع القوات الأمريكية استمر لأربعة أيام.



”

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ نشرت وكالة أنباء «البحرين اليوم» المعارضة، ومقرها لندن نص مراسلة بين عضو البرلمان اللورد «بول سكرافن» والخارجية البريطانية حول التخصيصات الحكومية لتقديم الدعم التقني الأمني لسلطات البحرين.

حيث أقرت الخارجية البريطانية بأن المبالغ المخصصة للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧؛ بلغت ٢ مليون جنيه استرليني وتم استقطاعها من صندوق الصراع والاستقرار والأمن، موضحاً بأنه تم صرف ١,٥٢ مليون جنيه استرليني منها.



”

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ شنت قوات من مرتزقة النظام يقودهم ضباط من جهاز الأمن الوطني سيئ الصيت حملة من المدهامات على بلدة كرزكان، والتي استمرت بشكل متكرر لمدة ٥ أيام، وأسفرت عن اعتقال ١٠ من أبناء القرية، وبينهم امرأة إسمها زينب مكي مرهون، وقد جرت المدهامات في الليل والنهار،



وعمدت القوات خلالها إلى انتهاك حرمان المنازل وتخريب محتوياتها ومصادرة بعض ممتلكات الأهالي.



بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ بث نشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي صوراً لسيارتين تعود ملكيتهما لرجل الدين الشيخ علي حميدان، وهما متفحمتين، وذلك بعد ساعات من الإفراج عنه، وفيما سبق تعرضت سيارات عدد من المعارضين للاحتراق.

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ أكدت المعارضة المعارضة البحرانية في ألمانيا على تضامنها "المتجدد والثابت" مع العوامية وأهلها في منطقة القطيف، شرق السعودية، وقالت بأن القوات السعودية تشنّ "حرب تطهير وإبادة جماعية".



وفي بيان أصدرته دعت المعارضة "أحرار العالم" لنصرة قضية العوامية والضغط على الحكومات الغربية لإجبار النظام السعودي على وقف تعدياته على القطيف، كما عبرت عن تأييدها للمطلب الإسلامي بـ "تدويل إدارة الحرمين الشريفين" واعتبرت ذلك "حقاً" لكل المسلمين في العالم.

”

بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٧ خرج البحرانيون في بلدة الخارجية بمنطقة سترة في تظاهرة تضامناً مع أهالي بلدة العوامية، ورفعوا في التظاهرة التي حملت شعار ”العوامية تأبى الإنكسار“؛ شعارات نددت بالجرائم السعودية وحيّت صمود الأهالي في وجه ”حرب التطهير“ التي تشنها قوات آل سعود على مدى أكثر من أسبوع عبر تهجير الأهالي قسراً خارج البلدة. وفي المنطقة نفسها، وبالتوازي، نفذت مجموعة ثورية عملية استهدفت مركز القوات الخليفة في مركز شرطة سترة، وشوهت النيران والأدخنة وهي ترتفع من الآليات العسكرية. وجاءت هذه العملية وفاء للذكرى الشهداء عيسى الطويل، محمود العرادي وعلي البصري.

وفي بلدتي أبو صبيع والشاخورة، انطلقت تظاهرة حاشدة مساء رفعت شعارات الصمود وتحدي للنظام الخليفي، وأكدت الاستمرار في الثورة وعدم ”الانكسار والتراجع“ أمام الجرائم الممنهجة التي طالت المواطنين والنشطاء. كما عبرت هتافات المتظاهرين عن تجديد التضامن مع أهالي العوامية والوفاء لشهداءها وتضحياتها.

كما انطلقت ظاهرات مماثلة في بلدات باربار، المرخ، القدم، كرباباد، السهلة الجنوبية، عالي وغيرها، وذلك ضمن فعاليات ”جمعة الصمود ٢“. ورفعت التظاهرات صوراً لآية الله



الشيخ عيسى قاسم. وعبر المتظاهرون عن ثباتهم على موقف الدفاع عن الشيخ والعهد بالتضحية من أجله.



بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٧ انطلقت تظاهرة تحت شعار "جمعة الصمود ٢" في بلدي المصلى وإسكان جدحفص، غرب العاصمة المنامة، ورفع المتظاهرون شعارات أكدت على استمرار ثورة البحرين والتمسك بأهدافها الأصيلة، وعلى رأسها إسقاط النظام الخليفي.



بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٧ قال موقع فايس البريطاني إنّ الحكومة البريطانية سلمت الأسبوع الماضي آلاف الملفات القديمة إلى الأرشيف الوطني للمحفوظات، حيث يمكن للجمهور الاطلاع عليها. وأشار إلى أنّ هناك تسعة ملفات في السياسة الخارجية تخفيها الحكومة البريطانية وبعضها يتعلق بالسياسة البريطانية في البحرين والجزيرة العربية، من بينها ملفات تتعلق بصفقات أسلحة مع السعوديين، إذ أنّ نصف ملفات الخارجية البريطانية المتعلقة بالجزيرة العربية (أي ١٧ من ٣٥)، منذ العام ١٩٨٦، لم يتم نشرها.

”

بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٧ أرسل ١٣ نائبًا بريطانيًا وجماعة حقوقية رسالة للخارجية البريطانية رأوا فيها أن «صمت مكتب الخارجية والكونغرس البريطاني فيما يخص الحكم على الناشط من أجل حقوق الإنسان نبيل رجب «مروع» وقد تهربت الخارجية البريطانية في ردها من تقديم رأي بشأن الأحكام الصادرة على نبيل رجب، وقد وقع على الرسالة كل من منظمة المادة ١٩، ومنظمة إنجلش بن، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة جيمي وايلز، ومنظمة القلم الدولي، ومراسلون بلا حدود، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالإضافة إلى معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما وقع عليها كل من النواب جولي وارد وتوم برايك والحقوقية سو ويلمان ومدير دايتون بيرس غلين.



”

بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٧ وعلى خلفية الأزمة القطرية أوردت صحيفة الشرق القطرية تقريراً بعنوان «البحرين محمية سعودية» أفادت فيه أن الرياض «أصرت على تحديد الحدود مع البحرين وفق مصالحها مستغلة ضعف حكومتها



نتيجة الاضطرابات السياسية المتواصلة في ذلك البلد. وفي الثمانينيات وضعت الرياض يدها على جزيرتي البينة رغم أن مواطني البحرين كانوا يرتادون الجزيرتين بحرية، ولكنهم لا يستطيعون الآن بعد أن أصبحت الجزيرتان تحت الهيمنة السعودية». وقالت الصحيفة إن السعودية ترفض وضع حقل «أبو سعفة» النفطي تحت الإدارة البحرينية رغم أن أغلبه يقع ضمن المياه الإقليمية للبحرين. وتصر على احتفاظها من خلال شركة أرامكو بحق إنتاج النفط وتصديره من ذلك الحقل. ويبلغ إنتاج الحقل ٣٢٠ ألف برميل يوميا، تمنح السعودية البحرين نصف الإنتاج.



بتاريخ ٧ أغسطس نفذت مجموعة شبابية ثورية مساء عملية ميدانية وسط الشارع الرئيسي المعروف باسم شارع التحرير الدولي الذي يربط البحرين بالمنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، حيث أغلقت المجموعة الشارع بالإطارات المشتعلة واشتبكت مع القوات الخليفة التي تتمركز في الشارع الحيوي الرابط بين العاصمة المنامة وجسر السعودية المعروف شعبياً بشارع الشهيد النمر. كما تجددت التظاهرات الشعبية في عدد من مناطق البلاد، وخرج الأهالي في بلدتي أبو صيبع والشاخورة في تظاهرة حاشدة هتفوا

فيها بشعارات الثورة، وفي بلدة شهركان، غرب البلاد، انطلقت تظاهرة أكدت على الوفاء للشهداء المقاومين ولعموم شهداء البحرين، ورفع المتظاهرون الشعارات التي تعبّر عن أهداف الثورة الأصيلة. ومن وسط البلاد، انطلقت تظاهرة في بلدة عالي جدد فيها المتظاهرون التضامن مع المعتقلين والمعتقلات في السجون الخليفية، كما شددوا على القصاص من قتلة الشهداء وعلى رأسهم الحاكم الخلفي حمد عيسى.



بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٧ أفرجت السلطات الخليفية عن الشيخ علي ناجي بعد قضائه فترة السجن سنة واحدة بتهمة المشاركة في اعتصام الدراز الذي فضته القوات الخليفية بالقوة خلال اجتياح دموي نفذته في ٢٣ مايو ٢٠١٧.



بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٧ أٌجّلت محكمة خليفية الحكم على الرمز المعارض المعتقل نبيل رجب إلى تاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١٧، وعُقدت الجلسة في قضية التغريدات التي دان فيها رجب الحرب على اليمن والانتهاكات في سجون البحرين.



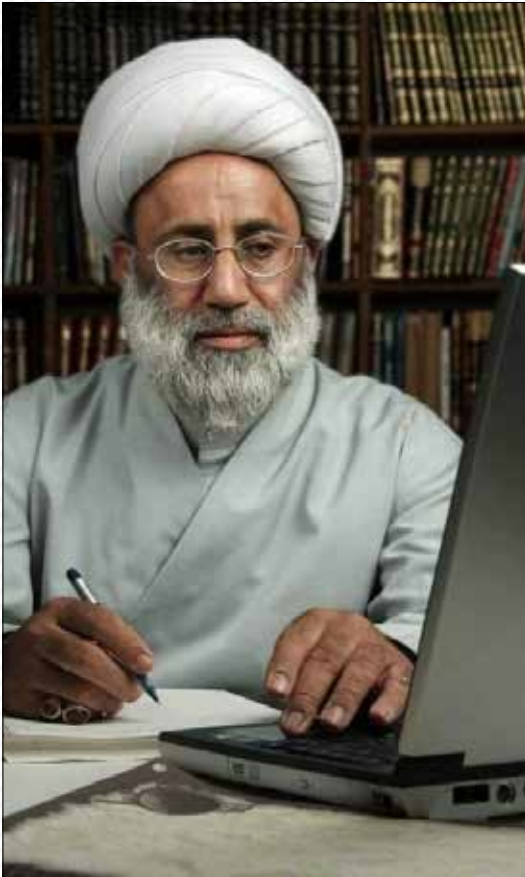
”

بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٧ شهدت مناطق عدة في البحرين تظاهرات تحت شعار «دمكم انتصارياً أبى الانكسار»، والتي هدفت للتذكير بتضحيات شهداء الثورة، وخاصة شهداء المقاومة الإسلامية في البحرين، وقد تنوع الحراك بين مسيرات وقطع شوارع رئيسية بالإطارات منها شارع التحرير الدولي الفاصل بين البحرين والمنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، وردع مركبات المرتزقة التي تهاجم التظاهرات بقنابل الملتوف.



”

بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٧ قضت المحكمة السعودية الجزائية المتخصصة بالرياض بسجن المجاهد الشيخ حسين الراضي ١٣ عاماً، على خلفية خطب جمعة ألقاها، استنكر فيها الحرب على اليمن ودعا إلى وقفها، وخطب أخرى دان فيها إعدام الشيخ نمر النمر. وعرف عن الشيخ الراضي (٦٦ عاماً) آراؤه المعارضة للنظام السعودي، حيث رفض تصنيف حزب الله على لائحة الإرهاب، وندد باستخدام القوة العسكرية المفرطة ضد اليمن، كما طالب في خطب سابقة بسحب القوات السعودية من البحرين ووقف التدخل في شؤون دول الجوار.



”

بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٧ جددت القوات السعودية اقتحامها لحي المسورة بالعاومية، وأعلنت بأنها استطاعت ”السيطرة“ على الحيّ التاريخي في البلدة، وعمدت إلى تصوير مقاطع فيديو لقيادات أمّنيّة وهي تتجول في بعض طرقات الحيّ للإيحاء بـ”الانتصار“.

وانتشرت صور وفيديوهات للقوات السعودية وهي ترقص وتردد شتائم طائفية ضد الشيعة وتعبّر عن الفرح بالانتصار عليهم واصفين إياهم بـ”الروافض“، وأظهرت المقاطع المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي القوات وهي تقتحم المساجد والمآتم الحسينية في البلدة، وترفع شارات النصر المزعوم، كما رقصت عناصر من القوات داخل أماكن العبادة ورفعت أصوات الأغاني بداخلها وهي تدوس على صور لآية الله الشهيد الشيخ نمر النمر، كما أطلقت سلسلة من التحريض الطائفي ضد الشيعة.

”

بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٧ كشف تقرير لوكالة ”رويترز“ أن حكومة البحرين استأجرت عدة بنوك لإصدار سندات دولية. وأشار التقرير إلى تكليف كلّ من مصرف BNP و Citi و Morgan لإبرام الصفقة بالاشتراك مع بنك الخليج الدولي ومصرف البحرين الوطني.





بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٧ أطلقت السلطات الخليفة سراح أربعة من رجال الدين وهم الشيخ منير معتوق، السيد ياسين الموسوي، الشيخ عماد الشعلة، والشيخ عزيز الخضران بعد أن أمضوا سنة كاملة في السجن بتهمة المشاركة في اعتصام مفتوح بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم ببلدة الدراز، والذي فضّته القوات الخليفة بالقوة بعد اجتياحها الدموي للبلدة في ٢٣ مايو ٢٠١٧.

بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٧ ارتقى الطفل سجاد أبو عبد الله (٥ أعوام) شهيدا متأثرا بإصابة تعرض لها قبل شهرين من رصاص للقوات السعودية أطلقته في بلدة العوامية بالقطيف. إلى ذلك، أعلن في نفس اليوم أيضاً عن استشهاد أحمد عبد المحسن المحاسينة من الأحساء بعد تعرضه لإطلاق نار من القوات السعودية قبل أيام.



بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٧ اعتمد وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي إجراءات تخصيص البعثات والمنح الدراسية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨. وخصصت وزارة التربية ٦٠٪ من معايير توزيع البعثات إلى مقابلة شخصية، شكى مبتعثون أنها مجرد لعبة لإعطاء البعثات للمحسوبين على الحكومة.

”

بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٧ كشفت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عن إجمالي تكلفة تقاعد أعضاء مجلسي الشورى والنواب خلال ٨ سنوات ماضية بقيمة تقدر بـ ٩ ملايين دينار بحريني، وذلك خلال السنوات من ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠١٦.



”

بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٧ شهدت البحرين سلسلة جديدة واسعة من التظاهرات والاحتجاجات امتدت من النهار وحتى المساء وشملت مختلف مناطق البلاد، ورفع المتظاهرون شعارات تنوعت بين الاستعداد لعيد الاستقلال في ١٤ أغسطس، واستمرار التضامن مع بلدة العوامية، إضافة إلى تأكيد الموقف الشعبي الثابت في الدفاع عن آية الله الشيخ عيسى قاسم مع استمرار حصار منزله في بلدة الدراز وفرض الإقامة الجبرية عليه. كما نفذت مجموعات في عدد من المحاور والشوارع العامة مروحة من العمليات الميدانية، ومنها عملية نفذتها مجموعات من البلدات الثلاث المعروفة بمثلث الصمود (السنايس، الديه، وجدحفص)، حيث قطعوا شارع السهلة الرئيس بالإطارات المشتعلة، كما أشعل محتجون في بلدة الديه الإطارات وسط الشارع العام المحاذي للبلدة. وامتدت هذه



الاحتجاجات إلى شارع الشهداء والمنطقة الغربية، فأغلق المحتجون الغاضبون شارعاً رئيسياً عند بلدة شهركان، كما قطع محتجون من بلدة المقشع الشارع العام. وقد حملت هذه الاحتجاجات شعار "العوامية تأبى الإنكسار" في استمرار لفعاليات التنديد بالجرائم السعودية المتواصلة في العوامية.

”

بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٧ فتحت صحيفة قطرية النار على البحرين، ووصفتها بمملكة القمع والتعذيب، مع تصاعد الخلاف بين الدوحة والدول الأربع التي ضمنها البحرين. وقالت صحيفة الراية في عددها أن مطالبات المنظمات الحقوقية الدولية والعربية بتدخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تصاعدت تجاه البحرين، التي استمرت في انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان التي شملت «الممارسات العنصرية وقمع الحريات والتوسع في الاعتقالات والمحاكمات الصورية والتعذيب البشع في السجون والمعتقلات بحق المعارضين والخصوم السياسيين».

وتطرقت الصحيفة إلى رأي منظمات حقوقية في قضايا مثل «أحكام الإعدام الصادرة ضد معارضين» وفي تقريرها أيضاً تحدثت الصحيفة عن اعتقال ٢٤١ طفلاً في العام ٢٠١٥ فقط، وقالت أن الحكومة البحرينية استخدمتهم



كورقة ضغط على «ذويهم المعارضين، فبعد أن أسقطت الحكومة الجنسية عن آبائهم المعارضين أو اعتقال البعض الآخر حرموا هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم حيث تكشف التقارير أن سجون البحرين تضم عدداً كبيراً من القاصرين القابعين في السجن دون توجيه تهمة لهم».

وتحدثت الصحيفة القطرية عن مقتل «٣٧ جنيناً ورضيعاً بالغاز المسيل للدموع، ومقتل ١٣ طفلاً برصاص القوى الأمنية خلال قمع الثورة السلمية في البلاد». وتناول التقرير المطول عن البحرين قضايا تعذيب وقتل المعتقلين، وإفلات الجناة من العقاب، وتراجع البحرين في حرية الصحافة، واعتقالها للصحافيين، ورقابتها للإنترنت، وإسقاط جنسية مواطنين دون توجيه اتهامات لهم، وانتهاك حقوق العمال المالية والإنسانية.

واستندت الصحيفة القطرية على التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية عن البحرين

”

بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٧ أعلنت القوى الثورية المعارضة في البحرين عن برنامجها الموحد الخاص بإحياء ذكرى الاستقلال في ١٤ أغسطس، والذي بدأ ١٣ أغسطس بمسيرة تعبوية انطلقت من منطقة سترة (بلدة مركوبان) تحت شعار ”مقاومون حتى دحر



الاحتلال“.

وقد بدأت البلدات في البحرين الخروج في تظاهرات للتعبئة من أجل الذكرى، وشهدت المناطق تظاهرات تحت عنوان ”جمعة عيد الاستقلال“، فيما شهدت البلاد السبت جولة أخرى من التظاهرات.

وأكدت القوى الثورية (التي تضم: ائتلاف شباب ١٤ فبراير، تيار الوفاء الإسلامي، تيار العمل الإسلامي، حركة حق، حركة أحرار البحرين، وحركة خلاص) على أهمية المشاركة الفاعلة في هذه التظاهرات تشديداً على ”الاستمرار في إنجاز الاستقلال والتحرر من الهيمنة البريطانية والأمريكية“.

الجدير بالذكر أن النظام الخليفي الحاكم في البحرين لا يعترف بذكرى الاستقلال، ولا يوجد هناك أي احتفال رسمي بهذه المناسبة.

”

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ بدأ تكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا برنامج إحياء ذكرى استقلال البحرين من الاستعمار البريطاني، ونظم معرضاً للصور في منطقة ماربل أرج بلندن. وكشفت صور المعرض عن جانب من الجرائم والانتهاكات التي يمارسها الخليفيون والسعوديون بحق المواطنين في البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية.



”

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ اعتقلت القوات الخليفة الخطيب الملا هاني البلادي بعد صدور حكم بسجنه ٦ أشهر على خلفية التضامن مع آية الله الشيخ عيسى قاسم.



”

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ أغلق محتجون في البحرين شوارعاً رئيسية قرب بلدتي الديه وعالي، شمال البلاد، في تعبير احتجاجي رفضاً للجرائم والانتهاكات الجارية في البلاد، واستعداداً للإحياء عيد الاستقلال الـ١٤ أغسطس.



”

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ استنفرت القوات الخليفة ونصبت كمائن تفتيش في مختلف مداخل منطقة سترة بعد استهداف مركبة عسكرية على شارع الشهيد أحمد فرحان بالقرب من مركز شرطة سترة. وقد سمع دويّ ”انفجار“، فيما هرعّت سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الداخلية الخليفة إلى موقع الحادث. وتحدثت مصادر عن إصابة مباشرة تعرضت لها مدرعة خليفة والإضرار بعناصر المرتزقة فيها.





”

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٧ انتقد الناشط في المعارضة البحرانية حسين عبد الله ”التواطؤ الأمريكي والغربي“ في العملية العسكرية التي تقوم بها القوات السعودية في بلدة العوامية بالقطيف منذ شهر مايو .

وفي مقال نشره موقع ”ميديل إيست آي“ الاثنين ١٤ أغسطس ٢٠١٧، أكد عبدالله بأن ”العملية العسكرية المستمرة للحكومة السعودية في العوامية؛ مدعومة ومتواصلة بتواطؤ الحكومات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة“.

وأشار عبدالله إلى الأسلحة والبرامج التدريبية التي قدمتها واشنطن لقوات الأمن السعودية ”بما في ذلك قواتها الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب“، وأكد بأن كلا القوتين تشاركان في الهجوم على العوامية. وأضاف ”باعث الولايات المتحدة للسعودية كميات من الأسلحة بقيمة مليارات الدولارات“.

”

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٧ أقامت المعارضة البحرانية في ألمانيا اعتصاماً أمام السفارة الخليفة في برلين بمناسبة ذكرى استقلال البحرين، وشارك في الاعتصام ناشطون من أبناء الجالية العربية في ألمانيا.

ورفع المعتصمون شعارات دعت إلى وقف

ما وصفوه بـ"الإرهاب الخليفي"، كما دعوا المجتمع الدولي إلى "الإنصاف" لشعب البحرين والانتصار لثورتهم العادلة، مشيرين إلى "الغطاء السياسي" الذي تمنحه أنظمة غربية للنظام رغم الجرائم والانتهاكات التي يواصل ارتكابها.

ودعت المعارضة في بيان لها "الحكومة الألمانية بأن يكون لها موقف إيجابي" حال ما يجري في البحرين.



”

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٧ أحيا المواطنون في البحرين ذكرى عيد الاستقلال، وانطلقوا في الجولة الأولى النهارية في تظاهرات شهدتها مناطق مختلفة من البلاد، واندلعت اشتباكات في بعضها مع القوات الخليفة التي عمدت إلى إطلاق الغازات السامة ضد المتظاهرين.

واستهل المواطنون إحياء الذكرى بمشهد غاضب رسمته أعمدة الدخان الأسود تعبيراً عن التمسك بخيار المقاومة المشروعة في مواجهة الجرائم والانتهاكات الخليفة، وتأكيداً على تحدي ما تصفه القوى الثورية المعارضة بـ"الاحتلالات" الأجنبية في البلاد، وبينها القواعد الأجنبية للبريطانيين والأمريكيين، إضافة إلى القوات السعودية وقوات المرتزقة المتعددة الجنسيات.





” بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٧ أمرت النيابة العامة الخليفة بتوقيف رجل الدين البحراني السيد محي الدين المشعل أسبوعاً على ذمة التحقيق. وذكرت معلومات متداولة بأن النيابة أمرت بتوقيف السيد المشعل، من بلدة جدحفص، والتحقيق معه بعد أن وُجّهت إليه تهمتي ”التحريض على كراهية النظام، والتعدي على إحدى الملل“، من غير أن ترد معلومات عن تفاصيل الاتهام وأسبابه.



” بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٧ كشف موقع ”ستارز أند ستراييز“ عن تكليف البحرية الأمريكية لقاعدة بحرية متنقلة جديدة في المياه الإقليمية للبحرين. ويّين الموقع أن قاعدة بحرية جديدة عاتمة تحمل اسم ”المارين“ - الأكثر شهرة في التاريخ - بدأت مهامها في البحرين. وقال الموقع إن القاعدة التي تُدعى ”لويس بورويل“ هي قاعدة بحرية استكشافية مع سطح كبير يتم استخدامها لإطلاق طائرات الهليكوبتر والمركبات الهجوم البرمائية وغيرها من السفن الصغيرة لدعم العمليات البحرية الإقليمية.

”

بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات شديدة بين محتجين والقوات الخليفة في بلدة الدير بالبحرين وبمحاذاة مطار البحرين الدولي . وجاءت هذه العملية وفاء لشهداء البحرين ولاسيما الشهداء المقاومين ، وتجديدا للعهد باستمرار الثورة والتمسك بخيار المقاومة المشروعة .



”

بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ أفادت مصادر إعلامية معارضة بأن السلطات الخليفة في البحرين أعلنت أولى جلسات المحاكمة بشأن قضية التحرير من سجن جو المركزي التي تمت في الأول من يناير ٢٠١٧ ، وتحرر فيها عشرة من السجناء بينهم الشهيد رضا الغسرة .



”

بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٧ أفرجت السلطات الخليفة عن المعتقل محمود حسين علي بعد قضاء مدة السجن ٧ سنوات . واستقبل الأهالي في بلدة المعامير محمود (الملقب بالديواني) الذي اعتقل قبل اندلاع ثورة البحرين التي بدأت في ١٤ فبراير ٢٠١١ ، وأتهم في قضية ملفقة (حرق سكراب) على صلة بالاحتجاجات السياسية التي شهدتها البلاد في ٢٠١٠ ، حيث اعتقل في



٢٣ أغسطس ٢٠١٠، مع آخرين بعد مدهمة منزله فجرا. وحُكم عليه بالسجن ٧ سنوات .

”

بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات شديدة في بلدة أبو صبيح في سياق الاحتجاجات الغاضبة التي شهدتها البحرين تنديدا بالجرائم والانتهاكات التي تقوم بها القوات الخليفة بحق المواطنين والنشطاء والمعتقلين في السجون الخليفة .

ونفذت مجموعة ثورية من البلدة عملية استهدفت المركبات العسكرية التي تتمركز عند المدخل الرئيسي ، وامتدت الاشتباكات إلى وسط الشارع الرئيسي (شارع البديع) بعد أن تقدمت المجموعة باتجاه الدوار المعروف بدوار زينب الخواجة، حيث وجهت أدوات الدفاع المحلية باتجاه القوات التي أطلقت الغازات السامة بكثافة وطالت الأحياء السكنية القريبة من موقع الاشتباكات .

إلى ذلك، تظاهر الأهالي في بلدة السنابس في المساء وخرجوا في مسيرة جابت طرقات البلدة أكد فيها المتظاهرون الاستمرار في الثورة ” وعدم الانحناء للطاغية“ بحسب الشعارات التي رُفعت وسط التظاهرة التي أكدت كذلك على التضامن مع المعتقلين والمعتقلات والتمسك بحق تقرير المصير، كما رُفعت لافتات الوفاء للشهداء والدعوة للمقاومة المشروعة في وجه الجرائم الخليفة .



”

بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٧ أعلنت وزارة الداخلية الخليفة عن اكتشاف تنظيم جديد، في ظل سياستها لمواجهة الاحتجاجات الشعبية المتواصلة منذ ٧ سنوات. وذكرت الوزارة في بيان إنها ألقت القبض على خلية مكونة من عشرة أشخاص «يشتبه بتورطهم في تنفيذ أعمال إرهابية»، ومرتبطة بسرايا الأشر وتيار الوفاء الإسلامي. وضمت القائمة سيدة بحرنية (٣٤ عاما) اتهمتها السلطات الأمنية بإخفاء حقائق تتضمن مواد متفجرة في منزلها.



”

بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٧ دعا القيادي في تيار الوفاء الإسلامي، السيد مرتضى السندي، في كلمة مصورة تم بثها مساء اليوم إلى المشاركة الواسعة في تظاهرات ”البراءة“ التي دعت إليها القوى الثورية المعارضة البحرانية في الثامن والتاسع من شهر ذي الحجة.



”

بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٧ تظاهروا أهالي بلدة كرزكان، كبرى بلدات المنطقة الغربية في البحرين، تنديدا باعتقال النظام الخليفي للنساء في البحرين. وخرج الأهالي في تظاهرة انطلاقا من وسط السوق المحلي



للبلدة، ورفعوا لافتات كُتبت عليها عبارات نددت باستهداف النساء، وآخرهن ابنة البلدة زينب مرهون التي اختُطفت قبل أكثر من أسبوعين مع زوجها وشقيقها. وبعد إخفاء مصيرهم طيلة فترة الاحتجاز؛ نشر التلفزيون الرسمي صورهم مع آخرين بعد توجيه وزارة الداخلية الخليفة اتهامات لهم بالانتماء إلى "خلية" مزعومة مرتبطة بتيار الوفاء الإسلامي والمقاومة الإسلامية سرايا الأشر وحيازة أسلحة ومتفجرات.



بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٧ شهدت مناطق من البحرين جولات واسعة من التظاهرات والاحتجاجات شهدتها مناطق البحرين، وبينها تظاهرة انطلقت في منطقة ستره تحت عنوان "صامدون"، وهتف فيها المتظاهرون بشعارات الثورة الأصيلة، فيما عمدت القوات الخليفة إلى قمع التظاهرة وأطلقت الغازات السامة التي غطت سماء المنطقة.

بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ صبت السلطات الخليفة في البحرين حواجز إسمنتية على امتداد بلدة عذاري، شمال البلاد، وذلك بعد سنوات من تسييج البلدة بالأسلاك الشائكة

ومحاصرتها.

حيث يمارس النظام الخلفي سياسة "الفصل الطائفي" عبر محاصرة البلدات والمدن الشيعية في البلاد بالكمان ونقاط التفتيش الثابتة والمتنقلة، جنبا إلى جنب وضع الحواجز عند مداخلها الرئيسية وعلى حدودها المفتوحة على الشوارع الرئيسية أو المظلة على مواقع أو مناطق تابعة (موالية) للنظام الخلفي.

”

بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ نفت السلطات الخلفية في البحرين زوجة المختطف محمود محمد علي البحراني من بلدة كرزكان مع أبنائه الثلاثة إلى لبنان، حيث تحمل زوجته الجنسية اللبنانية.

وأفادت المعلومات المتداولة بأن السلطات اقتادت الزوجة وأبنائها الثلاثة إلى "جهة مجهولة" قبل أن تنقلهم إلى مطار البحرين وترحلهم قسرا إلى بيروت.

وقد نشرت وزارة الداخلية الخلفية نهاية صور عدد من أبناء البلدة، وبينهم امرأة، واتهمتهم بالانتماء إلى "خلية إرهابية" مزعومة.

وقد نفذ النظام الخلفي على مدى السنوات الأخيرة عمليات تهجير ونفي قسري للمواطنين والنشطاء، وبينهم علماء كبار، بعد إسقاط الجنسية البحرانية عنهم، إلا أنها المرة الأولى



التي يُهجر فيها عائلة كاملة لمواطن بحراني معتقل لم يصدر عليه أيّ حكم وقت تهجير عائلته أو "إدانة قضائية" ضده، وهو ما يكشف عن "خواء الإجراءات القضائية في البحرين، وعدم استقلال المحاكم في البلاد، واتباعها للأوامر التي تصدر من السلطات الأمنية".



”

بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ نشرت وكالة البحرين اليوم تقريراً حول شهداء المقاومة الإسلامية في البحرين، وتنامي القبول بخط المقاومة ضد النظام الخليفي.

”

بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٧ فرضت هيئة تنظيم سوق العمل رسم جديد على معالجة الطلبات المقدمة إليها.



”

بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧ خرجت تظاهرات عدة في مختلف مناطق البحرين، حيث نفذت مجموعة ثورية من بلدي كرزكان ودمستان، غرب البحرين، عملية ميدانية استهدفت تمركزاً للقوات الخليجية في مقر الحراسات بمبنى البلدية الواقع بين البلديتين.

واندلعت اشتباكات حامية بين المحتجين والقوات الخليفة فيما شوهدت النيران وهي تلتهم المركبات العسكرية التي أطلقت الغازات السامة وأسلحة القمع بكثافة.

وجاءت هذه العملية رفضاً لما أعلنته وزارة الداخلية الخليفة بشأن "خلية" مزعومة زُج فيها عدد من أبناء بلدة كرزكان، بينهم المواطنة زينب مرهون، حيث تم التشهير بها ونُشرت صورها وبقيّة المتهمين، كما رحلت السلطات عائلة ابن البلدة والمتهم في "الخلية" المزعومة محمود البحراني حيث نفت قسراً زوجته وأبناءه الثلاثة إلى لبنان.

وأغلق محتجون شارع الشهداء «البديع» الرئيسي بالإطارات المشتعلة وذلك في عمليات متفرقة نفذتها مجموعات شبابية في بلدات بني جمرة وأبوصيبع والشاخورة، ضمن التحضيرات الجارية لتظاهرات البراءة من الطغاة والمستكبرين، التي دعا له تيار الوفاء الإسلامي.

وتحت تحت الشعار نفسه، نفذ محتجون في بلدة الدير بجزيرة المحرق عملية ميدانية مزدوجة حيث رُفعت أعمدة الدخان من الإطارات التي أغلقت الشارع المحاذي لأسوار مطار البحرين الدولي، فيما اشتبكت مجموعة أخرى مع القوات الخليفة المتمركزة عند مدخل البلدة الرئيسي، حيث شهدت ساحة المدخل مواجهات حامية استعمل فيها المحتجون أدوات الدفاع المحلية.

وفي بلدة بوري، وسط البلاد، أُغلق أيضا شارع واقف التجاري بالإطارات المشتعلة في عملية عبر بها المحتجون عن تضامنهم مع المعتقلين والمعتقلات في السجون الخليفية.

على صعيد آخر، انطلقت سلسلة جديدة من التظاهرات في عدد من البلدات البحرانية، وقد امتدت التظاهرات على عموم المناطق حيث خرج الأهالي في بلدة الديه في تظاهرة حملت شعار "البراءة من الطغاة والمستكبرين" تأكيدا على التمسك بهدف الثورة في إسقاط الحاكم الخلفي حمد عيسى ونظامه. كما انطلق الأهالي في بلدة السنابس في تظاهرة عبر فيها المشاركون عن دعمهم لخير المقاومة المشروعة والوفاء للشهداء المقاومين.

وفي بلدة شهركان، غرب البلاد، تظاهر الأهالي تضامنا مع المعتقلين والمعتقلات في السجون، ورفعوا هتافات شدد على الاستمرار في الثورة وتحدي الجرائم الخليفية. وبعد انتهاء التظاهرة لصق المواطنون على جدران المنازل صور آية الله الشيخ عيسى قاسم وشهداء البحرين والقطيف.

وفي بلدات المعامير، العكرونويدرات استمر الأهالي في تظاهراتهم اليومية التي رفعوا فيها شعارات الثورة والوفاء للشهداء والمعتقلين، في حين أطلقت القوات الخليفية الغازات السامة باتجاه المتظاهرين الذين تصدوا للقمع الخلفي مستعملين أدوات الدفاع المتاحة.



”

بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧ أمرت النيابة العامة بتجديد توقيف الطفلين المعتقلين محمد إبراهيم وأحمد منصور ٣٠ يوماً، فيما تمكن المحامي من مقابلة محمد إبراهيم لأول مرة منذ اعتقاله مع أحمد في ٢٢ يوليو ٢٠١٧، وتعرض محمد وأحمد للاختفاء القسري لأكثر من أسبوع، كما وثقت منظمة ”أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين“ حالة محمد ضمن سلسلة ”ملفات الضحايا“، وأكدت تعرضه لسوء المعاملة والتعذيب بناء على شهادات وقرائن جمعتها.



”

بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٧ تعرضت مركبة عسكرية تابعة للقوات الخليفة لعملية مقاومة أدت إلى احتراقها بالكامل، فيما اعترفت وزارة الداخلية الخليفة بوقوع العملية، ونشرت صورة للمركبة العسكرية وقد بدت متفحمة بالكامل.



”

بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٧ عمت تظاهرات مناطق البحرين تحت شعار «البراءة الطغاة والمستكبرين».



”

بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٧ دعا قائد الثورة الإسلامية في إيران، القائد السيد علي خامنئي إلى وقف ”فوري للأحداث الكارثية“ في اليمن، وحذر من من ”اختلاق الفتنة وتأجيج نيران النزاعات بين المسلمين“. وفي نداء وجهه بمناسبة الوقوف على عرفة، قال السيد الخامنئي بأن هناك غفلة ”عن الواجب المحتوم لإنقاذ فلسطين“ بسبب انشغال المسلمين فيما وصفها بالحروب الداخلية في ”سوريا والعراق واليمن وليبيا والبحرين“.



”

بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٧ لبّى المواطنون في البحرين دعوة وجهها تيار الوفاء الإسلامي وقوى ثورية للخروج في تظاهرات واحتجاجات غاضبة عمت مناطق البحرين تحت شعار ”البراءة من الطغاة والمستكبرين“، ورفعوا الهتافات المنندة بدعم الأمريكيين والبريطانيين لآل خليفة وآل سعود.



سپتمبر 2017

”

بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٧ شنت القوات الخليفة فجرا حملة جديدة من المdahمات على منازل السكان في البحرين في بلدي السنااس والبرهامة، واختطفف عداا من الأهالي، كما ذكرف الأبناء أن إحضارياف للاستدعاء تلقفها مواطناف، إضافة إلى إحضارياف أخرى لآباء شهداء.



”

بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٧ منعت السلطاا الخليفة الناشطة الحقوقفة فاطمة الحلواجي من مغادرة البلاد، وذلك في استمرار لتنفيذ قوائم الحظر التي فُرِضت على عشاراف من النشطاء منذ شهر يونيو ٢٠١٦.



”

بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٧ دعا ستة من خبراء الأمم المتحدة في رسالة مكتوبة الحكومة الخليفة في البحرين لتقديم إيضاحاف بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها معتقلون من عائلة السيد الوداعي في البحرين، والكشف عن ”الأساس القانوني“ لاحتجازهم.





بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٧ نقل تيار الوفاء الإسلامي عن مصادر ”توعد“ المعتقلين في سجن جو المركزي بتنفيذ إضراب عام عن الطعام يوم السبت ٩ سبتمبر من الشهر نفسه، رفضاً لتصاعد الانتهاكات والجرائم الممنهجة بحق الأسرى.



بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٧ أعلن وزارة الداخلية الخليفة عن اعتقال عدد من المواطنين، بعد أن جرت مدهامات على بلدة السنابس انتهت باعتقال ما لا يقل عن ١٠ مواطنين، ووجهت الوزارة إلى المعتقلين تهمة مزعومة بالمشاركة في تظاهرة ”غير قانونية“ رددت شعارات ”مسيئة لدولة شقيقة“، في إشارة لتظاهرة شعبية خرجت في بلدة السنابس تحت شعار «البراعة من الطغاة والمستكبرين»، وجرى فيها دعس العلم وصورة الرئيس الأمريكي تحت أقدام المواطنين.



بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٧ عمّت البحرين تظاهرات حاشدة في الدراز ومختلف البلدات، رفضاً للحصار المفروض على الدراز والإقامة الجبرية على آية الله الشيخ عيسى قاسم

”

بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٧ أكد القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيد مرتضى السندي في خطابه الأسبوعي «كلمة وطن» «فشل» ما يُشاع عن خطة أمنية يعد لها النظام الخليفي في البحرين للقضاء على النضال والمقاومة المشروعة والتهيئة لانتخابات المجلس النيابي السوري في ٢٠١٨، وقال السندي بأن هذه الخطة التي يتم تسريبها «ليست جديدة» بل هي «تصديق للوقائع الجارية على الأرض» في إشارة إلى حملات القمع والاضطهاد المتصاعدة.



”

بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٧ وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على “صفقة مبيعات أسلحة للبحرين بأكثر من ٣,٨ مليار دولار تشمل طائرات إف-١٦ وصواريخ وزوارق دورية وتحديث أسلحة”.



”

بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٧ نظم الأهالي تظاهرات واعتصامات شعبية تحت شعار “أوقفوا قتل المسلمين في بورما”، وانطلقت التظاهرات نهار الجمعة في بلديتي جدحفص والمصلى، وتواصلت في بلدات شهركان، بوري، أبو صبيح



والشاخورة، عذاري، السهلة الجنوبية، المرخ،
وسترة.

”

بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٧ بدأ الأسرى في سجن
جو المركزي إضرابا مفتوحا عن الطعام
احتجاجا على تردي الأوضاع في السجن .
وأكد المعتقلون أنهم ماضون في الاضراب
حتى تحقيق مطالبهم في تحسين أوضاع
السجن فيما يتعلق بـ «ملاءمته للعيش
الإنساني وإعطائهم كامل حقوقهم في التحرك
وحرية العبادة».

وشكا المعتقلون منذ مطلع العام من انتهاكات
واسعة بحقهم وحرمانهم حتى من الصلاة
والخروج للساحات.



”

بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٧ عقدت محكمة الأسرة
وفق قانون الأسرة الجديد أولى جلساتها في
مبناها الجديد بمنطقة الرفاع، ليتم التقاضي
في مواضيع الزواج والطلاق والإرث والولاية
 وغيرها من شؤون الأسرة وفق قانون أقره
النظام الخليفي، ورفضه علماء الشيعة في
البحرين، لمخالفته الصريحة للعديد من
الأحكام الشرعية الإسلامية.

”

بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ اندلعت تظاهرات واحتجاجات غاضبة في عدة مناطق من البحرين تضامنا مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجن جو المركزي، وتواترت الأنباء عن استمرار سقوط عدد من المضربين في سجن جو المركزي بسبب الإعياء والإنهاك الشديد، وتعرضهم للمضايقة من أجل إجبارهم على فك الإضراب، في حين أكدت المصادر امتناع السلطات عن نقل المضربين إلى العيادة الطبية وهدد ضباط المضربين بأنهم سيتركونهم ” يموتون عطشا وجوعا“.

”

بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ أصدر الحاكم الخلفي حمد عيسى ”مرسوما“ رقى بموجبه طلال محمد الخليفة إلى منصب نائب وزير الداخلية ”بذات الدرجة“، كما أصدر مرسوما آخر عين فيه عادل خليفة الفاضل رئيسا لجهاز الأمن الوطني خلفا لطلال الذي كان يشغل هذا المنصب حتى يومه.

وجاءت هذه القرارات بعد التقارير الحقوقية والشهادات التي أدلى بها ضحايا بشأن تورط جهاز الأمن الوطني، سيء الصيت، في تعذيب الناشطين جسديا ونفسيا وممارسة وسائل مختلفة حادة بالكرامة وابتزاز النشطاء لترك عملهم المعارض.



”

بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ استدعت النيابة العامة الخليفة الناشط الحقوقي نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، من محبسه وأسندت له تهماً جديدة تتعلق بتغريدات ومنشورات على حساباته الشخصية في موقعي تويتر وانستغرام.



”

بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٧ دعت ٢٣ منظمة حقوقية دولية، بينها منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"؛ وزارتي الخارجية والخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذ قانون ماغنيتسكي العالمي الخاص بمساءلة أنظمة وجماعات حول انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك النظام الخليفي في البحرين والنظام السعودي.



”

بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٧ أعلنت القوى الثورية المعارضة في البحرين عن شعارها الموحد لموسم شهر محرم الحرام تحت عنوان "عاشوراء صمود ومقاومة". وفي بيان التدشين حيت القوى الثورية الشعب البحراني على صموده طيلة السنوات الستة الماضية



من عمر الثورة، وأكدت على نجاح المواطنين في إفشال خيارات النظام الخليفي ومخططه في القضاء على هوية الشعب الدينية والتاريخية والوطنية، ومن ذلك التعدي على هويته "الحسينية".

”

بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٧ سقط العديد من المضربين عن الطعام في سجن جو في حالات إعياء شديد، وذلك بسبب إضرابهم عن الطعام، والاعتداء عليهم بالضرب من قبال ضباط وجلاوزة النظام الخليفي، وتعرض العديد منهم للسجن الانفرادي، حيث عمدت سلطات السجن إلى تصعيد الانتهاكات بحق الأسرى المضربين للضغط عليهم لفك الإضراب عن الطعام، بدل الاستجابة لهم بتوفير بيئة صحية أفضل، وإيقاف التعذيب الجسدي والنفسي الذي يتعرضون له، ومنعهم من حرمتهم الدينية.

”

بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٧ اعتدت القوات الخليفة على مظاهرات عاشوراء التي وضعها المواطنون في بلدات من البحرين استعداداً للموسم محرم الحرام.





” بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ استأنف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أعمال دورته السادسة والثلاثين في جنيف، وشاركت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ADHRB بعدة مداخلات حول البحرين خلال الحوار التفاعلي في المجلس، وتطرقت فيها إلى مجموعة من الملفات الحقوقية في البحرين والسعودية واليمن.



” بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ اعتقلت السلطة الخليفة المدونة روان صنقور من مقر عملها إثر إطلاقها مناشدة دعت فيها منظمة الصليب الأحمر الدولي المساعدة في ضمان علاج أخيها المعتقل علي صنقور الذي يعاني من كسور في منطقة الحوض والرجل.

” بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٧ نقلت وسائل إعلام إسرائيلية تصريحات للحاكم الخليفي حمد عيسى ”ندد“ فيهاب“ المقاطعة العربية لإسرائيل“. ونقل كل من الحاخام مارفن هير وأبراهام كوبر عن حمد الخليفة هذه التصريحات التي قدمها لهما خلال زيارتهما إلى البحرين في أوائل العام ٢٠١٧، وقالاً بأن حمد أكد لهما

بأن المواطنين في البحرين ” يتمتعون بالحرية في زيارة إسرائيل “، وفق ما قالت صحيفة ” جيروزاليم بوست “.

وجاء الإعلان عن هذه التصريحات بالتزامن مع توقيع نجل الحاكم الخليفي، ناصر حمد (المعروف بلقب الأمير الجلاد)، اتفاقاً قبل أسبوع مع مركز سيمون وايزنتال الصهيوني في لوس انجلوس بالولايات المتحدة لتأسيس ” مركز ديني حول التسامح الديني “، وذلك في سياق حملة ” العلاقات العامة “ التي ينظمها النظام الخليفي لتلميع صورته في الخارج، والتغطية على انتهاكاته داخل البحرين، ولاسيما فيما يتعلق بملف الاضطهاد الديني ضد الأغلبية في البلاد.



”

بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ حذّر تيار الوفاء الإسلامي في موقفه الأسبوعي من محاولات النظام الخليفي في البحرين لـ”تعبيد الطريق“ أمام الانتخابات البرلمانية المقبلة من خلال إثارته لقضايا ”ثانوية“ تتعلق بالخدمات الرياضية والاجتماعية في مناطق البلاد. ودعا التيار إلى التصدي ”الشجاع لاعتداءات الحكم الخليفي على مراسم عاشوراء“ وشدد بيان التيار على ”الحفاظ على روح عاشوراء“، وردد الدعوة لاستمرار التضامن مع المعتقلين المضربين عن الطعام منذ أكثر من ١٠ أيام



بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ أعلن الرمز الحقوقي البحراني المعتقل، والمحكوم بالمؤبد، عبدالهادي الخواجة أنه سيبدأ إضراباً جديداً عن الطعام وذلك احتجاجاً على "لوائح السجن غير العادلة"، وتضامناً مع الأسرى في سجن جو المركزي، والذين يخوضون إضراباً لليوم العاشر.

بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ وجهت النيابة الخليفة اتهامات جديدة للمعارض البارز نبيل رجب بالتدوين ونشر أكاذيب، هذا رغم وجود نبيل رجب داخل السجن.



بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ واصلت القوات الخليفة في البحرين تعدياتها على مظاهر الاستعداد لإحياء ذكرى عاشوراء وقامت بإزالة الرايات والياфطات الحسينية في عدد من البلدات والمناطق، ومنها بلدات سار وكرزكان، المالكية، جدعلي، والمحرق.

”

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ وجهت النساء المعتقلات في سجون البحرين رسالة مكتوبة بمناسبة قرب حلول ذكرى عاشوراء الإمام الحسين عليه السلام، دعين فيها إلى تحرك لنصرة المعتقلات تطبيقاً لنداء ”ليكن يا حسين“. ودعت المعتقلات في رسالتهن للوقوف في وجه الظلم ”في كل زمان ومكان“.

”

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ أعربت السلطة الخليفة عن رفضها تنفيذ ٣٦ توصية كان مجلس حقوق الإنسان قد أوصى الحكومة الخليفة بتنفيذها ٥ مايو ٢٠١٧، خلال مناقشة دورية للأوضاع الحقوقية في البلاد.

”

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ اعتقلت قوات خليفية المواطنة روان، وهي مدونة ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد اقتحام مقر عملها، وقد أصدرت النيابة العامة الخليفة قراراً بتوقيفها ٣٠ يوماً على ذمة التحقيق، فيما لم تتضح بعد تفاصيل الاتهامات الموجهة ضدها. المواطنة روان سنقور هي شقيقة المعتقل المحكوم علي رياض سنقور الذي اشتهر بوقوفه أمام الدبابات الخليفة بصدرة العاري في فبراير ٢٠١١ ميلادية في الأيام الأولى لثورة البحرين.





بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ طردت السلطات الخليفة حسين أبا القاسم (٢٠ عاما) خارج البلاد بعد اعتقاله لمدة عامين.



بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧ واجه الأهالي في بلدة المعامير قوات خليفية داهمت البلدة وعمدت إلى نزع الرايات والأعلام الخاصة بإحياء ذكرى عاشوراء، في سياق تعديات أخرى نفذتها القوات في مناطق مختلفة من البلاد.



بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧ هاجمت القوات الخليفية في سجن جو المركزي على السجناء الذين أقاموا مراسم العزاء في الساحة الخارجية، تأكيدا من السجناء على حقهم في إقامة الشعائر الدينية.



بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧ دشنت بلدة المصلى المواكب العزائية الخاصة بإحياء ذكرى شهداء البحرين تزامنا مع ذكرى شهداء كربلاء، وانطق الأهالي في موكب "عزاء الشهيد" المركزي

السنوي بمشاركة عدد من آباء الشهداء، ورفع الأهالي شعارات أكدت الوفاء للشهداء، كما شددوا على عدم "الاستسلام للظلام"، فيما دوّت هتافات تدعو إلى إسقاط النظام الخليفي.

”

بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧ نقلت مواقع إسرائيلية عن مسؤولين خليفيين وغربيين بأن النظام الخليفي في البحرين وإسرائيل قد يعلننا عن إقامة علاقات علنية بين الجانبين بحلول العام ٢٠١٨.

ونقل موقع "الوقت في إسرائيل" بأن مسؤولين من الجانبين أشاروا إلى أن تل أبيب على طريق "تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع البحرين"، وذلك في الوقت الذي يقترب فيه الجانبان من "العداء المشترك ضد إيران".

”

بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧ جددت النيابة العامة الخليفية في البحرين حبس المعتقلة نجاح الشيخ ٣٠ يوماً إضافية على خلفية اتهامات مزعومة تتعلق بالأوضاع السياسية في البلاد. وإضافة إلى السيدة نجاح، كان النظام الخليفي حينها يعتقل ١٠ أخريات من النساء البحرانيات بتهم سياسية، وهن طيبة درويش،

THE TIMES OF ISRAEL





فاتن حسين، منى حبيب، أميرة القشعمي، حميدة جمعة، هاجر منصور، مدينة علي، زينب مرهون، الناشطة ابتسام الصائغ، وأخيرا المدونة روان صنقور.

”

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ شنت وزيرة خارجية الظل البريطانية إميلي ثورنبييري في كلمة ألقته في مؤتمر حزب العمل البريطاني هجوما واسعا على الحكومة البريطانية برئاسة تيريزا ماي على خلفية سياستها الخارجية في دعم الأنظمة الديكتاتورية و"المارقة"، ومنها نظام السعودية وآل خليفة في البحرين، ووصفت هذه السياسة بـ"النفاق" و"عديمة الأخلاق".



”

بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧ شهدت بلدات في البحرين مسلسلا جديدا من التعديات على الرايات والياфطات الخاصة بإحياء ذكرى عاشوراء، ومنها بلدات المصلى، المعامير، المالكية وكرزكان، وقد اندلعت اشتباكات في عدد منها وأطلقت القوات الخليفة الغازات السامة باتجاه الأهالي الذين تصدوا بصدور عارية لهذه التعديات التي تعتبر من مظاهر الحرب الدينية والثقافية على شعب البحرين.



”

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ وجه آية الله الشيخ محسن الآراكي، عضو مجلس خبراء القيادة في إيران خطاباً متلفزاً إلى شعب البحرين، وأكد انتصار ثورة البحرين على ”الظالمين“، وحيى قادة الثورة ”الصابرين والصابدين“ داخل السجون الخليفية. وقال بأن ”المقاومة في البحرين مستمرة، وأن قادة شعب البحرين صامدون“. وأضاف ”قادة شعب البحرين، وشعب البحرين وكوادره الثائرة؛ هم في طريق الثورة الحسينية، ودأب الثائرين المقاومين هو الانتصار“.

وأكد بأن آل خليفة لن يكونوا قادرين على هزيمة الشعب، وأوضح بأن النظام الخلفي ليس أقوى من صدام حسين أو الشاه الإيراني أو معمر القذافي، حيث انتهوا إلى الزوال وسقطت كراسيهم بعد سنين من القهر واستعباد شعوبهم.

”

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ ليلة العاشر من محرم عمدت السلطة الخليفية إلى إغلاق المساجد في العاصمة لإعاقة إقامة الصلاة، وذلك في سياق تعديات وتهديدات استهدفت إحياء عاشوراء.

وتحدى الأهالي هذه التعديات بالإصرار على خروج المواكب العزائية وتنظيم التظاهرات العاشورائية، مع الحرص على تكثيف الشعارات





واليا فطات التي تعبر عن التمسك بأهداف ثورة البحرين ورموزها، واستلها مها الدروس من ثورة الإمام الحسين وقيمها في مواجهة الظلم والدفاع عن الحق .
واحتشد الآلاف من المواطنين وسط العاصمة المنامة إحياء الذكرى عاشوراء رافعين صور آية الله الشيخ عيسى قاسم بكثافة ومؤكدين على الوفاء له حتى الشهادة .

”

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة سجن شاب «٢٥ عامًا» لمدة ٧ سنين، وآخران خارج البحرين ومحكوم على كل منهما بالسجن لمدة ١٠ سنوات، بتهمة الانضمام لتيار الوفاء «وتجنيد عناصر فيه»، بهدف نقل الأموال فيما بين عناصرها لاستعمالها في أنشطة وفعاليات التيار، فضلاً عن الحكم عليهم بإسقاط الجنسية ومصادرة المضبوطات .

وزعمت السلطات أن المتهمين الأول والثاني «٣٠ و٢٢ عامًا - مقيمان في إيران وقياديان في تيار الوفاء الإسلامي» قاما بإدارة جماعة إرهابية تهدف إلى تغيير دستور الدولة ونظامها الأساسي عن طريق إشاعة الفوضى بالبلاد وارتكاب جرائم العنف والتخريب والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة وترويع المواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية، حسب وصف الاتهامات .



أكتوبر 2017

”

بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٧ ظهر يوم العاشر من المحرم شارك المواطنون بكثافة في مواكب التلبية الحسينية، التي دعا لها تيار الوفاء الإسلامي، والتي تميزت بشعاراتها الثورية والأعلام الحمراء الدالة على الشهادة، في رسالة على استعداد المواطنين على التضحية والمضي في ثورتهم حتى تحقيق أهدافها، وشهدت بلدات النويدرات والدراز وعالي مسيرات تلبية حاشدة ومتميزة.



”

بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٧ انطلقت مسيرة التلبية الحسينية في بلدة الدراز باتجاه منزل آية الله قاسم، لفك الحصار عنه، وقد شهدت المسيرة حضورا لافتا وكبيرا، والتي تم قمعها على مشارف منزل آية الله قاسم بالغازات السامة والرصاص الانشطاري.



”

بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٧ جدد أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله تضامنه مع الشعب البحراني وندد باستمرار الحصار المفروض على آية الله الشيخ عيسى قاسم في بلدة الدراز المحاصرة. ودان السيد نصر الله الحاكم الخليفي حمد عيسى وقال ”خائب



هذا المليك الذي يرى ضمانة عرشه في العدو والخضوع له ، لا في التصالح مع شعبه والإصغاء إليه . ودعا السيد نصر العالم العربي والإسلامي إلى تحمل مسؤوليته تجاه ” شعب البحرين المظلوم“ .

”

بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٧ حدث انفجار على شارع الشهداء «البديع» ، استهدف مرتزقة النظام الخليفي التي كانت تقمع المتظاهرين المتوجهين لميدان الشهداء ، حيث توجه المشاركون في عزاء بلدة الديه المركزي إلى الشارع العام ، باتجاه ميدان الشهداء «اللؤلؤة» ، وقمعتهم قوات النظام بالرصاص الانشطاري ، والغازات السامة ، وتبنت التفجير سرايا وعد الله ، وقالت وكالة أنباء البحرين الحكومية بأن الانفجار أدى لإصابة ٥ أفراد من قوات الداخلية .



”

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٧ اعتقلت قوات النظام رجل الدين السيد علي الموسوي ، من بلدة الدراز ، والذي اعتقل من منزله ، وشتت القوات الخليفة حملة واسعة ضد المواطنين ، و عددا من رجال الدين على خلفية تهمة التجمهر والتحريض على كراهية النظام .



”

بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٧ أظهر تقرير للبنك المركزي في البحرين ارتفاع الدين العام للدولة إلى ٩ مليار دينار بحريني، مقارنة بسبعة مليار دينار بحريني «٧ مليار دينار بحريني» مقارنة بالعام الماضي في الوقت نفسه، مما أشرفشل سياسة التقشف و فرض الضرائب.



”

بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٧ خرج المواطنون في العديد من المناطق في البحرين بتظاهرات تحت شعار «لن نترك يا حسين»، احتجاجا على تعديات السلطة الخليفة بحق مظاهر إحياء موسم عاشوراء.



”

بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ بدأت السعودية والبحرين عملية عسكرية مشتركة في مياه الخليج تحت اسم ”“. وتشمل المناورة ”عمليات السيطرة على المياه الإقليمية وحماية المنشآت الحيوية والهامة والمجاري المائية الرئيسية، واستخدام الذخيره الحيه ومكافحة الارهاب وعمليات المسح والاستطلاع وتمارين الغوص والهبوط البحري على السواحل والشواطئ“.



”

بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ منعت السلطات الخليفة بالبحرين القيادي المعتقل الأستاذ حسن مشيمع من الذهاب لموعده الطبي حيث كان يُفترض أن يخضع للفحص الدوري عن مرض السرطان .

وأوضحت مصادر عائلية بأن سبب المنع يعود إلى إصرار الأستاذ مشيمع على موقفه المعروف برفض وضع القيود والسلاسل في اليدين والرجلين، وهو الإجراء الذي بدأت سلطات السجن فرضه على السجناء خلال التنقلات خارج مبنى السجن .

”

بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ داهمت القوات الخليفة عدة مناطق في البحرين، أهمها كرزكان والمنامة والسهلة الجنوبية، واعتقلت العديد من الشباب، في حملة قمعية استمرت عدة أيام .

”

بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ دعا تيار الوفاء الإسلامي إلى تظاهرات في ١٢ و ١٣ و ١٤ أكتوبر، تحت شعار «لا للتطبيع مع الصهاينة»، وذلك ردا على التطبيع العلني بين النظام الخليفي والكيان الصهيوني .



”

بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٧ التقى المعتقل الحاج جواد برويز، أحد رموز ما يُعرف بمجموعة ”البحرين ١٣“، بعائلته اليوم الثلاثاء داخل سجن جو المركزي في زيارة مفاجئة واستثنائية بعد انقطاع لأكثر من ٨ أشهر. وقد فوجئت العائلة خلال الزيارة بوضعه الصحي المتردي، وقال الحاج برويز للعائلة بأن طلب هذه الزيارة لكي يُبلغهم بـ”الوصية“.



”

بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٧ أقدمت قوات من المخابرات الخليفة على اقتحام بلدة عالي، حيث قامت بمداهمة عدد من منازل المواطنين، فيما تم رصد تكسير محتويات عدد من المنازل، وتسليم إحضاريات لعدد من النساء.



”

بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ أصدرت الجمعية البحرانية لمقاومة التطبيع بيانا استنكرت فيه محاولات النظام للتطبيع مع الكيان الصهيوني، ونددت ”الجمعية البحرانية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني“ بما وصفته ”محاولات بعض الأجهزة الرسمية والأهلية التقرب إلى الكيان الصهيوني الغاصب“.

ودعت الجمعية في بيانها الشعب في البحرين إلى ”رفض واستنكار جميع المحاولات الرسمية



والأهلية المهروولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني“، كما دعت إلى ”سن تشريعات وقوانين تجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني بجميع أشكاله، وإعادة افتتاح مكتب المقاطعة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني البحرينية في دعم المقاومة الفلسطينية“، وشدد البيان كذلك على ”الدعوة لتشكيل ائتلاف لمؤسسات المجتمع المدني لتنظيم الحراك المناهض للتطبيع، وتوعية الشعب بأهمية القضية الفلسطينية ومركزيتها للشعب البحراني“.



”

بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بحبس رجل الدين الشيخ حمزة الديري، عاماً كاملاً على خلفية مشاركته في اعتصام الدراز، وحددت المحكمة ٥٠٠ ديناراً لوقف تنفيذ العقوبة. ومنذ يونيو/حزيران ٢٠١٥، اعتقلت السلطات الخليفة عشرة رجال الدين الشيعة والنشطاء لمشاركتهم في اعتصام الدراز المتضامن مع آية الله الشيخ عيسى قاسم.



”

بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ ذكرت مصادر حقوقية معارضة بأن السلطات الخليفة قد خصصت أكثر من ٦٨ مليون ديناراً لما يسمى بجهاز الأمن الوطني، المتورط في جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل في البحرين.

”

بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ عبرت منظمة الشفافية الدولية عن “القلق الشديد” من الإجراءات التي قام بها النظام الخليفي في البحرين بمنع السيد شرف الموسوي، أحد نشطاء المنظمة ورئيس الجمعية البحرانية للشفافية، من السفر والمشاركة في المؤتمر السنوي لأعضاء حركة الشفافية الدولية المنعقد في العاصمة الألمانية برلين في الفترة بين ١٢ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠١٧.

”

بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ شهدت البحرين تظاهرات واحتجاجات واسعة شملت مختلف مناطق البلاد، عبر فيها المواطنون عن رفضهم للتطبيع الخليفي مع إسرائيل، كما نددوا بالجرائم والانتهاكات الخليفية المتواصلة، ومن ذلك الاستهداف الأخير للأطفال بالاعتقال والاعتداء بالضرب.

”

بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ عمده وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس إلى زج الملف البحراني في سياق التصعيد الأمريكي الجديد ضد إيران، وزعم بأن واشنطن لن تسمح “بنقل الأسلحة (من إيران) إلى أماكن مثل اليمن والبحرين”، وذلك في سياق تصريح أدلى به إلى وسائل الإعلام تعليقا على خطاب



ترامب الذي أعلن فيه تصعيد الموقف من الجمهورية الإسلامية وحلفائها.

”

بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ وجه السيد مرتضى السندي خطابه الأسبوعي «كلمة وطن» إلى جماهير الشعب، وأثنى القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيد مرتضى السندي على الحضور الشعبي الواسع في إحياء عاشوراء بالبحرين، وتصدي المواطنين للتعديات الخليفية التي طالت مظاهر وشعائر إحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي هذا العام.



وقال السيد السندي بأن الشعب البحراني نجح في إفشال المشروع الأمريكي والسعودي في البحرين، رغم التصعيد الأمريكي الجديد في المنطقة، من خلال سياسة تمزيقها وتقسيمها، وتعزيز النفوذ الأجنبي في بلاد الحرمين تحت يافطة ”محاربة التطرف“.

”

بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٧ نقل أهالي سجناء في البحرين بأن الأوضاع داخل سجن جو المركزي ”لم تتغير، وأنها لازالت سيئة“ رغم الإضراب الأخير الذي نفذه أكثر من ١٠٠٠ سجين في سبتمبر ٢٠١٧ احتجاجا على حرمانهم من حقوقهم الطبيعية داخل السجن وسوء المعاملة الجسدية والمعنوية. ونقل بعض الأسرى بأن



إدارة السجن نكثت بوعودها للسجناء بعد فك الإضراب الأخير، ولم تنفذ شيئاً من المطالب المشروعة التي طالب بها المضربون.

”

بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٧ أعدت الحكومة وقدمت للمجلس النيابي السوري مشروعاً بقانون جديد بشأن «الضمان الصحي»، يلزم جميع المواطنين والمقيمين والزائرين بدفع اشتراكات شهرية مقابل الحصول على الخدمات الصحية الأولية في المراكز والمستشفيات العامة والخاصة.

”

بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٧ نقلت صحيفة الأيام الحكومية أن الحكومة تعزم تحويل قطاع البريد بوزارة المواصلات والاتصالات إلى هيئة حكومية ربحية، بحيث تكون الخدمات البريدية المقدمة تقوم على مبدأ الربحية الكاملة بدلا من تقديم الخدمات البريدية برسوم رمزية.



”



بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٧ قام مرتزقة النظام الخليفي في سجن جو المركزي بالهجوم على زنانات قيادات ورموز الثورة المعتقلين. وقد داهمت القوات مبنى الرموز المعتقلين، وأقدمت على تفتيش المبنى ” بشكل مهين“ كما قامت بمصادرة القوات لكل الكتب التي بحوزة الرموز داخل المبنى.

”



بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٧ شنت القوات الخليفية حملة مدهمات جديدة على بلدة عالي، وسط البلاد، واختطفت ما لا يقل عن ٥ مواطنين بعد غارات على المنازل، فيما سُجلت بين الحالات عملية اختطاف من الجسر الرابط بين البحرين والجزء الشرقي من أرض الحرمين.

”



بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٧ منعت وزارة الداخلية الخليفية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» من إقامة ندوة مناصرة للقضية الفلسطينية تنتقد التطبيع مع إسرائيل، تحت عنوان «الوعد والتطبيع في الاستراتيجية الصهيونية لاغتصاب فلسطين»، وقد تم الدعوة إليها بالتعاون مع الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

”

بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٧ شهدت مناطق البحرين سلسلة واسعة من التظاهرات والاحتجاجات تضامنا مع الرموز وقيادات الثورة المعتقلين في سجن جو المركزي.



”

بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧ صرّح القضاء العسكري بأن «الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب في قوة دفاع البحرين تمكنت من خلال ما ورد إليها من معلومات وما قامت به من أعمال البحث والتحري والمراقبة من القبض على «خلية إرهابية» استهدفت ارتكاب عدد من الجرائم الإرهابية ضد قوة دفاع البحرين».



”

بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧ أوقفت السلطات الخليفة لساعات المعلق الرياضي بقناة «الكأس» القطرية الكابتن حمود سلطان، حارس مرمى المنتخب البحريني السابق، إثر انتشار مقطع فيديو له امتدح فيه الشعب القطري.





” بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ بدأت ٥ من المعتقلات في سجون النظام إضرابا عن الطعام احتجاجا على اعتقالهن وعلى ظروف السجن السيئة.



” بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧ وجه ٤٠ نائبًا من الاتحاد الأوروبي، ينتمون إلى جماعات سياسية متعددة، رسالة مفتوحة إلى فيديريكا موغيريني، وهي الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، يحثونها فيها على مطالبة البحرين بالإفراج الفوري عن عائلة سيد أحمد الوداعي.



” بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧ أثار تيار الوفاء الإسلامي معاناة الأسرى، ودعا إلى تظاهرات تضامنية بتاريخ ٢ و٣ و٤ نوفمبر، تحت شعار «متضامنون مع الأسرى».



” بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة في بحل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بعد رفض الاستئناف على الدعوى التي رفعتها وزارة العدل بحل الجمعية بعد توجيه تهم مزعومة ضدها بدعم “العنف” في البلاد.

”

بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ استضافت القناة العاشرة الإسرائيلية عبد الله جنيد، وهو عضو سابق في تجمع الوحدة الوطنية، في إشارة جديدة على اتجاه النظام الخليفي نحو تطبيع علاقات بلاده مع إسرائيل. وقد عبر عبد الله جنيد عن سروره للظهور على القناة، قال إن إيران تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الإسرائيلي، وكذلك تهديدا لنا (البحرين). وأشار جنيد، إلى أن رحلة ترامب من الرياض إلى تل أبيب كانت حدثا تاريخياً، وأعرب عن أمله في أن تقدّر إسرائيل الخطوة السعودية، وأن تعيد النظر في مبادرة السلام العربية.



”

بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧ حدث تفجير على شارع الشهداء «البديع» تبنته سرايا وعد الله، واستهدف مركبة للمرتزقة، وأودى بثمانية من مرتزقة النظام بين قتيل وجريح.



”

بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧ شنت القوات الخليفة حملة مدهامات واعتقلت العديد من المواطنين، كما شهدت العديد من الطرق الرئيسية نقاط للتفتيش، على خلفية تفجير على أطراف العاصمة أودي بحياة مرتزقة للنظام.

”

بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧ أصدرت محكمة خليفة حكماً بإسقاط الجنسية عن اثنين من المواطنين المعتقلين، وحكمت عليهما بالسجن لمدة ٧ و ١٠ سنوات، زعمت أنهما ينتميان إلى جماعة إرهابية تابعة لائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير وتيار الوفاء.



”

بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بإسقاط الجنسية بحق ١٤ بحرينياً مع السجن المؤبد لـ ٨ منهم، والسجن ١٥ عاماً للباقيين، اتهمتهم السلطات بتكوين خلية تتبع تيار الوفاء الإسلامي، والتخابر مع إيران والحرس الثوري الإيراني وحزب الله.



”

بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧ نددت القوى الثورية المعارضة في البحرين بالأحكام "القاسية" التي أصدرتها محكمة خليفة في قضية «تيار الوفاء الإسلامي»، وقضت فيها بالسجن المؤبد مع إسقاط الجنسية على عدد من علماء الدين والنشطاء، إضافة إلى أحكام أخرى بالسجن ١٠ و ١٥ سنة.



”

بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧ خرجت تظاهرات في عدد من مناطق البحرين استمرارا في برامج التضامن مع رموز الثورة وقياداتها المعتقلين في السجون الخليفية، وتنديدا بسلسلة الأحكام التي أصدرتها محاكم خليفية في عدد من القضايا التي لها علاقة بالوضع السياسي في البلاد.



”

بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفية بسجن هاجر منصور (٤٩ عاما) وابنها سيد نزار نعمة الوداعي ٣ أعوام، كما قضت بحبس ابن شقيقها محمود مرزوق شهراً وغرامة ١٠٠ دينار في قضية مفتعلة «وضع هيكل محاك لأشكال المتفجرات في عالي». وهاجر منصور هي والدة زوجة الحقوقي سيد أحمد الوداعي، المقيم في العاصمة البريطانية لندن، وتم استهدافها بسبب نشاط زوج ابنتها الحقوقي.



”

بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ هجرت السلطات الخليفية المواطن إبراهيم كريمي، بعد انقضاء محكوميته. وكان كريمي اعتقل في سبتمبر ٢٠١٥ واتهم بإهانة حمد آل خليفة علنا في تويتر والتحريض على كراهية النظام، وإهانة السعودية.





” بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ قضت المحكمة الخليفية الكبرى الجنائية الرابعة بالسجن المؤبد على عشرة متهمين في قضية ذات خلفية سياسية، وإسقاط الجنسية عنهم جميعاً. أسندت إليهم تهمة تأسيس جماعة إرهابية.

نوفمبر 2017

” بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٧ قامت القوات الخليفة تنفيذ مدهامات على منازل المواطنين في عدد من مناطق البلاد، منها الدير والسناابس والقدم وأبو قوة.



” بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٧ أصدرت محكمة خليفة حكما بالسجن المؤبد على عشرة رجال وإسقاط الجنسية عنهم بعد اتهامهم بتشكيل خلية إرهابية والتخطيط لهجمات. رُعمت السلطات أنهم تلقوا تدريب في معسكرات في إيران والعراق على استخدام الأسلحة والقنابل بهدف تنفيذ هجمات إرهابية في البحرين.



” بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧ اعتدت القوات الخليفة بسجن جو المركزي في البحرين على السجناء في مبنى رقم ٤ وذلك بعد رفض السجناء المضايقات التي تمارسها القوات ومحاولات الإذلال المتعمد التي يتعرضون لها.





بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧ كشف موقع بلومبيرغ المختص في الشؤون الاقتصادية أن البحرين طلبت من حلفائها الخليجيين دعماً مالياً، في وقت تتفاقم فيه الأزمة المالية في البلاد. وذكر الموقع أن البحرين تحاول إعادة ملء احتياطياتها الأجنبية؛ لتجنب خفض قيمة العملة، الذي قد يترك أثره على بقية دول المنطقة.



بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧ خرجت تظاهرات في عدة مناطق في البحرين، منها كرزكان والمعامير وأبو صبيع والشاخورة احتجاجاً على اعتقال النساء، وتضامناً مع رموز الثورة المعتقلين ووفاء لتضحياتهم داخل السجون الخليفة، منددين بالانتهاكات والمضايقات التي يتعرضون لها من قوات السجن.



بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٧ شهدت البحرين تظاهرات واحتجاجات واسعة تنديداً بالانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون والمعتقلات في السجون الخليفة، وعبر المواطنين عن تضامنهم مع السجناء، وخاصة رموز الثورة المعتقلين والسجينات السياسيات.

”

بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٧ نفذت مجموعة شبابية في بلدة الديه عملية ميدانية استهدفت تجمعا للقوات الخليفة، واندلعت اشتباكات شديدة مع القوات التي شوهدت وهي تُحاط بالنيران التي أضرمها الشبان بعد أن ردعوا القوات بأدوات الدفاع المحلية.



”

بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٧ أُغلق محتجون في بلدة سماهيج، قرب مطار البحرين الدولي في جزيرة المحرق، شارعاً رئيسياً بالإطارات المشتعلة تنديداً باعتقال النساء واستمرار الانتهاكات والمداهمات داخل السجون وفي مناطق البلاد.



”

بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٧ قال الخبير الاقتصادي كامل وزني في حلقة حوارية على قناة الجزيرة القطرية حول الوضع الاقتصادي في البحرين على إثر تقرير نشرته وكالة بلومبيرغ الأمريكية ”إن هناك مشكلة بنوية في اقتصاد البحرين، وأن ثلاث وكالات اقتصادية عالمية وضعت البحرين على مؤشر حافة الانهيار“.





”

بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٧ في أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته من منصبه في بيان أذاعه من العاصمة السعودية الرياض. وأضاف في أنه سيرد على إيران كما تم الرد عليها في ”اليمن والبحرين“



”

بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٧ تجدد التظاهرات في عدة مناطق بالبلاد تحت شعارات «متضامنون مع الأسرى» و «زبنيات الإباء».



”

بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٧ اعتدت القوات الخليفة على مسيرة عزائية ببلدة الدراز بالغازات السامة.

”

بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٧ أقر مجلس النواب السوري أحكام الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون، مخالفاً بذلك توصية لجنته المالية التي رفضت المشروع. ووفق مشروع القانون تفرض على بعض السلع المنتقاة ضريبة خاصة، كما ينظم مشروع القانون التعامل مع حالات التهرب الضريبي.



اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
Federation of GCC Chambers

”

بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٧ نفذت القوات الخليفة هجوماً على مبنى جمعية التوعية الإسلامية في بلدة الدراز المحاصرة، فيما يظهر أنها كانت تتعقب متظاهرين.



”

بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٧ خرجت عدة تظاهرات في مناطق منها أبوصبيع والشاخورة وشهران والبلاد القديم.



”

بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٧ تراجعت سندات البحرين الدولارية مع استمرار هبوط الأصول في أنحاء المنطقة في أعقاب حملة لمكافحة الفساد في السعودية.



”

بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ حدث انفجار أدى لاشتعال أنبوب غاز بالقرب من بلدة بوري، وعلنت الجهات الرسمية السيطرة على الحريق الهائل الذي اندلع في أحد أنابيب النفط بالقرب من بلدة بوري، وسط البلاد، في وقت أعلنت شركة نفط البحرين (بابكو) بأن الحريق ناتج عن تسرب نفطي في أحد الأنابيب المحاذية للبلدة.





”

بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ حدث انفجار في دورية للقوات الخاصة بالبحرين، مما أسفر عن إصابة أفرادها بجروح بليغة، وقد تبنت سرايا الأشر العملية، وتوعدت النظام بالمزيد منها.

”

بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ انخفض المؤشر العام لسوق البحرين المالي خلال تعاملاته الأسبوعية، إلى أدنى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧، بعد أن ارتفع مؤخرًا.

”

بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ سلم السفير الأمريكي الجديد في البحرين جاستين هيكس سيبريل أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية الخليفي خالد أحمد ليتولى بذلك رسمياً مهامه في المنامة في ظل انتقادات واسعة وجهها نشطاء محليون وأجانب للسياسة الأمريكية تجاه البحرين، وخاصة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي رشّح شخصياً سيبريل لهذا المنصب بسبب خلفيته الأمنية.

”

بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ شهدت البلاد حملة اعتقالات ومداهمات للمنازل في كل من بلدي جبلة حبشي وبوري وبلدات أخرى، بالإضافة للمنفذ البري على جسر البحرين والسعودية.

”

بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفة المغرد عبدالله الحمادي بعد نشره أخبارا عن إقرار رسوم من قبل الإدارة العامة للمرور على مواقع التواصل .



”

بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٧ عقد رئيس الأمن العام طارق الحسن مؤتمرا قال فيه إن الداخلية ألقت القبض على شخص تتهمه بالوقوف وراء حادثة تفجير حافلة شرطة الشهر الماضي . وزعم الحسن أن اعتقاله ساهم في إحباط مخطط كبير كان يستهدف شخصيات عامة في الدولة بالإضافة إلى ٣ مواقع لأنابيب النفط في البلاد .



”

بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١٧ شنت القوات الخليفة المصحوبة بالمليشيات وقوات الكوماندوز هجوما واسعا على منطقة سترة ، وتحديث المعلومات الأولية عن اعتقالات واسعة في صفوف الأهالي الذين كانوا يحيون ذكرى وفاة الرسول الأكرم .

”

بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعا عاجلا في القاهرة بطلب سعودي تحت أجندة مواجهة التدخلات الإيرانية، وخلال الاجتماع شن وزير الخارجية الخليفي هجوما خطيبيا على إيران وحزب الله واتهمهما بزعزعة الأمن في البحرين والمنطقة، كما قال بأن «الارتباط بالاسطول الأمريكي الخامس أجدى من العمل العربي المشترك».



”

بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ كشف رئيس المجلس الأعلى للصحة محمد بن عبدالله آل خليفة الأحد أن الحكومة الخليجية تتجه لفرض رسوم على الدواء ومراجعة الاستشاريين. وأشار، في لقاء نشرته وكالة أنباء البحرين، إلى وجود «ثلاثة أنواع من الرسوم التي سوف تفرض على المرضى عند تطبيق التأمين الصحي على البحرينيين في مطلع ٢٠١٩».



”

بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧ شنت السلطات الأمنية حملة واسعة في الساعات الـ ٢٤ الماضية أسفرت عن اعتقال ما لا يقل عن ٧ مواطنين بينهم الناشط حجي مجيد عبدالله والملقب بـ «حجي صمود».



”

بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧ طالب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي، السعودية بوقف حربها على اليمن وإنهاء تدخلها العسكري في البحرين، والتوقف عن سياساتها الضاغطة على لبنان وقطر.



”

بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٧ تظاهر مواطنون في بلدة شهركان، مؤكدين على استمرار الحراك الثوري والشعبي في البلاد، وهتف المتظاهرون بشعارات عبرت عن التضامن مع المعتقلين في السجون الخليفية، كما دعت إلى إسقاط النظام الخلفي.



وفي غرب البلاد نفذ محتجون في بلدي كرزكان ودمستان أكثر من عملية ميدانية، حيث قطع محتجون من كرزكان الشارع الرئيسي للمنطقة الغربية وأشعلوا الإطارات وسط الشارع، في تعبير احتجاجي عن رفض التعديات والانتهاكات الخليفية المتواصلة ضد المواطنين والسجناء.

وعلى مقربة من ذلك، اندلعت اشتباكات شديدة بين محتجين في بلدة دمستان والقوات الخليفية بعد أن نفذت مجموعة ثورية عملية استهدفت تجمُّع القوات في مبنى البلدية التي تحول إلى مركز للتعذيب وانطلاق عمليات القمع ومداهمة المنازل.





”

بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧ عُقدت جلسة استماع في البرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل حول ملف الاضطهاد الطائفي في البحرين بمشاركة خبراء دوليين، وأدان البرلمان الأوروبي الحكم الصادر بحق المعارض نبيل رجب.



”

بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة حكماً بإعدام المعتقل حسين مرزوق الذي تتهمه السلطات بالوقوف وراء تفجير تقول السلطة أنه استهدف أحد رموز النظام.

”

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ قال القائم بأعمال السفير السوداني في البحرين محمد المعتز جعفران عدد الجالية السودانية يبلغ حوالي ٧ آلاف سوداني معظمهم يحملون الجنسية البحرينية.

”

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ طالب وزير شؤون مجلس الوزراء محمد المطوع بفرض ضريبة على الدخل في البحرين، مشيراً إلى أن البحرين تعتمد على النفط بنسبة تصل إلى ٨٦٪ لميزانيتها.



”

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ زار وزير البحرية الأمريكي ريتشارد سبينسر البحرين، حيث التقى كبار المسؤولين فيها لتعزيز «التعاون والتنسيق الدفاعي، وتأمين الملاحة الدولية ومكافحة الإرهاب والتطرف، والشراكة الاستراتيجية بين البلدين».



”

بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧ أيدت محكمة الاستئناف الخليفة العليا إسقاط الجنسية عن ٣٦ متماً، مع تأييد العقوبات الصادرة على ٢٢ متهما في قضية ذات خلفية سياسية تتهمهم السلطات وآخرين بتأسيس «جماعة إرهابية». زعمت السلطات أنهم شكلوا «جماعة إرهابية» للقيام بمسيرات غير مرخصة ووضع قنابل وهمية.

”

بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧ شهدت مناطق البحرين احتجاجات وتظاهرات واسعة للمطالبة بحق تقرير المصير وإقامة نظام سياسي جديد في البلاد، وامتدت الفعاليات الشعبية والميدانية حتى مساء الجمعة، وشملت المناطق والبلدات في شمال البحرين، والمناطق الغربية ووسط البلاد، وصولاً إلى جزيرة المحرق.





”

بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧ حدثت وعكة صحية لسماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم، وعلى إثرها حدث استنفار أمني في محيط بيت الشيخ، كما شهدت البحرين تظاهرات احتجاجية وتضامنية مع الشيخ، وأصدرت القوى المعارضة بيانات التضامن والدعوة للنزول للشارع.



”

بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٧ اندلعت تظاهرات غاضبة في العديد من مناطق البحرين احتجاجاً على حصار الشيخ عيسى وتعريضه للخطر ومنع العلاج عنه، كما أصدر علماء الدين بياناً ودعوا الناس للتظاهر ليلة الجمعة بالمناسبة.



”

بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ استهدفت مجموعة شبابية بلدة الدراز بقنابل الملتوف مدرعة لمتزقة النظام كانت من ضمن المدرعات المرابطة لحصار بيت آية الله قاسم.



”

بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ اندلعت تظاهرات غاضبة في مختلف مناطق البحرين تحت شعار «الغضب الثوري» للتنديد بحصار آية الله قاسم في بيته من قبل مرتزقة النظام الخليفي وحرمانه من الرعاية الصحية.

دیسمبر 2017

”

بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٧ شنت السلطات الخليفة حملة عنيفة على بلدي أبو صبيع والشاخورة أسفر عنها مدهمة عدد من منازل المواطنين، واعتقال ٤ على الأقل، كما تم اعتقال الشاب محمود حسين الديواني من نقطة تفتيش بالمعالمير، حيث أفرج عنه مؤخرًا بعد قضائه ٧ أعوام في السجن في قضية «حريق السكراب».



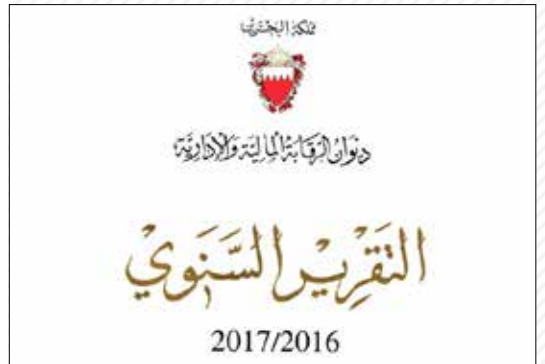
”

بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٧ اندلعت تظاهرات جديدة في بلدة الدراز ومناطق أخرى احتجاجاً على حصار آية الله الشيخ عيسى ومنع العلاج عنه.



”

بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٧ أفاد تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) أن العجز الاكتواري لصندوق التقاعد العام والخاص ارتفع إلى ١٠,٦ مليار دينار في نهاية العام ٢٠١٦، بعد أن كان ٦,٣ مليار دينار في نهاية ٢٠١٢، أي بزيادة مقدارها ٧٣٪.



”

بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٧ شنت قوات تابعة للداخلية حملة أمنية واسعة داهمت خلالها عددا من منازل المواطنين في قرية الدير بمحافظة المحرق، أسفر عنها اعتقال ٥ مواطنين على الأقل.



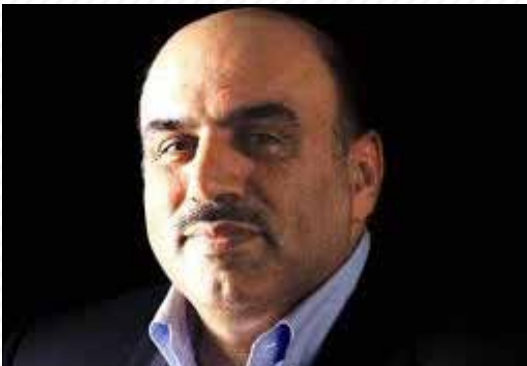
”

بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٧ رفعت عائلة المواطن البحراني المحكوم بالإعدام سلمان عيسى سلمان شكوى إلى الجهات الرسمية بسبب المضايقات التي يتعرض لها، ودعت إلى محاسبة العناصر المسؤولة عنها في وزارة الداخلية الخليفة.



”

بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٧ أعطى رجل الأعمال خالد جناحي تقديرا بكلفة الفساد في الأجهزة الحكومية بنحو ٥٠ مليار دولار، وذلك في أعقاب صدور تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي يكشف سنويا عن التجاوزات في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.



”

بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٧ أعلن تيار الوفاء الإسلامي عن جمعة «غضب القدس» ضمن حملة الردود الشعبية على إعلان الإدارة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.



”

بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٧ داهمت قوات أمنية تابعة للداخلية منازل عدد من المواطنين في ستره، واعتقلت ٣ على الأقل من منطقة «سفالة» وفق ما أكدت حسابات متخصصة في رصد المدهامات والاعتقالات.



”

بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٧ ذكرت القناة الثانية الإسرائيلية أن وفدا خليفيا قادما من البحرين يزور فلسطين المحتلة ”بشكل رسمي وعلني لأول مرة“، وأكدت القناة بأن الزيارة جاءت بموافقة من الحاكم الخليفي حمد عيسى الذي أطلق تصريحات سابقة رفض فيها ”مقاطعة إسرائيل“، وأكد السماح بزيارة ”إسرائيل“ لمن أراد.



”



بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٧ صدرت مواقف استنكار واسعة في البحرين ضد الوفد الخليفي الذي حل في فلسطين المحتلة برعاية وزارة الخارجية الإسرائيلية، وزار الوفد القدس المحتلة وحيها القديم، فيما التقى عدد من أعضاء الوفد بأعضاء في الكنيسة الصهيوني.

”



بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٧ عاد آية الله الشيخ عيسى قاسم إلى منزله المحاصر في بلدة الدراز، شمال البحرين، وذلك بعد نحو أسبوعين قضاهما في العلاج باثنين من المستشفيات الخاصة، حيث تدهور وضعه الصحي خلال أشهر الإقامة الجبرية المفروضة عليه في منزله منذ شهر مايو ٢٠١٦.

”



بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٧ نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية مقالا للرمز الحقوقي المعتقل جدد فيه إدانته للدعم الأمريكي للنظام الخليفي على خلفية إبرام صفقة التسليح الأخيرة خلال زيارة ولي العهد الخليفي سلمان حمد لواشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

”

بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٧ خطب السيد نصر الله في ختام تظاهرة تضامنية مع القدس، وانتقد النظام الخليفي في تطبعه مع الصهاينة، وأشاد بنضال الشعب البحراني وتضامنه مع القدس وفلسطين.



”

بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٧ داهمت السلطات الأمنية عددا من منازل المواطنين وروعتهم واعتقلت ٦ مواطنين، وقامت بإطلاق الغازات الخائقة والرصاص الانشطاري على عدد من البلدات، إثر خروجهم في تظاهرات جابت شوارع البحرين.



”

بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٧ منعت السلطات الخليفة في سجن جو المركزي الرمز الحقوقي المحكوم بالمؤبد عبدالهادي الخواجه من حقه في إجراء المكالمات الهاتفية، وذلك انتقاما من رسالة رفعها إلى وزير الداخلية ندد فيها بالانتهاكات في السجن.



”

بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧ أحييت المعارضة البحرانية في بريطانيا يوم الشهيد البحراني عبر تنظيم ندوة الأربعاء تحت عنوان: ”سياسة المملكة المتحدة المعيبة في الخليج“ وبمشاركة نواب بريطانيين في إحدى قاعات مجلس العموم البريطاني.



”

بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧ أفادت مصادر من داخل سجن جو المركزي في البحرين بأن سلطات السجن لا تزال تتعمد إهمال علاج العديد من السجناء المرضى، وأن بعض الحالات يُخشى أن تُصاب بأمراض خطيرة، وبينها السرطان.



”

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٧ نقلت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية عن الحاخام أبراهام كوبر، المدير المساعد في مركز شيمون فينتال قوله إن وفدًا من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين سيزور البحرين الشهر المقبل استكمالاً للزيارة التي قام بها وفد بحريني للقاء بين الأديان إلى القدس.



”

بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٧ اعتقلت القوات الخليفة السيدة فوزية ماشاء الله بعد مدهامة منزلها واعتقال بعض أقاربها.

”

بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٧ جرى حفل جمعية (هذه هي البحرين) بمناسبة ذكرى جلوس الملك ، تحت رعاية الطاغية حمد بن عيسى آل خليفة ، لتشكّل هذه الرعاية غطاءً سياسياً للجمعية التي زار وفد منها «اسرائيل ، وأثار احتجاجات واسعة داخل وخارج البحرين .

”

بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٧ خرج شعب البحرين في تظاهرات شملت معظم بلدات البحرين بمناسبة عيد الشهداء ، الذي حمل شعار «قهروا الموت فاتتصروا» ، والتي شهدت صدامات مع القوات المرتزقة للنظام .

”

بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ قال المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن زيارة الوفد الحكومي الخلفي للكيان الاسرائيلي تكشف ”الأزمة الحادة في المنامة وسط إشارات الانهيار“ .





” بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧ قتلت القوات السعودية الناشط والمقاوم المعروف سلمان الفرج الذي كان أحد النشطاء الذين قادوا الحراك المطليبي في القطيف، شرق السعودية، مع بدء احتجاجات وثورات العالم الإسلامي في العام ٢٠١١.



” بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ اعتبر وزير الخارجية الخليفي خالد آل خليفة بأن اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل «قضية جانبية»، داعياً إلى مواجهة الخطر الإيراني بدل الاهتمام بمعارضة أمريكا حسب زعمه.



” بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ أيدت محكمة خليفة سجن هاجر منصور (٤٩ عاماً) وابنها سيد نزار نعمة الوداعي (١٩ عاماً) ٣ أعوام، كما قضت بحبس ابن شقيقها محمود مرزوق (٣٠ عاماً) شهراً وغرامة ١٠٠ دينار في قضية كيدية «وضع هيكل محاك لأشكال المتفجرات في عالي».

”

بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ استهدفت عبوة ناسفة مركبة للقوات الخليفة، وتبني تنظيم سرايا الأشتراعية، وأكد في بيان له تحقيق إصابات مباشرة، وأن العملية تأتي وفاء للشهداء ونهجم.

”

بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ رفضت المحكمة الاستئنافية العليا الاستئناف بتأييد الحكم بإسقاط الجنسية عن ٦ متهمين بقضية الشروع في قتل ضابط شرطة بإطلاق الرصاص عليه في سترة. حكمت بالسجن المؤبد على ثلاثة منهم، والسجن ١٠ سنوات للباقيين.

”

بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ صرح وزير المالية الخليفة أحمد بن محمد بأن البحرين ستبدأ بتطبيق قانون الضريبة الانتقائية اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٨، في إشارة لضرائب إضافية ستفرض على شراء سلع محددة مما سيثقل كاهل المواطنين.





” بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧ أصدر البرلمان البريطاني قرارًا بتصنيف سرايا في المقاومة الإسلامية في البحرين، «سرايا الأشتري» و«سرايا وعد الله» و«سرايا المختار»، في قائمة الإرهاب.



” بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ حكمت المحكمة العسكرية الخليفة بالإعدام على ٦ مواطنين في قضية محاولة اغتيال المشير واستهداف منشآت عسكرية. وأمرت بإسقاط جنسيتهم مع ٧ آخرين.



” بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧ انطلقت تظاهرات غاضبة في معظم مناطق البحرين احتجاجًا على أحكام الإعدام بحق ٦ من المواطنين.



” بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧ أصدرت المحكمة الخليفة الجنائية الرابعة حكماً بالسجن المؤبد على ١٠ متهمين في قضية «مستودع النويدرات». كما حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة بإسقاط الجنسية عن ١١ مواطنا في نفس القضية.

”

بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ وخلال خطبته المعتادة مساء الخميس بجامع الإمام الصادق ببلدة القفول؛ وجه السيد عبد الله الغريفي الشكر إلى حمد عيسى آل خليفة والمسؤولين الخلفيين نظير ”العناية“ بمتابعة الوضع الصحي للشيخ قاسم، وعبر الغريفي من ذلك لإطلاق ما بات يُعرف بمبادرة الغريفي للخروج من ”الأزمة“.



”

بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ أقم تيار الوفاء الإسلامي احتفالية خاصة بالذكرى السنوية الثانية لإعدام آل سعود الشهيد نمر النمر والذكرى السنوية الأولى لتنفيذ عملية تحرير سجناء من سجن جو المركزي في البحرين في الأول من يناير ٢٠١٧، والتي شهدت أول ظهور علني للأسرى المحررين.

”

بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧ اختطفت ميليشيات خليفية مصحوبة بالقوات الشاب المطارد محمد حبيب هلال من بلدة دمستان وسط مخاوف على حياته بعد نقله إلى مبنى التحقيقات سيء الصيت.



”

بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧ تظاهرت بلدات البحرين استمرارا في الاحتجاجات المتواصلة في مختلف مناطق البلاد ضد أحكام الإعدام الأخيرة التي أصدرتها محكمة عسكرية خليفية، وللتأكيد على الجهوزية للمشاركة في الفعاليات الخاصة التي أعلنتها قوى ثورية معارضة مع بدء العام الجديد.



”

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ عبّرت حركة الحريات والديمقراطية (حق) عن رفضها للمبادرة السياسية التي طرحها سماحة العلامة السيد عبدالله الغريفي مؤخرا، وعللت ذلك بأنها كانت ”طرحا أحاديا“ ولم تتطرق لتفاصيل المطالب السياسية، ولكنها أكدت في الوقت نفسه على دعوتها لتجنب الخلافات البينية واحترامها لموقع السيد الغريفي ومكانته الدينية.



**التقرير السياسي
2017**

الأزمات تحيط بالنظام

الأزمة السياسية

خلال العام ٢٠١٧ انتهت آخر فصول ماسماه النظام بعهد الإصلاح، والذي دشنه بداية الألفية، على هامش انتهاء انتفاضة الكرامة في تسعينات القرن الماضي، حيث تميزت الفترة بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠١١ ميلادية، بالتالي:

١. عمل النظام على إدخال جزء من المعارضة في العملية السياسية الرسمية
٢. ضرب وإضعاف المعارضة المتمردة على قوانين النظام
٣. تعزيز الجهاز الأمني والاستخباراتي كما ونوعا
٤. تصعيد عملية التجنيس والتوطين بمعدلات خطيرة
٥. بناء شبكة من الموالة مقتدرة ماليا، ومنظمة بشكل جيد، وقد تطرق لذلك تقرير البندر
٦. تقنين القمع والإرهاب عبر سن جملة من القوانين المجحفة والظالمة
٧. فرض دستور بعيدا عن التوافق أو التعاقد أو تمكين الشعب من كتابته عبر ممثليه

اتخذ مسار الأحداث على ساحة البحرين منحى تصاعديا في الكم والنوع، مقارنة مع سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، من جانب الشعب ومن قبل النظام الخليفي، وأصبحت أخبار عمليات المقاومة، وأحكام الإعدام، والتنسيق الأمني بين النظام والإدارتين الأمريكية والبريطانية، واعتقال العلماء والنساء، وعروج الشهداء، والتدهور الاقتصادي، وفرض الضرائب، والتطبيع الخليفي مع الكيان الصهيوني دارجة، وقد عبّرت عن نمط ونوع الأحداث التي عاشها شعب البحرين خلال العام ٢٠١٧.

يتناول هذا التقرير السياسي البيئة السياسية في البحرين خلال العام ٢٠١٧م، من خلال استعراض أهم الظواهر السياسية والأمنية والاقتصادية، وكيف أثرت أزمات النظام الثلاث، السياسية والأمنية والاقتصادية على سياساته الداخلية والخارجية، كما يسلط التقرير الضوء على الدور الأمريكي والبريطاني في دعم النظام على الأضعدة السياسية وغيرها، وخلفيات ذلك، كما يقدم هذا التقرير تحليلا واستشرافا على المدى المنظور للواقع السياسي في البحرين، ويقدم خطوط عريضة لمقترح مشروع سياسي لقوى المعارضة البحرانية.

٨. إنشاء العديد من المؤسسات الديكورية في مجال حقوق الإنسان وغيره

جاءت ثورة ١٤ فبراير لتبعثر خطة النظام الخليفي، وأرجعته للمربع الأول بداية الألفية، حيث عادت الأزمات والإشكالات السياسية والأمنية والاقتصادية تضرب في استقرار النظام، وقدرته على الاستمرار والبقاء مستقبلا.

عمل النظام بداية انطلاق الثورة على إعادة ترميم العملية السياسية الرسمية، من خلال جهود الثورة المضادة، وإيقاف المد الثوري الشعبي، وحسر الجماهير عن الميادين، وعمل على عدة أمور بهذا الشأن، أهمها:

١. تقديم المبادرة الأمريكية-الخليجية لبعض قوى المعارضة الرسمية، وكانت المبادرة تحت إشراف ورعاية أمريكية وقطرية، وإشراف من المسؤول في الخارجية الأمريكية آنذاك «فليتمان». وقد دخلت حينها القوات السعودية البحرين، فتنصل النظام وأمريكا وقطر والسعودية من هذه المبادرة بالرغم من قبول المعارضة الرسمية بأصلها، وتعاطيها معها، وكان النقاش يجري في التفاصيل، واتضح الهدف من تقديم الجانب الرسمي لهذه المبادرة، وهو شراء الوقت، وتأطير عمل قوى المعارضة الرسمية بعيدا عن

التوجهات والتحركات الثورية في الشارع.

٢. إعلان حالة الطوارئ في مارس ٢٠١١م، ودخول القوات السعودية، والتي اعتقلت قادة الثورة وقمعت الحراك الثوري بشدة، وأثارت موجة من القتل والاعتقالات، وقد عمل النظام في ذلك الوقت على تحييد الجمعيات السياسية الرسمية وقادتها، وكذلك الحقوقيين من الحملة القمعية والأمنية، وقد هدف النظام من خلال هذا التحييد إلى إعطاء العمل السياسي الرسمي والمؤطر بترخيص الجهات الرسمية، وكذلك إعطاء العمل الحقوقي متنفسا يكون البديل عن التحركات الثورية، والخطاب الثوري الذي يؤثر على شرعية النظام وقوانينه وصورة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

٣. تشكيل التجمعات والهيئات الطائفية عبر رجال الموالات، وأصحاب المصالح المتضررين من إنهاء حقبة الدكتاتورية، وأبرز هذه الهيئات والتنظيمات هو «تجمع الوحدة الوطنية»، وكان هدف هذه التنظيمات خلق القطبية في المجتمع على أساس ديني وطائفي، وتحويل الموضوع السياسي، وأزمة الشرعية السياسية إلى صراع طائفي.

٤. بناء شبكة من الوجوه الدينية والإعلامية

الخليفي يتفرج على جهات متحاوره في أمور ثانوية، ويغلب عليها التشنج وغياب الثقة والشفافية.

٦. إصدار قرار بالسماح بلجنة تقصي حقائق «لجنة بسيوني»، وكان الهدف الأساس للنظام منها تحويل الأنظار عن الصراع السياسي والأزمة السياسية، نحو موضوع حقوق الإنسان، وتفادي الدعوات الدولية التي أطلقتها منظمات حقوق الإنسان الأممية بمحاكمة النظام الخليفي ورموزه في محاكم دولية بتهم موثقة بالأدلة الجنائية، وكذلك إعطاء داعمي النظام من الإدارتين الأمريكية والبريطانية مستندا يدافعون من خلاله عن أنفسهم وعن حليفهم الخليفي أمام الجهات الأهلية والشعبية في البلدين، وبأن هناك مشروع إصلاح لانتهاكات الحاصلة، وأن حل الصراع السياسي يمر عبر لجنة بسيوني.

٧. السماح للمعارضة الرسمية بعمل فعالياتها السياسية والميدانية، من أجل حصر حركة الشارع بها، بعيدا عن المد والنهج الثوري.

٨. تكثيف جهود التواصل بين رموز النظام والهيئات والوزارات الحكومية مع جهات شعبية تقع في المنطقة الرمادية بين الشعب والنظام، من أجل أن تؤدي

المتطرفة والطائفية لتؤدي دور إثارة البلبه والتقسيم وصرف النظر عن المشكلات الحقيقية، ومثال ذلك عند زيارة الأوقاف الجعفرية لمقام إبراهيم الأشرفي إحدى جزر البحرين، فبتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٧ طالبت جمعية الأصالة السلفية في البحرين بتحويل المقام إلى منطقة أمنية، واستنكرت الأصالة زيارة رئيس الأوقاف الجعفرية الشيخ محسن العصفور إلى مقام إبراهيم بن مالك الأشرفي (توفي ٦٩٠ للميلاد ودفن في جزيرة بمنطقة عسكر جنوب البلاد). وقالت الأصالة «الأفضل غلق المقام المنسوب، وتحويل الجزيرة إلى منطقة أمنية لخفر السواحل وعدم تركها مهجورة هكذا».

كما نشرت صحيفة أخبار الخليج التابعة لرئيس الوزراء الخليفي، خليفة سلمان، مقالا لأحد الكتّاب المرتبطين بالأجهزة الأمنية، ندد بالزيارة المذكورة، وادعى بأنها تمثل «استفزازاً» مذهبياً.

٥. إطلاق حوارات شكلية شارك فيها قوى معارضة رسمية مع تنظيمات ورجال المواولة، دون مشاركة فعلية من قبل أصحاب القرار من رموز النظام، وجهاته السيادية، وقد ضاعت مخرجات الحوار وتفصيله عن مطالب الشعب وهمومه ومشاكله الأساسية، بينما بقى النظام

١٠. عمل بنك أهداف سياسية وميدانية وأمنية، و خارطة طريق للقضاء على كل أشكال المعارضة.

حققت الخطوات التي أقدم عليها النظام في الأعلى نجاحات نسبية، إلا أنها لم تستطع أن تنهي الحراك الجماهيري والثوري، كما أن الواقع على الساحة الميدانية قد أفرز تطورات وحقائق جديدة، منها أن هناك قوى ثورية تمسك بزمام التظاهرات والاحتجاجات، وتطور من أدوات المواجهة مع النظام، واستطاعت أن تحفظ الحراك الجماهيري لمدة ٧ سنوات من عمر الثورة، ولا يمكن لأي مشروع سياسي أن يفرض على الأرض مادامت هذه القوى الثورية لها رأي آخر، مما أفرز حقيقة فهمها النظام، وهي أن بقاء القوى المعارضة الرسمية في المشهد لا يصب في صالح مشروعه، فهذه القوى وإن كانت لها القابلية للتعاطي مع مبادرات النظام، والانسحاق ضمن الخطوط الحمراء التي يرسمها، إلا أنها كقوى معارضة منحازة بشكل عام للناس، وهي جزء من المشهد المعارض، وصوتها المؤثر في المحافل الدولية السياسية والإعلامية، وعدم استعدادها للقبول بحل سياسي بمقاسات النظام، جعل النظام الخلفي يدرجها وقادتها ضمن بنك أهدافه.

هدف النظام السياسي الخلفي من خلال الخطوات التي أقدم عليها في العام ٢٠١٧

هذه الجهات دورا في تغيير المزاج العام للجماهير نحو التهدئة، والدخول في العملية السياسية الرسمية من جديد.

٩. تصعيد السياسات والإجراءات الطائفية في القطاعات والأماكن التي يشكل فيها الشيعة قوة أكاديمية أو مهنية و عمالية، وبالأخص في وزارتي التعليم والصحة. شمل ذلك توظيف أعداد كبيرة من شريحة الموالاة، ومن عديمي الكفاءة أو ضعيفي التخصص في هذين القطاعين، والتضييق على منتسبي الوزارتين من المنتمين لبيئة المعارضة لدفعهم للتقاعد المبكر، فمثلا قد كشفت أرقام رسمية لوزارة الصحة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٨م أن البحرين خسرت خدمات ١١٧ طبيا خلال ٤ سنوات الأخيرة. وكشفت الاحصاءات أن عدد الأطباء في القطاع الصحي الحكومي تراجع خلال الأربع سنوات الماضية بنسبة ٩,١٪، وأظهرت الإحصائية تراجع سنوي في عدد الأطباء، حيث تراجع العدد في العام ٢٠١٥ إلى ١٢٧٠ طبيبا، ثم في ٢٠١٦ إلى ١٢٠٢ طبيبا، ولتراجع العدد في العام المنصرم إلى ١١٦٠ طبيبا، ما يعني خسارة ٤٢ طبيبا في عام واحد، حيث تدهورت الخدمات الصحية في البلاد منذ تولي الجيش إدارة الوزارة في مارس ٢٠١١م.

معد، فقد قضت محكمة خليفة بسجن الشيخ سلمان في يوليو ٢٠١٥ لمدة ٤ سنوات، لإدانتته بـ"التحريض علانية على بغض طائفة من الناس، بما من شأنه اضطراب السلم العام، والتحريض علانية على عدم الانقياد للقوانين وتحسين أمور تشكل جرائم"، وكذلك "إهانة هيئة نظامية" حسب وصف نيابة النظام الخليفي، وفي ٣٠ مايو ٢٠١٦، شددت محكمة الاستئناف الخليفة الحكم على الشيخ سلمان بالسجن ٩ سنوات، حيث أدانتته بـ«الترويج لتغيير النظام بالقوة»، وهي التهمة التي تمت تبرئته منها في المحاكمة الأولى.

يفهم تشديد الحكم على فضيلة الشيخ علي سلمان هو بسبب التزامه بمقاطعة انتخابات العام ٢٠١٤م، وعدم اتخاذ قرار بالمشاركة في انتخابات ٢٠١٨م، وهو ما ظهر مع اصطفاة الدول الغربية، وخاصة بريطانيا، مع النظام الخيفي في شأن الانتخابات، وقد انتقدت السفارة البريطانية في المنامة علناً موقف المعارضة السياسية الداعي لمقاطعة الانتخابات، وهو ما اعتبر ضوء أخضر لاعتقال الشيخ سلمان، وهو ما حصل بعد أشهر قليلة.

وفي ٢٠١٧م اتهم فضيلة الشيخ علي سلمان بقضية التخابر مع قطر، والتآمر لقلب نظام الحكم، وإفشاء أسرار عسكرية، على خلفية التواصل مع الجانب القطري، ضمن المبادرة

إلى إنهاء أي شكل من أشكال العمل السياسي المعارض الرسمي، وتمثل ذلك في إغلاق جمعية وعد، فبتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ رفعت ماتسمى بوزارة العدل دعوى قضائية بحل جمعية وعد، بتهمة الإزدراء بالقانون وتمجيد الإرهاب، وتأييد جهات وأفراد أدنوا قضائياً، وتحبيذ تغيير النظام بالقوة، وقال بيان ماتسمى بوزارة العدل بأن هذا الإجراء في سياق تصحيح المسار السياسي وألوية مكافحة الإرهاب.

وبتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ قضت المحكمة الخليفة بحل الجمعية بعد رفض الاستئناف على الدعوى التي رفعتها وزارة العدل، وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧ مثل الأمين العام الأسبق للجمعية إبراهيم شريف للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية بتهمة «التحريض على كراهية النظام عبر تغريدات».

كما عمل النظام على الانتقام السياسي من جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، والتي أغلقها سابقاً أيضاً، واستهدف العديد من ناشطيها، ويمكن القول عملياً أنه لم يبقى شيئ من صورة الإصلاحات المزعومة، أو العهد الإصلاحي المزعوم الذي يدعي النظام تدشينه في بداية الألفية.

فعلاوة على التحقيق مع وسجن البعض من قياديي الجمعيات لأشهر ضمن مسلسل

الجريدة نشر وبت ما يثير الفرقة في المجتمع». هذا وقد أغلق النظام البحرين خلال العام ٢٠١٧ في وجه العالم، من جهات إعلامية أو حقوقية، من خلال منع سفر المعارضين والحقوقيين، وعدم السماح لأي جهة دولية رسمية أو أهلية حقوقية كانت أو سياسية أو إعلامية بزيارة البحرين، للاطلاع على الوضع عن كثب، مما حدا بمجموعة من المنظمات الإعلامية الدولية أن نشرت رسالة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٧ قالت أنها بعثتها للسلطة الخليفة في البحرين، حيث بعثت وكالة أنباء أسوشيتد برس، ووكالة أنباء فرانس برس، ومنظمات من بينها لجنة حماية الصحفيين رسالة إلى الحاكم الخليفي حمد بن عيسى آل خليفة في أبريل ٢٠١٧، تدعوه فيها السماح للصحافيين بالعمل بحرية في البلاد، وإعطاء الصحافة الأجنبية حق الدخول إلى البلاد بشكل متساو. وبتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ دعا الاتحاد الدولي للصحفيين، والذي يمثل ١٨٠ نقابة وجمعية صحافية على الصعيد العالمي؛ الحكومة في البحرين إلى وقف سياستها الرامية إلى الحد من التنوع في وسائل الإعلام في البحرين، وترهيب الصحفيين المستقلين.

الأزمة الأمنية

نتيجة لتصاعد جرائم النظام وإطباقه على أي شكل من أشكال العمل السياسي

الأمريكية-الخليجية في ٢٠١١ م، والتي كانت بعلم النظام الخليفي وموافقته عليها، و تحت إشراف ودراية كل من أمريكا وقطر.

تزامنت الحملة على العمل السياسي الرسمي مع محاولة القضاء على ماتبقى من مصادر القوة لدى الناس، وعلى الحاضنة الدينية، وأي شكل من أشكال التعاطف والنفوذ الإعلامي، ففي عام ٢٠١٧ عمل النظام الخليفي على ابتداء مرحلة جديدة وخطيرة من الحرب على الشعائر والأحكام والعقائد الدينية، وتمثلت في تجريم ممارسة فريضة الخمس التي يعتقد فيها الشيعة، وفق أحكامهم الشرعية الثابتة، وذلك مما لم يحدث في التاريخ الحديث بأن قامت أي سلطة سياسية في بلد يعيش فيه الشيعة بأن جرّمت جمع وتوزيع أموال الأحماس، كما ضيقت السلطة على الخطاب الديني، فاعتقلت العلماء لذكورهم أحداث تاريخية مرتبطة بصدر الإسلام الأول، كما فرضت قانون الأسرة المخالف للشرع الجعفري على أبناء المذهب.

مثل إغلاق المنبر الإعلامي الوحيد الذي يتسم بمساحة من الحرية والوسطية علامة على عزم النظام طي آخر ماتبقى من مظاهر العمل السياسي الرسمي والمرخص، فبتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ أصدرت وزارة شؤون الإعلام قرارا بوقف تداول واستخدام جريدة «الوسط» للوسائل الاعلامية والإلكترونية بمزاعم «تكرار قيام

الصرف و الدّين العام المترتب على البحرين، والافتقار لخارطة طريق واضحة تعالج هذه المشاكل وتحقق الاستقرار وخطط التنمية، خاصة في ظل المرور بنفق اقتصادي مظلم يتطلب حلولاً جذرية.

فإذا كان عام ٢٠١٦ عام التقشف وربط الحزمة، فعام ٢٠١٧ كان عام الكساد والضرائب وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها للمواطنين، حتى عدّ خبراء اقتصاديون البحرين بأنها في طريقها للحالة اليونانية، وإن ما يمنع السقوط في الهوة هو الإعانات المالية من دول مثل السعودية والإمارات (راجع الملف الاقتصادي ٢٠١٧).

الهيمنة الأجنبية على السياسات الداخلية والخارجية للبحرين

نظرا لاعتماد النظام الخليفي على الدعم السياسي والاقتصادي الأجنبي، فهو اليوم ينفذ سياسات وتوجيهات الداعمين، وعلى رأسهم أمريكا والسعودية والإمارات، فيما يتعلق بإدارة أزماته الثلاث: السياسية والأمنية والاقتصادية. وهذا مايفسر الاندفاع لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، و قطع العلاقات بين البحرين وقطر، وبين البحرين والجمهورية الإسلامية، وبرود العلاقة مع تركيا، ودخول البحرين في الحلف العسكري ضد اليمن، وتأدية وزير خارجية البحرين دورا

الرسمي والمرخص، اتسعت الحاضنة الشعبية للمقاومة العنيفة ضد النظام وأفراده ومصالحه، وتمثل ذلك في مواطن كثيرة منها انخراط العشرات من شباب البحرين في العمل المقاوم ضد النظام، و التعاطف الشعبي الكبير مع قضية الشهيد رضا الغسرة، وخروج عدة مسيرات شعبية خلال العام ٢٠١٧ مؤيدة للمقاومة العنيفة ضد النظام.

شهدت سنة ٢٠١٧ اهتزازا في الصورة الأمنية للأجهزة الخلفية، حيث بدأت السنة بعدة عمليات نوعية، منها بتحرير ١٠ من الأسرى في سجن جو في عملية «سيوف الثأر» والتي تمت بقيادة الشهيد رضا الغسرة من داخل السجن، وكانت عملية معقدة في التخطيط والتنفيذ، ومقتل الضابط الحمادي، واختتمت السنة بأربعة عشر عملية نوعية ضد المرتزقة (راجع ملف المشهد الأمني ٢٠١٧).

الأزمة الاقتصادية

هناك مشاكل بنيوية عميقة في الاقتصاد البحريني، وترتبط جذور المشكلة الاقتصادية بالوضع السياسي والأمني القائم، والفساد المستشري، ونظام الحكم الشمولي الذي يسخر الاقتصاد لخدمة العائلة الحاكمة ومصالحها الضيقة على حساب مصالح الوطن، كما أن هناك غياب للبرامج والخطط الواضحة لمعالجة مشاكل الإنتاج وأولويات

خليفة بأن اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل «قضية جانبية»، داعياً إلى مواجهة الخطر الإيراني بدل الاهتمام بمعارضة أمريكا حسب زعمه.

العداء للجمهورية الإسلامية

يتعامل النظام الخليفي فيما يخص العلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران وفق السياسات الأمريكية-السعودية، بدرجة أولى، ووفق تطورات الداخل في البحرين بدرجة ثانية، حيث تتوتر العلاقة في المراحل التي تشهد فيها البحرين حركات احتجاجية، مما يجعل النظام الخليفي يرمي بأصل مشاكله على الجمهورية الإسلامية، بدل البحث عن الأسباب الحقيقية والواقعية.

فالأزمة الحديثة القائمة بين آل خليفة والجمهورية الإسلامية تعود إلى الخلاف السعودي الإيراني حول الوضع الإقليمي، بما في ذلك رفض طهران للتدخل السعودي ضد ثورة البحرين التي اندلعت في ١٤ فبراير ٢٠١١م ودخول قوات سعودية وإماراتية لقمعها في مارس من العام نفسه. ومنذ ذلك الوقت لجأ النظام الخليفي إلى تصعيد الاتهامات السياسية ضد الجمهورية الإسلامية بتأجيج الاحتجاجات وتسليح قوى معارضة، وتصعيد اللغة الإعلامية ضد الجمهورية الإسلامية.

شيطنة الجمهورية الإسلامية هو هدف

متقدماً في الهجوم على خصوم الرياض وأبو ظبي.

اندفاع نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني

إن الاندفاعة الخليفية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني هي بفعل توجهات الرياض وتوجيه الإدارة الأمريكية التي أصبحت تريد التزامات وأثمان جديدة سياسية واقتصادية من دول الخليج مقابل الحماية والرعاية السياسية والأمنية والعسكرية، ومن أبرز هذه الأثمان التطبيع السياسي والاقتصادي العلني والسريع مع الكيان الصهيوني. فبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٧ نقلت وسائل إعلام إسرائيلية تصريحات للحاكم الخليفي حمد عيسى ندد فيها بـ«المقاطعة العربية لإسرائيل».

وجاء الإعلان عن هذه التصريحات بالتزامن مع توقيع نجل الحاكم الخليفي، ناصر اتفاقاً مع مركز سيمون وايزنتال الصهيوني في لوس انجلوس بالولايات المتحدة لتأسيس «مركز ديني حول التسامح الديني»، وذلك في سياق توفير غطاء للتطبيع مع الكيان الصهيوني، تحت يافطة «التسامح والانفتاح»، وكأداة ضمن حملة «العلاقات العامة» التي نظمها النظام الخليفي لتلميع صورته في الخارج والتغطية على الأزمة السياسية وافتقاده للشرعية السياسية للحكم، وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ اعتبر وزير الخارجية الخليفي خالد آل

الملفات الإقليمية، وهزيمة مشاريع آل سعود وأمريكا، وعدم قدرتهم على تحقيق إنجاز أو نجاح لسياساتهم في أكثر محاور وساحات الصراع.

هذا في وقت وضعت فيه الجمهورية الإسلامية دعم قضايا الشعوب المظلومة على سلم أولوياتها الخارجية، حيث اعتبر السيد القائد آية الله العظمى الخامنئي، بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٧م، خلال خطبة صلاة عيد الفطرين قضايا اليمن والبحرين تُعد «جرحاً كبيراً في جسد العالم الإسلامي». ودعا السيد القائد العالم الإسلامي إلى تقديم والدعم ونصرة الشعوب في اليمن والبحرين وكشمير، التي وصفها بالمضطهدة، وإعلان البراءة من الحكام الظلمة. وقال «هناك جراح عديدة في جسد العالم الإسلامي سواء في اليمن أو البحرين» داعياً العلماء المسلمين إلى اتخاذ «موقف مما يجري في بعض الدول الإسلامية حتى لو أثار ذلك استياء الحكام الطواغيت».

افتعال الأزمة مع قطر

العلاقات الخليجية ليست استثناء من هيمنة آل سعود على السياسة الخارجية للنظام الخليفي، وحتى لو أدى ذلك لخسائر باهضة على الاقتصاد الذي يقبع تحت الإنعاش المستمر، حيث قطع النظام الخليفي كافة أشكال التعامل الاقتصادي مع الجمهورية

أمريكي وسعودي وخليفي لا يغيب عن تصريحات المسؤولين في النظام الخليفي، وعن مؤتمراتهم الخليجية والعربية، فبتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً عاجلاً في القاهرة بطلب سعودي تحت أجندة مواجهة التدخلات الإيرانية، وخلال الاجتماع شن وزير الخارجية الخليفي هجوماً خطابياً على إيران وحزب الله واتهمهما بزعزعة الأمن في البحرين والمنطقة، كما قال بأن «الارتباط بالأسطول الأمريكي الخامس أجدى من العمل العربي المشترك». وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ اعتبر وزير الخارجية الخليفي خالد آل خليفة بأن اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل «قضية جانبية»، داعياً إلى «مواجهة الخطر الإيراني بدل الاهتمام بمعارضة أمريكا».

وليس هناك أفق قريب لوقف العداء الخليفي والسعودي للجمهورية الإسلامية، أو للوصول لتسويات أو مصالحات بين الجمهورية الإسلامية والنظامين السعودي والخليفي، نظراً لتبعية النظامين السعودي والخليفي للقرار الأمريكي، ولا سيما مع السياسة الأمريكية «المتشددة» التي يتبعها دونالد ترامب، والتي تواصل منحى «شيطنة إيران» وعلى الطريقة التي يؤيدها الخليفيون والسعوديون، وتناسب طريقة التعامل مع أزماتهم الداخلية. إضافة إلى استمرار الوضع غير المستقر في

العسكرية التي يجب أن تعقدها كل دولة مع الإدارة الأمريكية، والأسباب المذكورة تظهر أنها كلها صحيحة وموضوعية، حيث نشب الخلاف بين الطرفين في أعقاب إنتهاء ماسمي بالقمة الإسلامية الأمريكية التي ترأسها دونالد ترامب في الرياض .

كشفت الأزمة القطرية-الخليجية هشاشة مجلس التعاون الخليجي، وحجم الخلافات التي تعصف بين أعضائه. فهذا المجلس الذي لم يكن يوما في صالح الشعوب يبدو اليوم منقسما بشكل واضح، فالكويت وعمان لم تحذوا حذو السعودية في قطع العلاقات مع قطر، كما وان هذا الإجراء لم يقتصر على السلطات القطرية، بل شمل المواطنين القطريين الذين اعطوا مهلة اسبوعين لمغادرة الدول الثلاث مع حظر دخولهم اليها.

وكشف هذا الإجراء الثلاثي عن حجم الخلافات المتراكمة بين مشايخ دول الخليج، وأظهر للسطح خلافات تحت الرماد تتمحور حول النزاعات الحدودية ومحورها السعودية مع جميع دول مجلس التعاون، وتطفو هذه الخلافات بين الحين والآخر بينها. وحتى التحالف الثلاثي القائم بين البحرين والسعودية والإمارات فيبدو هشاً وتمليه المصالح الآنية وقد ظهرت أولى علامات التصدع فيه عبر الخلاف الإماراتي السعودي حول اليمن. واستياء النظام السعودي من بقاء العلاقات

الإسلامية، بما في ذلك وقف حركة الطيران بين البلدين، والذي تسبب بخسارة شركة طيران الخليج لملايين الدولارات من الأرباح السنوية، و بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٧م أعلنت السلطة السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر «وذلك انطلاقاً من ممارسة حقوقها السيادية التي كفلها القانون الدولي وحماية لأمنها من الإرهاب»، بحسب البيان السعودي. وقررت الحكومة السعودية إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية مع الدوحة، بما في ذلك منع العبور في الأراضي والأجواء الإقليمية السعودية.

وأعلن النظام الخليفي ودولة الإمارات قراراً مماثلاً في ذات الساعة، دون أي اعتبار للمصالح الاقتصادية والسياسية للبحرين، حيث تملي السعودية على البحرين مايجب فعله على صعيد السياسات الخارجية.

وأتى ذلك في ظل التصعيد الخليجي (السعودي، الإماراتي) ضد قطر، وذلك في أعقاب تصريحات نُسبت إلى الأمير القطري تميم، ورفض فيها سياسة التصعيد ضد الجمهورية الإسلامية، كما قيل عن أسباب أخرى من بينها رفض قطر للمشاركة بالحصة التي قررتها الرياض كصفقات سلاح مع إدارة ترامب، لقاء استمرار الدعم السياسي والأمني والعسكري الأمريكي لدول الخليج، حيث استعر خلاف داخلي حول حجم الصفقات

خلال شركة أرامكو بحق إنتاج النفط وتصديره من ذلك الحقل . ويبلغ إنتاج الحقل في ٣٢٠ ألف برميل يوميا، تمنح السعودية البحرين قيمة نصف الإنتاج.

وبتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٧ فتحت صحيفة قطرية أخرى النار على البحرين، ووصفتها بمملكة القمع والتعذيب، في هجوم إعلامي مكثف، مع تصاعد الخلاف بين الدوحة والدول الأربع التي ضمنها البحرين. وقالت صحيفة الراية في عددها الصادر أغسطس / آب ٢٠١٧ أن مطالبات المنظمات الحقوقية الدولية والعربية بتدخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تصاعدت تجاه البحرين، التي استمرت في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان التي شملت «الممارسات العنصرية وقمع الحريات والتوسع في الاعتقالات والمحاكمات الصورية والتعذيب الشيع في السجون والمعتقلات بحق المعارضين والخصوم السياسيين».

وتطرق الصحيفة إلى رأي منظمات حقوقية في قضايا مثل «أحكام الإعدام الصادرة ضد معارضين» وفي تقريرها أيضاً تحدثت الصحيفة عن اعتقال ٢٤١ طفلاً في العام ٢٠١٥ فقط، وقالت أن الحكومة البحرينية استخدمتهم كورقة ضغط على «ذويهم المعارضين، فبعد أن أسقطت الحكومة الجنسية عن آبائهم المعارضين أو اعتقال البعض الآخر حرموا

التجارية بين الإمارات والجمهورية الإسلامية رغم الخلاف السياسي. ففي هذا الخضم فإن تماسك العلاقات السعودية الإماراتية لا يبدو مرشحا للاستمرار طويلا.

لا يمكن التكهن بالمدى الكمي والنوعي والوقتي الذي يمكن للمعارضة السياسية في البحرين الاستفادة من التموضع القطري الحالي، والذي يتمتع بتحدي للسلطة السعودية، وبالعلاقات مفتوحة مع الجمهورية الإسلامية، إلا أن الأرضية تبدو متاحة الآن للاستفادة من المنابر الإعلامية القطرية للضغط على النظام الخليفي وفضحة، وهناك أمثلة منها تقرير صحيفة الشرق القطرية بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٧، حيث أوردت الصحيفة تقريرا بعنوان «البحرين محمية سعودية» أفادت فيه أن الرياض «أصرت على تحديد الحدود مع البحرين وفق مصالحها مستغلة ضعف حكومتها نتيجة الاضطرابات السياسية المتواصلة في ذلك البلد. وفي الثمانينات وضعت الرياض يدها على جزيرتي البيئة رغم أن مواطني البحرين كانوا يرتادون الجزيرتين بحرية، ولكنهم لا يستطيعون الآن بعد أن أصبحت الجزيرتان تحت الهيمنة السعودية». وقالت الصحيفة إن السعودية ترفض وضع حقل «أبو سعفة» النفطي تحت الإدارة البحرينية رغم أن أغلبه يقع ضمن المياه الإقليمية للبحرين. وتصر على احتفاظها من

هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم حيث تكشف التقارير أن سجون البحرين تضم عدداً كبيراً من القاصرين القابعين في السجن دون توجيه تهم لهم».

وتحدثت الصحيفة القطرية عن مقتل «٣٧ جنيناً ورضيعاً بالغاز المسيل للدموع، ومقتل ١٣ طفلاً برصاص القوى الأمنية خلال قمع الثورة السلمية في البلاد». وتناول التقرير المطول عن البحرين قضايا تعذيب وقتل المعتقلين، وإفلات الجناة من العقاب، وتراجع البحرين في حرية الصحافة، واعتقالها للصحافيين، ورقابتها للإنترنت، وإسقاط جنسية مواطنين دون توجيه اتهامات لهم، وانتهاك حقوق العمال المالية والإنسانية. واستندت الصحيفة القطرية على التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية عن البحرين

١- حقوق الإنسان: فقد رفضت الإدارة البريطانية في ٤ مارس ٢٠١٧ التصديق على بيان مشترك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة سجل البحرين السيئ في حقوق الإنسان، بل وعرقلت بريطانيا إصدار البيان ودعت مجموعة من الدول لعدم التصديق على البيان بدعوى فشل البيان الأممي في الإشارة لإصلاحات مهمة قامت بها السلطة في البحرين في المجال الحقوقي والسياسي، حسب تعبير الإدارة البريطانية.

هذا وقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧م عن انتقاد التعديل الدستوري الذي أجرته السلطة الخليفية، بالسماح للمحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين، وهي الخطوة التي لاقت انتقادات حادة من منظمات حقوقية أبرزها هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد بمبنى الخارجية الأمريكية (الثلاثاء ١٤ مارس/ آذار ٢٠١٧) قال المتحدث باسم الخارجية مارك تونر تعليقاً على التعديل الدستوري الذي

الدور الأمريكي والبريطاني في البحرين إلى العلن

بعد تصاعد حدة المقاومة واستمرار الحراك الشعبي في عامه السابع، ومرور النظام الخليفي بتحديات أمنية واقتصادية كبرى، وفشل المشاريع السعودية والأمريكية في المنطقة فقد رأت الإدارتان الأمريكية والبريطانية أن هناك حاجة ملحة لدعم النظام على كل الصعد السياسية والأمنية والعسكرية، من أجل كسب ساحة الصراع في البحرين ضمن

باستنكار الغطاء التي توفره كل من أمريكا وبريطانيا للجرائم التي يقوم بها النظام، فبتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١٧ أصدر النائب الأمريكي جيم ماكجفرن، وهو رئيس لجنة نوم لانتوس لحقوق الإنسان، بيانًا دان فيه مخطط ترامب رفع جميع شروط حقوق الإنسان عن مبيعات طائرات إف ١٦ إلى البحرين.

وقال ماكجفرن أنّ «أمريكا تتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان في كل الدول، ويجب أن لا يشكل حلفاؤنا استثناء على ذلك»، وأضاف أنّ «التقارير الإعلامية تشير إلى أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون سيزيل قريبًا جميع شروط حقوق الإنسان عن بيع طائرات إف ١٦ وأسلحة أخرى إلى البحرين، وهو أمر مقلق بشدة. فمثل هذه الخطوة ستكون خيارًا قصير النظر وغير مبدئي، وتزيد خطر انعدام الاستقرار في البحرين، كما تعرض أمريكا للخطر على المدى الطويل».

وبتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٧ م، أصدرت منظمة أمريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) بيانًا حول هجوم قوات السلطة الحاكمة في البحرين على المعتصمين السلميين أمام منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم في منطقة الدراز، مما أدى لقتل ٥ شهداء، وجرح واعتقال المئات، وأوضحت المنظمة أن السلطات أقدمت على هذه الخطوة بعد مرور يومين فقط

مرره المجلس السوري بعرفتيه إن بلاده «تفهم خطر الإرهاب الذي يتهدد البحرين والمنطقة».

وفيما يتعلق بموقف الحكومة البريطانية على مقتل الشهيد مصطفى حمدان على يد قوات الحكم الخليفي، فقد قال موقع بريطاني إنّ مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية فشلوا في الرد على ادعاءات جماعات حقوق الإنسان بأنّ «الشرطة البحرينية التي دربتها المملكة المتحدة مسؤولية عن إطلاق النار على مصطفى حمدان، البالغ من العمر ١٨ عامًا، والذي توفي بعد شهرين من إصابته في رأسه».

وقد اعتبرت هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية رفض الحكومة البريطانية التعليق تصرفاً «غير مقبول وغير أخلاقي»، وقد أشارت المنظمتان إلى العلاقات بين الحكومة البريطانية والأجهزة الأمنية الخليجية. وادعى المراقبون في مجلس اللوردات ومنظمات حقوق الإنسان أنّ الحكومة البريطانية تتجاهل التناقض بين مزاعم البحرين عن الإصلاح الديمقراطي وقمعها الوحشي للمحتجين السلميين على خلفية العلاقات العسكرية والمالية المفيدة بين الدولتين.

تابعت المنظمات الحقوقية تدهور أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، كما قامت

البحريني، إنّه «سيكون لدينا علاقة وثيقة جدًا، على المدى الطويل. أنا أتطلع لذلك. لدينا الكثير من الأشياء المشتركة».

وقد أرسل ١٣ نائبًا بريطانيًا وجماعة حقوقية رسالة للخارجية البريطانية بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٧ رأوا فيها أن «صمت مكتب الخارجية والكونغرس البريطاني فيما يخص الحكم على الناشط من أجل حقوق الإنسان نبيل رجب «مروع»، وقد تهربت الخارجية البريطانية في ردها من تقديم رأي بشأن الأحكام الصادرة على نبيل رجب، وقالت الرسالة بأن «الصمت البريطاني بخصوص هذه القضية يتعارض مع دعم الخارجية البريطانية للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم» وقد وقع على الرسالة كل من منظمة المادة ١٩، ومنظمة إنجليش بن، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة جيمي وايلز، ومنظمة القلم الدولي، ومراسلون بلا حدود، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالإضافة إلى معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما وقع عليها كل من النواب جولي وارد وتوم برايك والحقوقية سو ويلمان ومدير دايون بيرس غلين.

٢- الصعيد السياسي: عملت الإدارتان الأمريكية البريطانية إلى تحويل الأنظار عن

على اللقاء الذي جمع حاكم البحرين حمد آل خليفة بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الرياض واعتبرت ان هذا التوقيت ليس «صدفة».

وبتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٧ دعت هيومن رايتس فيرست إدارة ترامب إلى إدانة أعمال القوات الخليفة التي هاجمت متظاهرين سلميين في قرية الدراز، متسببة باستشهاد ٥ وإصابة واعتقال المئات. وقال المدير في المنظمة براين دولي «إن غارة قوات الأمن مثيرة للقلق للغاية» مضيفاً أنه «من المثير للانعاج بشكل خاص أن الغارة تأتي بعد يومين فقط من لقاء الرئيس ترامب ملك البحرين والذي أكد له أنه لن يكون هناك أي ضغط على العلاقة بين الولايات المتحدة والبحرين» وأضاف «أن هذه الهجمات الأخيرة على المتظاهرين السلميين تظهر أن النظام البحريني اتخذ كلمات ترامب للملك حمد كإشارة لتكثيف قمعه دون خوف من اللوم».

وبتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٧ قالت قناة فرانس ٢٤ في مقال على موقعها إن «الرئيس ترامب متهم بإعطاء الضوء الأخضر لملك البحرين، الذي التقى به في الرياض، لتصعيد القمع ضد مواطنيه الشيعة». وأضافت أن «العملية الأمنية في الدراز حصلت بعد ٤٨ ساعة من اللقاء في الرياض»، لافتة إلى أن «الرئيس الأمريكي قال أثناء التقاط صور له وللملك

سبب الصراع في البحرين وجذوره السياسية، والإسلامية وحلفائها.

وكجزء من التوظيف السياسي، وتسخير التشريع الأمريكي من أجل حماية الحليف الدكتاتوري، فقد أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧م قرارا تنفيذيا بإدراج القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيد مرتضى السندي ومعارض آخر في قائمة الإرهاب الدولي، وأصدرت الخارجية الأمريكية بيانا شرح فيه مستلزمات هذا القرار الأمريكي الرئاسي، وهي عزل هؤلاء الناشطين عن مجتمعهم، وملاحقة ومصادرة أملاكهم، ومنع المواطنين الأمريكيين من التعامل المالي أو غيره معهم، وتسهيل مهام الوكالات الأمنية والقضائية الأخرى لتقوم بمهامها في سبيل اتخاذ إجراءاتها القانونية.

وقد لاقى هذا القرار ترحيبا كبيرا من قبل وزارة الخارجية الخليفة، والصحف الموالية للنظام في البحرين، ومن قبل أمانة مجلس دول التعاون الخليجي، وعكس هذا القرار الغير مسبوق تصعيدا سياسيا وأمنيا ضد المعارضين البحارنة، وارتفاعا في مستوى الحماية الأمريكية التي توفرها أمريكا للنظام الخليفي الفاقد للشرعية. وقبلها فقد حاکمت الإدارة البريطانية المعارض البارز عبد الرؤوف الشايب بتهمة العلاقة مع إرهابيين، وهو يقضي الآن حكما بالسجن ٥ سنوات.

وإظهاره كأزمة أمنية بين نظام سياسي شرعي وتشكيلات إرهابية، فقد صرح السفير البريطاني لدى البحرين بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٧م سايمون مارتن: «نحن قلقون مما تواجهه البحرين من الإرهابيين، وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك، وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدياً في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأن الإرهاب لا صديق له، كما نرفض تهديدات إيران للبحرين ودول الخليج»، وصرح بذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر السفارة بالعاصمة المنامة. وقال أيضاً: «نحن قلقون من ما تواجهه البحرين من الإرهابيين وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدي في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأن الإرهاب سيقضي على الجميع».

كما عمد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ إلى زج الملف البحراني في سياق التصعيد الأمريكي الجديد ضد إيران، وزعم بأن واشنطن لن تسمح "بنقل الأسلحة (من إيران) إلى أماكن مثل اليمن والبحرين"، وذلك في سياق تصريح أدلى به إلى وسائل الإعلام تعليقا على خطاب ترامب الذي أعلن فيه تصعيد الموقف من الجمهورية

خلال القمة الأمريكية "الإسلامية" في الرياض شهر مايو ٢٠١٦.

٣- الدعم اللوجستي والتقني: ويظهر ذلك في حجم التجهيزات الأمنية وبرامج التجسس والتعقب التي زودتها ادارتان الأمريكية والبريطانية للنظام الخليفي، ولاتوجد أقام دقيقة عن حجم الدعم اللوجستي والدعم المالي الذي تحظى به وزارة الداخلية الخليفية والأجهزة المرتبطة بها، كجهاز الأمن الوطني، إلا أن التالي هي أمثلة غير حصرية، فبتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٧ نقل موقع «آي أتش أس» العسكري عن موقع فرص التجارة الفيدرالية FBO التابع لحكومة الولايات المتحدة وجود إخطارين بتاريخي ١١ و١٢ أبريل ٢٠١٧ م يُظهران طلب البحرين ٥ زوارق دورية سريعة للقوات البحرية من نوع «إم كي الخامس» Mk V، تستلمها خلال العام. وأظهرت بيانات وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية أن البحرين طلبت زورقين في ٢٠١٤ م و ٣ في ٢٠١٦ م.

وكانت وكالة أنباء البحرين اليوم المعارضة، ومقرها لندن، قد نشرت بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ نص مراسلة بين عضو البرلمان اللورد "بول سكرافن" والخارجية البريطانية حول التخصيصات الحكومية لتقديم الدعم التقني الأمني لسلطات البحرين. حيث أقرت الخارجية البريطانية بأن المبالغ المخصصة للبحرين للبرامج الأمنية للسنة المالية ٢٠١٦-

وفي نفس اليوم اجتمع وزير خارجية السلطة الخليفية خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، في مدينة واشنطن برئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إد رويس. وخلال الاجتماع، أشاد وزير الخارجية بما سماه العلاقات التاريخية الوطيدة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي بريطانيا قرر البرلمان البريطاني في ديسمبر ٢٠١٧ تصنيف ٧ تنظيمات معارضة منها «سرايا الأشر» و«سرايا وعد الله» و«سرايا المختار» كمنظمات إرهابية.

كما سعى الجانبان الأمريكي-البريطاني والخليفي لتعزيز «الدبلوماسية الأمنية»، وهي إعطاء السلك الدبلوماسي الأمريكي والبريطاني نفوذا في القرارات الأمنية، فبتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ رشح دونالد ترامب الدبلوماسي جاستين هيكس سيبيريل سفيرا جديدا في المنامة خلفا لويليام روبيك. والسفير الجديد في المنامة يحمل «خلفية أمنية والاستخباراتية»؛ ومن المرشح أن يؤدي السفير الجديد "أدوارا أمنية في مواجهة الثورة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من ٧ سنوات"، وجاء تعيينه "متسقاً مع السياسة الأمريكية الجديدة التي لا تؤمن بحقوق الإنسان، وترجح المصالح التجارية مع الأنظمة القمعية على أي أمر آخر"، وهو ما أفصح عنه ترامب شخصا حينما التقى الحاكم الخليفي حمد عيسى في السعودية

بدأت مهامها في البحرين .

الخطوات الأمريكية والبريطانية المذكورة لها دلالات عميقة، وبينها أن رعاية النظام الخليفي قلقون فعلا، كما صرّحوا من تصاعد الثورة والمقاومة ضد النظام الخليفي، الذي أصبحت تحيط به الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وأنهم يخشون على مصالحهم التي ستتضرر عندما يحصل شعب البحرين على حقه في إدارة بلاده بشكل ديمقراطي، حيث تتعارض مصالح الشعوب الحرة مع مصالح الدول الاستعمارية والعدائية.

حيثيات القرارات والخطوات الأمريكية والبريطانية تكشف، وبشكل علني فاضح، العداء لشعب البحرين ومطالبه، والانحياز للدكتاتورية، ولايستبعد أن تطال القرارات الأمريكية والبريطانية وخطواتهما كل أطراف المعارضة، ولكل من يتجاوز الخطوط الأمريكية الحمراء مستقبلاً، بل قد تم ذلك بالفعل، وما محاكمة أمين عام جمعية الوفاق بتهم تصل عقوبتها للإعدام سوى إجراء أمريكي وبضوء أخضر من رعاية النظام وحماته السياسيين.

كان الانطباع الشعبي حول دور الإدارتين البريطانية والأمريكية في قمع الشعب البحراني أكثر حدة خلال السنة، حيث خرجت العديد من التظاهرات المناوئة لهما، والتي جرى فيهما سحق أعلام الدولتين تحت الأقدام،

٢٠١٧؛ بلغت ٢ مليون جنيه استرليني وتم استقطاعها من صندوق الصراع والاستقرار والأمن، موضحاً بأنه تم صرف ١,٥٢ مليون جنيه استرليني منها. يذكر أن اللورد "سكرايفن" عضو في مجلس اللوردات البريطاني عن حزب الديمقراطيين الأحرار، وعُرف بمساءلته لحكومة المحافظين عن مواقفها فيما يتعلق بالتطورات الجارية في البحرين.

٤- الاستفادة من الخبرات والقدرات الأجنبية: استطاع النظام أن يحصل على إمكانيات تقنية ولوجستية وتدريب من داعميه، وعلى رأسهم الإدارتان الأمريكية والبريطانية، وتمثل ذلك في:

- مشاركة الخبراء الأجانب في غرف العمليات، وإدارة عمليات التحقيق والتعقب.
- توفير برامج التجسس والتعقب على الإنترنت والاتصالات الصوتية.
- الاعتماد على التواجد العسكري الأجنبي في المياه الإقليمية لتوفير شبكة حماية للحدود البحرية. فبتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٧ كشف موقع "ستارز أند سترايبز" عن تكليف البحرية الأمريكية لقاعدة بحرية متنقلة جديدة في المياه الإقليمية للبحرين. ويبيّن الموقع أن قاعدة بحرية جديدة عائمة تحمل اسم «المارين»

وتحميلهما مسؤولية القمع والقتل، وكذلك تصاعدت المشاعر العدائية ضد الدولتين بسبب دعمهما للكيان الصهيوني، وتصريحي ترامب «بدعم النظام، وعدم أولوية حقوق الإنسان»، و«العزم على نقل السفارة الأمريكية للقدس».

الفراغ الاستراتيجي للنظام

في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والأمني والحقوقى، والذي توثقه التقارير الدولية المحايدة بالأرقام، فإنه من الواضح أن النظام الخليفي لا يستند على شرعية سياسية أو شعبية في حكمه، وما عمل عليه من شرعية شكلية من خلال دستور ١٩٧٢م، ودستور ٢٠٠٢م قد تلاشى، حيث اليوم لا يوجد دستور عقدي ولا دستور يمثل إرادة الشعب، ولا توجد هيئات منتخبة بشكل حر وعادل، ولا يوجد ممثل حقيقي للناس في العملية السياسية المشوهة والقائمة، ولا يوجد أي مصدر من مصادر الشرعية يمكن أن يستند عليه النظام في حكم الناس، سوى لغة القهر والقبضة الدكتاتورية، وبحكم الأمر الواقع فقط، وانتهت بشكل عملي كل مظاهر وأشكال الخداع لما كان يسمى بعهد الإصلاح، والأيام الجميلة التي لم تأتي، ولن تأتي تحت ظل النظام البدوي الدكتاتوري!

كما أن الواقع الاقتصادي للبحرين يعمق من

أزمة شرعية النظام وصلاحيته للحكم والبقاء، كما يخلق العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية والأمنية في ظل تنامي المعارضة للنظام بين أوساط الشرائح المعارضة والمالية كحد سواء، كما أن اعتماد النظام على سياسة استجداء المال، والتبعية السياسية والاقتصادية للسعودية والإمارات قد حطم سيادة الدولة، وجعل القرار السياسي للنظام والحكم بيد الداعمين، والذين أصبحوا يقررون سياسات النظام الداخلية والخارجية.

وعلى الصعيد الأمني فالتطورات الداخلية والخارجية تنذر بالمزيد من السيولة الأمنية، مما حدا برئيس الوزراء الخليفي بالتصريح في تاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ بأن البحرين تمر بتحديات أمنية واقتصادية غير اعتيادية، وهو اعتراف نادر، يكشف عمق الأزمة التي يعيشها النظام جراء الوضع السياسي والأمني والإقتصادي الداخلي، حيث دأب النظام مرارا في الماضي على تجاهل التحديات، مدعيًا السيطرة على الأمور، وذلك لطمأنة الجبهة الداخلية له، ولجذب رؤوس الأموال.

وتبعاً لذلك فالنظام الخليفي لا يرى طريقاً غير التبعية الكاملة لآل سعود والإدارتين الأمريكية والبريطانية، وتسليمهم مقاليد الهيمنة على شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية، فهو لا يقرر مصيره وسياساته، وهو بالفعل يعيش فراغاً استراتيجياً، وشلاً في القدرة على

المناضلين والمقاومين من رحم المعانات الشعبية، وامتلاك الشعب لوسائل قوة جديدة، منها المعرفة والحكمة والأدوات اللازمة لإدارة الصراع الأمني مع النظام الخليفي المرتكب لكل جريمة وجريرة.

المشروع المعارض

الحقيقة الثابتة هي أن المعارضة في البحرين شهدت انقساماً بداية ماسمي بالمشروع الأصلي في العام ٢٠٠٠ ميلادية، واستمر هذا الانقسام إلى يومنا هذا، والحقيقة الأخرى هي غياب المشاريع السياسية العملية على الأرض، سواء الخاصة بالأحزاب والحركات، أو تلك المشاريع والبرامج السياسية العابرة للتوجهات، وذلك يرجع لأسباب جوهرية منها تعدد الخلفيات الفكرية العميقة، وتعدد مناهج العمل السياسي، واختلاف القنوات حول الأساليب الميدانية الناجعة، والتنافس الحزبي، وكذلك ضعف الدعم المعنوي واللوجستي لهكذا مشاريع، وغياب التوجيه القيادي.

حدثت الكثير من المتغيرات في المشهد السياسي في البحرين، و من أهم هذه المتغيرات ضهور الصوت والتمثيل السياسي لثورة ١٤ فبراير، وذلك بسبب سجن قادة الثورة والحصار على خطابهم السياسي، و سجن رموز مهمة في المعارضة السياسية

اتخاذ القرارات السيادية.

ومن المرشح أن يفشل الخليفيون في إنقاذ الإقتصاد، و كسب حتى الشرعية الصورية، وتعزيز أمنهم الداخلي والخارجي ضد تطورات الداخل والخارج، لأن مفهوم الأمن الذي لايفهمه الخليفيون جيداً هو أبعد من برامج القمع، والنجاح في كشف الخلايا المسلحة، فالأمن لايتحقق بعيداً عن «الأمن السياسي»، والمتمثل في نظام سياسي شرعي يحتضنه الشعب ويدافع عنه، والحفاظ على الكيان السياسي الشرعي للدولة، ولا يمكن تحقيقه بعيداً عن مفهوم «الأمن الاقتصادي» بخلق الإقتصاد الإنتاجي، وبالحفاظ على قدرة الدولة على تنمية الإقتصاد الوطني، والاكتفاء الذاتي، فضلاً عن توفير كافة الاحتياجات والخدمات الضرورية للمواطنين، وحماية مصالحهم الإقتصادية ضد الغلاء وغيره، وتحقيق الرفاهية ورغد العيش، كما لايمكن تحقيق الأمن للدولة بعيداً عن «الأمن الاجتماعي»، وتماسك المجتمع وحفظ هويته ضد مخططات التجنيس والتغريب الهدامة، فنظرية «الأمن الوقائي الاستباقي»، الذي أعلنت عنه وزارة داخلية النظام سيفشل قطعاً في تحقيق الأمن في ظل انهدام فرص التعايش والحل السياسي بين الشعب والنظام، واتجاه الأمور للحسم، وانتشار ثقافة المقاومة والتضحية، ونشوء جيل جديد من

الرسمية، و إغلاق الجمعيات الرسمية، و تعطيل نشاطها.

هذا لا يلغي النجاحات التي حققتها قوى المعارضة، فقد حققت قوى المعارضة نجاحات منها:

١. كشف أزمات النظام الثلاث: السياسية والاقتصادية والأمنية، وعدم كفاءة النظام لحل المشاكل الاستراتيجية للوطن.

٢. استطاعت المقاومة في البحرين تحقيق عدة إنجازات، وأهمها تعقيد الوضع الأمني أمام النظام، وخلق بيئة اقتصادية ضاغطة على عليه، واستنزاف قدراته

المالية، فبتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٧ رعت بريطانيا اجتماعاً أمنياً ضم "المختصين" في مجال المتفجرات بدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الاجتماع الذي جاء تنفيذاً لقرار صدر عن القمة الخليجية التي عُقدت في المنامة بحضور رئيس الوزراء البريطانية تيريزا ماي. وخلال الاجتماع اعترف الحسن بمقتل ٢٠ من قوات النظام والمرترقة وإصابة ٣٣٠٠ آخرين بجروح خلال مشاركتهم في قمع التظاهرات والاحتجاجات، من بينهم (١٨٥) مرتزق أصيب بعجز دائم، إلى جانب تضرر العشرات من مركبات المرترقة، وذلك في الفترة منذ العام ٢٠١١

وحتى مايو ٢٠١٧. كما أن الاستخدام الحكيم والتكتيكي للمقاومة قد أعاد الحسابات الدولية واهتمام القوى الكبرى لما يدور داخل البحرين، بشكل عام، وفي داخل الاجتماعات واللقاءات الخاصة، وحجم التقارير السياسية والأمنية وعدد المناورات واللقاءات الأمنية والسياسية في الشأن الخاص بالبحرين شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٧.

٣. إبقاء الحراك الميداني والتظاهرات في الشارع للعام السابع من الثورة، مما يعتبر علامة فارقة، بلحاظ حجم القمع والملاحقة الاستخباراتية.

٤. كشف حجم الانتهاكات وجرائم حقوق الإنسان التي يقترفها النظام الخليفي أمام الرأي العام الدولي وممثلي الدول في مجلس حقوق الإنسان، فقد شهد العام ٢٠١٧ م ١٧٥ توصية اعتمدها مجلس حقوق الإنسان ضد النظام الخليفي، و ٨٢ دولة انتقدت وضع حقوق الإنسان في البحرين خلال المرافعة الدورية لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إلا أنه يؤخذ على قوى المعارضة أنها لم تقدم البديل العملي للنظام الخليفي أو الحكومة، سواء في تشكيلات المعارضة أو في محتوى برامجها وخطابها، كما أنها لم تهتم بالملفات

وهنا ينبغي أن تكون أذرع العمل المعارض والنضالي كلها حاضرة في ساحة الصراع، ونعني بها:

١. العمل المقاوم
٢. العمل الميداني الاحتجاجي الشعبي والثوري

٣. العمل السياسي

٤. العمل الإعلامي

٥. العمل الحقوقي

ولذلك هناك حاجة «للعمل السياسي الذي يضغط على داعمي الخلفيين»، بالتزامن مع عمل الأذرع الأخرى، والتي يجب على المعارضة السياسية استثمار إنجازاتها، حتى لا تذهب دون أي فائدة، فيجب أن يكون هناك مشروع سياسي ذو مغزى، ومبادرات سياسية على الأرض، وحين ذلك سيكون للعمل المقاوم أو الاحتجاجات والعمل الحقوقي وغيره آثارا عملية على قضية شعب البحرين.

نتيجة للأجواء الأمنية الضاغطة في داخل البحرين فيمكن للبحارنة في بلاد المهجر أن يكونوا عصب المشروع السياسي الجديد للمعارضة، وإن رص صفوف البحرينيين في الخارج ضرورة لتحويل محنة اللجوء الى عامل للوحدة السياسية والتمثيل السياسي

الاستراتيجية للعمل المعارض بشكل حرفي، مما يؤم خطابها وأفقدتها بعض مصادر قوتها، وأنشئ فراغا في التصدي والعمل السياسي المعارض. وفي الوقت الذي حققت فيه قوى المعارضة نجاحات نسبية إلا أن ذلك لا يمكن أن يصمد أمام مرحلة الاستحقاقات السياسية مستقبلا.

فالاهتمام بالمنظومة الحقوقية مطلوب، ولكن «في إطار الحدود التي تملك التأثير فيها على الأحداث»، حيث أن هناك اهتزاز في منظومة العمل الحقوقي العالمي، وشيوع نفاق بين العديد من الدول وازدواجية بين ما تعلنه الدول ومندوبوها في مجلس حقوق الإنسان، وبين العلاقات السياسية مع الأنظمة القمعية، وخاصة في الخليج؛ ففي الوقت نفسه الذي كان يتحدث فيه المندوب الألماني ضد الانتهاكات في البحرين، فإن رئيسة الحكومة الألمانية أنجيلا ميركل كانت تزور السعودية، التي تعد حامية القمع والانتهاكات في البحرين والمنطقة العربية. والعمل في ميادين المقاومة والتظاهر والإعلام وحقوق الإنسان أمر مهم، ولكن ينبغي أن يكون ضمن برنامج سياسي يوصل كل هذه الجهود لغاياتها واستحقاقاتها. فلا يمكن استثمار العمل المقاوم والميداني بشكل جيد دون أن يكون هناك جبهة سياسية تحررية ونضالية تمثل تطلعات شعب البحرين بصدق وشفافية.

ويسعى للاستفادة من جميع الطاقات ودعم قضية الشعب، لتكون حاضرة في المحافل الدولية والمؤتمرات والفعاليات التي تقيمها الامم المتحدة: الحقوقية والسياسية والاغائية. كما يجب أن يستثمر العمل الميداني والمقاوم و الحقوقي والإعلامي لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية لصالح قضية شعب البحرين، لكي لاتضيع الانجازات ومصادر القوة من دون تحصيل ثمار سياسية.

عندما تنجح قوى المعارضة في إطلاق هكذا مشروع سياسي، فمن شأن ذلك تحقيق عدة ثمار استراتيجية، وأهمها:

- خلق واقع جديد أمام المجتمع الدولي و الإقليمي، يتمثل في وجود بديل عملي عن النظام الخليفي، ذو مشروع متكامل و واضح المعالم.

- توجيه رسالة سياسية و عملية واضحة إلى النظام وأعوانه و من يحميه سياسيا بوجود خطة عملية لإسقاط النظام سياسيا.

- توجيه رسالة لشعب البحرين بوجود برنامج سياسي جاد بروح و دماء جديدة لتحقيق مطالب الشعب جدير بأن يلتفوا حوله و يحتضنوه.

- تعزيز ثقة الناس في المعارضة من خلال طرح حلول لمشاكل الدولة و الحكم،

ومساعدة الحراك الشعبي سياسيا واقتصاديا، وبلورة ضغط سياسي من الخارج لتغيير سياسات الجهات الداعمة للنظام.

إن أساس التغيير المنشود، وفق اي من سقوف المعارضة، يتطلب تلاحم قوى المعارضة وإبراز جبهة عريضة للعالم، وبوتقة تنصهر فيها جهود المخلصين من ابناء الوطن. واذ كان تشكيل الجبهة في داخل الوطن غير ممكنة في الوقت الحاضر فان فصائل المعارضة خارج البلاد قادرة على اعادة لملمة شملها لكي تظهر للعالم قدرة الشعب على توفير بديل للحكم الخليفي يحقق امن البلد واستقرارها ويقود شعبها نحو المستقبل على طريق البناء والعطاء والنضال.

يهدف المشروع السياسي المقترح إلى تمثيل الشعب خارج الوطن، بحيث يفعل العمل الدبلوماسي، ويتواصل مع الدول والجهات السياسية الدولية بما يتناسب و القانون الدولي، ويعمل وفق آليات الأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بقضية الشعب وحقه في تقرير مصيره واختيار النظام الذي يريده، و يعتمد استراتيجية وطنية و شعبية لتحرير الوطن من العبودية و الدكتاتورية و الفساد.

كما ينبغي ان ينسجم المشروع السياسي مع عمل كافة الجهات المعارضة في البحرين،

مما سيترجم لاحقا على شكل أدييات و فعاليات شعبية مناصرة للمشروع السياسي و شخوصه السياسية، و تفعيل التواصل و التعاطي بين الناس و المشروع السياسي.

- إشغال النظام و من يحميه بالدفاع عن أنفسهم، و الانتقال من موقع الدفع و ردة الفعل إلى مرحلة الهجوم و المبادرة و الفعل الاستباقي في العمل المعارض، مما يؤدي لتغيير قواعد اللعبة السياسية مع النظام.

التقرير
الإقتصادي
2017

مقدمة

«دينارين شهرياً» كرسوم إدارية ثابتة على جميع المشتركين، فيما أعلنت مطلع شهر مارس ٢٠١٦، بتطبيق التعرفة الجديدة. حيث تغيرت الأسعار بالنسبة للقطاعات الصناعية والتجارية والسكان الأجانب، كما أن تداعيات رفع الدعم عن البنزين والكهرباء امتد تأثيرها لتشمل قطاعات الغذاء والمواصلات وغيرها من القطاعات التي رفعت من أسعار خدماتها ومنتجاتها تماشياً مع ازدياد كلفة التشغيل.

لكن سياسة التقشف لم تطل امتيازات الوزراء؛ إذ قامت الحكومة بتحديث أسطول سيارات الـ«بي إم دبليو» الخاصة بالوزراء. وكان قرار حكومة البحرين ببناء جامعة ترميض في العام ٢٠١٦ باسم الملك في «إسلام أباد» مناسبة لانطلاق موجة من السخط الشعبي. ولم تشمل سياسة التقشف نفقات البرامج الأمنية والقمعية في البحرين، إذ كشف تقرير صادر عن مؤسسة جينز البريطانية للمعلومات في يوليو/ تموز ٢٠١٦، أن البحرين زادت إنفاقها على معدّات التسلّح إلى أكثر من الضعف خلال عام ٢٠١٦.

بلغ الوضع الاقتصادي في البحرين خلال العام ٢٠١٧ حداً لا يمكن تجاهله، فبتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ صرّح رئيس الوزراء الخليفي بأن البحرين تمر بتحديات أمنية واقتصادية غير اعتيادية، وهو اعتراف نادر بعمق الأزمة التي يعيشها النظام جراء الوضع السياسي والأمني

يعاني الاقتصاد في البحرين من مشاكل بنيوية حادة، حيث لا يوجد نموذج اقتصادي واضح للبناء والتنمية، كما يفتقد الاقتصاد المحلي لآليات الرقابة والمحاسبة، مما يصعب على المراقبين والمحليين مهمة قياس التدهور أو الفساد أو الفشل بشكل دقيق، لكن ذلك لم يمنع من أن يعترف النظام نفسه بحجم مشكلته الاقتصادية، بل إن جميع التقارير الاقتصادية و المالية من الهيئات والمنظمات الدولية ذات الشأن قد دقت ناقوس الخطر بشأن الاقتصاد المحلي، حتى عدّ خبراء اقتصاديون البحرين بأنها في طريقها للحالة اليونانية، وإن ما يمنع السقوط في الهوة هو الإعانات المالية من دول مثل السعودية والإمارات.

فإذا كان عام ٢٠١٦ عام التقشف وربط الحزمة، فعام ٢٠١٧ هو عام الكساد والضرائب وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها للمواطنين، ففي مطلع العام ٢٠١٦، وتحديدًا في ٤ يناير ٢٠١٦ أعلنت الحكومة عن رفع الدعم عن الماء والكهرباء. وبعد أيام صدر قرار سريع برفع أسعار البنزين، بواقع زيادة وصلت إلى نسبة ٦٠٪ للممتاز، وزيادة بنسبة ٥٦,٢٥٪ للجيد.

موجة رفع الدعم تواصلت في الأشهر التالية حيث فرضت هيئة الكهرباء والماء مبلغ

- والإقتصادي الداخلي، حيث دأب النظام مرارا في الماضي على تجاهل التحديات، مدعيًا التمتع باقتصاد قوي، والسيطرة على الأمور، وذلك لطمأنة الجبهة الداخلية له، ولجذب رؤوس الأموال.
- تقليل الدعم الحكومي المستحق للمواطنين
- عجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها
- عدم قدرة القطاع الخاص على الإيفاء بالتزاماته
- تراجع الموقع المالي وتصنيف الائتمان
- انخفاض احتياط العملة الأجنبية ونزوح رؤوس الأموال
- احتمال انخفاض قيمة العملة

يستعرض هذا الملف بانوراما اقتصاد البحرين خلال العام ٢٠١٧، متضمنا:

٤. نظرة نحو المستقبل

١. الواقع الاقتصادي:

- عجز الموازنة
- الدين العام استنزاف مركب
- فوائد الدين العام

٢. جذور المشكلة الاقتصادية:

- اقتصاد ريعي نفطي وخدمي
- الفساد وسوء الإدارة وهدر المال العام
- غياب للشفافية في طرح موارد ومصارف الميزانية
- افتقاد الأولويات
- التبعية السياسية والاقتصادية

٣. التداعيات والآثار:

- تقليص عدد الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية
- فرض الضرائب والرسوم

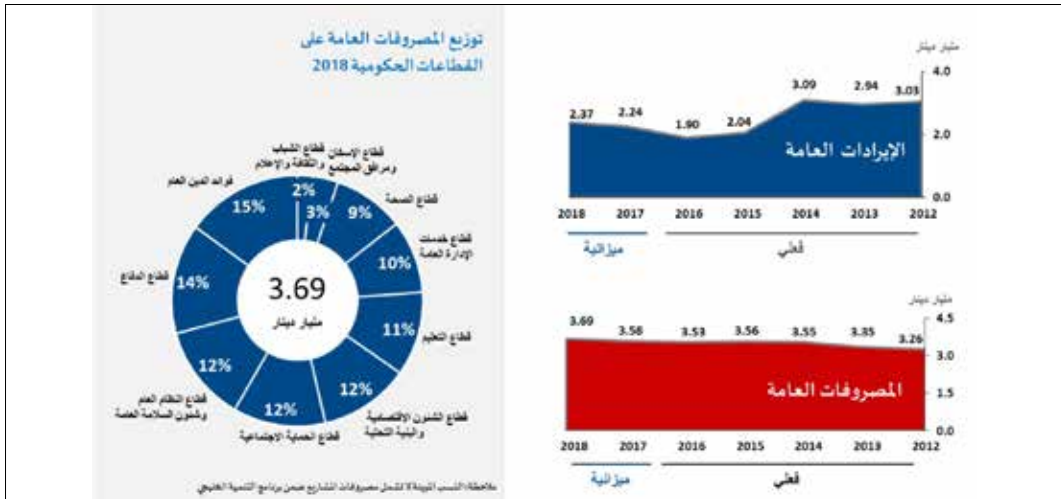
الواقع الاقتصادي

أولاً: عجز الموازنة العامة

لتمويل العجز في الموازنة لجأت الدولة لعدة إجراءات منها زيادة الدين العام وفرض سلسلة من الضرائب والتخلي عن التزاماتها الخدمية والمشاريع الانمائية. تمول الدولة الدين العام من خلال إصدار السندات التقليدية والدولية، فمثلا فقد لجأت الحكومة إلى سلسلة من إصدار السندات التقليدية، بدايتها مطلع العام ٢٠١٧ بقيمة مليار دولار.

فقبل منتصف العام ٢٠١٧ أظهرت بيانات حكومية أن الدين العام في البحرين بلغ مستويات تاريخية، وأشارت البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إلى أن الدين العام ارتفع إلى ٨,٩٥ مليار دينار (٢٣,٧ مليار دولار) في مارس مقارنة ب ٧,٣ مليار دينار (١٩,٣ مليار دولار) في ذات الشهر من العام ٢٠١٦. وبتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٧ ذكرت بيانات

أوردت الرقام الرسمية لموازنة الدولة ٢,٢ مليار دينار كإيرادات للعام ٢٠١٧، ويقابلها ٣,٦ مليار دينار كمصروفات، مما يعني عجزا بمقدار ١,٤ مليار دينار، وقد وضعت الموازنة على أساس ٥٥ دولارًا للبرميل، في وقت تعتمد فيه البحرين على الإيرادات النفطية بنسبة تقارب الـ ٩٠٪، مع فشل الحكومة في تنويع مصادر الدخل، واضطرت الحكومة بعد تأخر دام ٣ أشهر على إصدار الموازنة تضمنت عجزًا ماليًا كبيرًا رفع الدين العام بنسبة قياسية. وكانت مسودة الموازنة قد تأخرت عدة أشهر بسبب صعوبة الموازنة بين تطبيق السياسات الاقتصادية و المالية الجديدة والضغط السياسية للإنفاق الاجتماعي والحاجة إلى الاستثمار في النمو الاقتصادي.



رسم بياني: الإيرادات والمصروفات، وتوزيع موارد الصرف «من موقع وزارة المالية في البحرين»

والبالغ نحو ١١,٧٠ مليار دينار، مما أشرف لفضل سياسة التقشف و فرض الضرائب.

البنك المركزي أن الدين العام وصل إلى مستويات قياسية عند ٨,٥ مليار دينار.

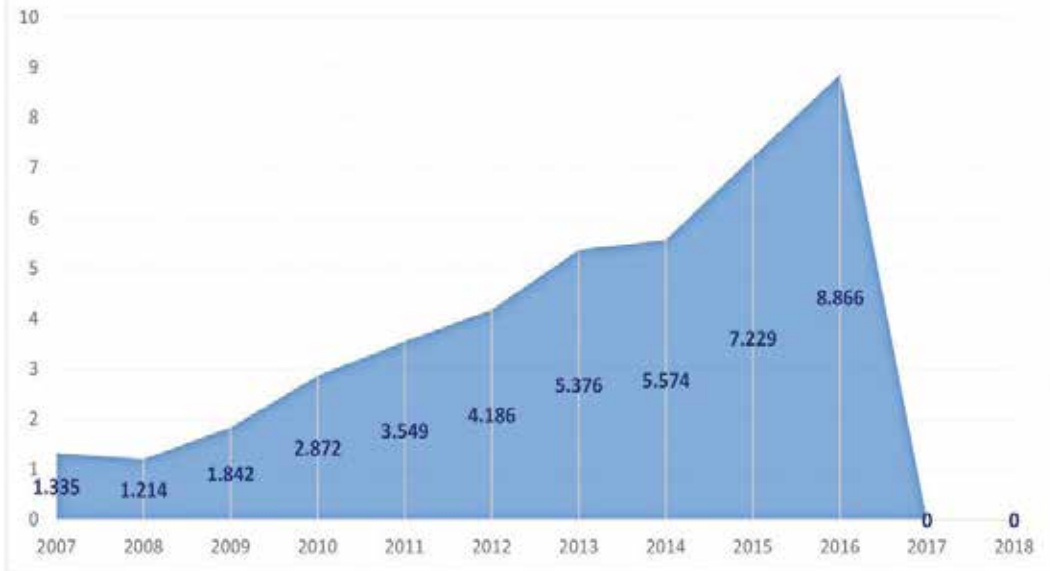
هذا وقد تجاوز الدين العام حاجز ١٠ مليارات دينار (٢٦,٥ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧. ويعتبر مستوى الدين الحالي، هو الأعلى في تاريخ البلاد، وكان يبلغ في العام ٢٠٠٧ حوالي ٦١٦,٦ مليون دينار (١,٦ مليار دولار).

وتتابعت عملية إصدار الديون بشكل حاد، فبتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٧ كشف تقرير لوكالة "رويترز" أن حكومة البحرين استأجرت عدة بنوك لإصدار سندات دولية. وأشار التقرير إلى تكليف كلٍّ من مصرف BNP و jp, Citi و Morgan لإبرام الصفقة بالاشتراك مع بنك الخليج الدولي ومصرف البحرين الوطني. وبتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٧ أظهر تقرير للبنك المركزي في البحرين ارتفاع الدين العام للدولة إلى ٩,١ مليار دينار بحريني، مقارنة بسبعة مليار دينار بحريني «٧ مليار دينار بحريني» مقارنة بالعام الماضي في الوقت نفسه، بنسبة تشكل ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٦،

ثالثاً: فوائد على الدين العام

لاتصرف الديون المترتبة على الدولة المنهكة اقتصاديا في الغالب على مشاريع وموارد إنمائية أو ذات مردود على إيرادات الدولة، ومن جهة أخرى فهي تستتبع فوائد تضاف على التزامات الدولة للجهات الدائنة، فمثلا

الدين العام بالمليار دينار



جذور المشكلة الاقتصادية

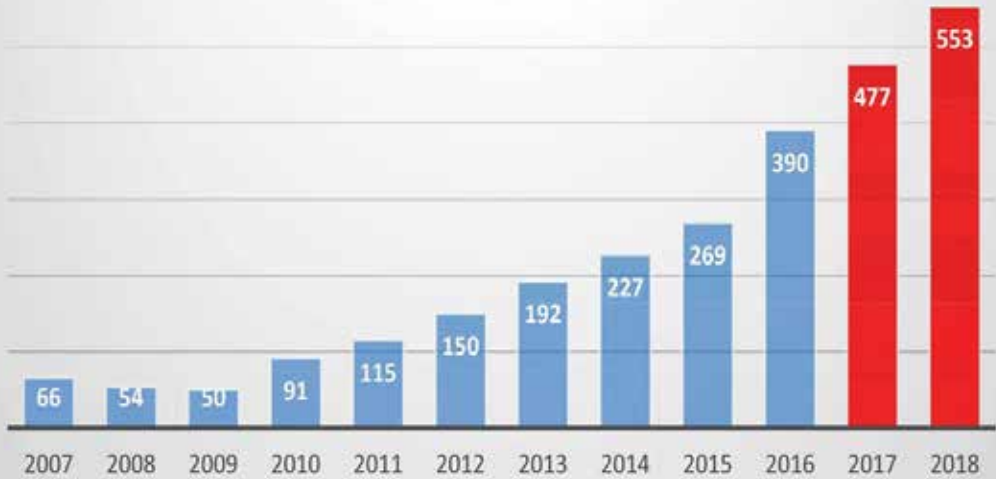
أولاً: اقتصاد ريعي نفطي وخدمي

يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين - بشكل خاطئ - بان مشكلة البحرين تكمن في أنها ليست دولة نفطية مثل دول الخليج الأخرى، حيث لا يتجاوز إنتاجها اليومي ٢٠٠ ألف برميل، حيث تنتج نحو ١٥٠ ألف برميل من حقل أبو سعفة المشترك مع السعودية، ونحو ٥٠ ألف برميل من حقل البحرين. ويعتقد هؤلاء بأن ارتفاع سعر النفط يمكن أن يحل مشكلة الدين العام، إلا أن أساس المشكلة هو الاعتماد الكلي لاقتصاد البحرين على القطاع النفطي والخدماتي، وعدم قدرة الدولة على

دفعت حكومة البحرين نحو ٣٩٥ مليون دينار (أكثر من مليار دولار) العام ٢٠١٦، كفوائد إلى البنوك المقرضة، وارتفعت الفائدة - حسب بيانات وزارة المالية - إلى نصف مليار دينار تقريبا بنهاية العام ٢٠١٧.

هذا ولاتملك الدولة إجابة واضحة حول كيف ستدفع التزاماتها للدائنين، كما أن تصنيف وكالات التصنيف الائتماني للاقتصاد المحلي بدرجة BB- سيصعب من قدرة الدولة على إصدار المزيد من الديون، وسيضع حدا لها، كما سيصعب من شروطها، وسيرفع من سعر الفائدة التي ستضيف ثقلاً إضافياً على موازنة الدولة.

فوائد الدين العام بالمليون دينار



الحر، التي تعتبر مشروعاً خاصاً لـ خالد - نجل الحاكم -، وهذه المشاريع لا توجد أرقام لمصارفها، وإيراداتها، وهي مشاريع دعائية بالدرجة الأولى، ولا تدخل في حسابات الاقتصاد الوطني.

كما يذكر تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة 2016-2017 أمثلة للفساد وسوء الإدارة والهدر العام في أروقة دوائر الدولة، لكنه لا يدخل المنطقة المحرمة، وهي العائلة الحاكمة ومخصصاتها ومصارفها، ومن بعض الأمثلة التي أوردتها أن وزارة المالية تأخرت في تسديد مستحقات شركة أرامكو مقابل مشتريات الدولة من النفط الخام، مما تسبب في 722 مليون دينار كفوائد ديون على الدولة، وأن وزارة الصحة فشلت في تحصيل 13 مليون دينار كديون لقاء الرعاية الصحية المستحقة للدفع من قبل كبريات الشركات.

كما أن ارتفاع الدين العام له فقط علاقة نسبية بانخفاض أسعار النفط، حيث أن الدين العام وجد في موازنة الدولة منذ العام 1977 ميلادية، إلى يومنا هذا، وكان في ارتفاع نسبي، وأصبح التصاعد قياسياً منذ العام 2008، وإن هناك أسباب جوهرية أخرى منها الحكم الشمولي والأزمة السياسية وبرامج القمع وارتفاع المصروفات وعدم أولوية الكثير منها، والفساد وغياب الشفافية، واستئثار العائلة الحاكمة بموارد الدولة.

كما بينت الأرقام التي تداولها تقرير ديوان الرقابة المالية عن غياب أرقام كبيرة من إيرادات بعض دوائر ومؤسسات الدولة عن الموازنة العامة، فمثلاً أفاد تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعامي (2016-2017) أن الشركة القابضة للنفط والغاز لم تقم بتوريد العوائد المستحقة للدولة والبالغة 56,4 مليون دينار.

هذه الأرقام وإن كان تقرير ديوان الرقابة

ثانياً: الفساد وسوء الإدارة وهدر المال العام

على صدارة قائمة أمثلة الهدر العام لموارد الدولة هي المخصصات المالية لدواوين كل من الحاكم وولي عهد ورئيس الوزراء، والمخصصات التي تعينها الدولة لمشاريع أبناء الحاكم، مثل مسابقة الفورملا 1 التي تعتبر مشروعاً خاصاً لسلمان بن حمد، ومسابقة الرجل الحديدي الذي يعتبر مشروعاً خاصاً لناصر - نجل الحاكم -، ومسابقة القتال

مهني ومحيد.

بالرغم من أن إضافة الإعانات المالية الخارجية إلى موازنة الدولة يعتبر إجراء غير صحيح من ناحية اقتصادية أو علمية إلا أن الدولة قد عملت بذلك، ولكنها لم تشمل جميع الأرقام بوضوح وشفافية، فالموازنة العامة للدولة للسنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ لم تضع الرقم الحقيقي للإعانات المقدمة من دول مثل الكويت والسعودية والإمارات، ففي أيار ٢٠١٦ أوردت الصحف الكويتية، ومنها صحيفة القبس أن وزارة المالية الكويتية قد انتهت من إجراءات تحويل مليار دولار إلى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية؛ بهدف دفعها إلى أربع دول: البحرين، عُمان، الأردن والمغرب، بواقع ٢٥٠ مليون دولار سنويا لكل منها، وذلك في إطار الدفعات المستحقة على دولة الكويت بموجب تعهدها بتمويل تلك الدول لإقامة مشاريع، حسبما ذكرت صحيفة «القبس» الكويتية.

بينما لا يوجد ذكر لذلك في إعلام النظام الخليفي أو في جداوله المالية، وحتى الموازنة العامة للدولة للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فقد ذكرت ٢٨ مليون دينار فقط لكل سنة كإعانات مالية من الخارج.

وكذلك أظهرت الحسابات الختامية للدولة للعام ٢٠١٦ أن الحكومة اقترضت ٦ مليارات

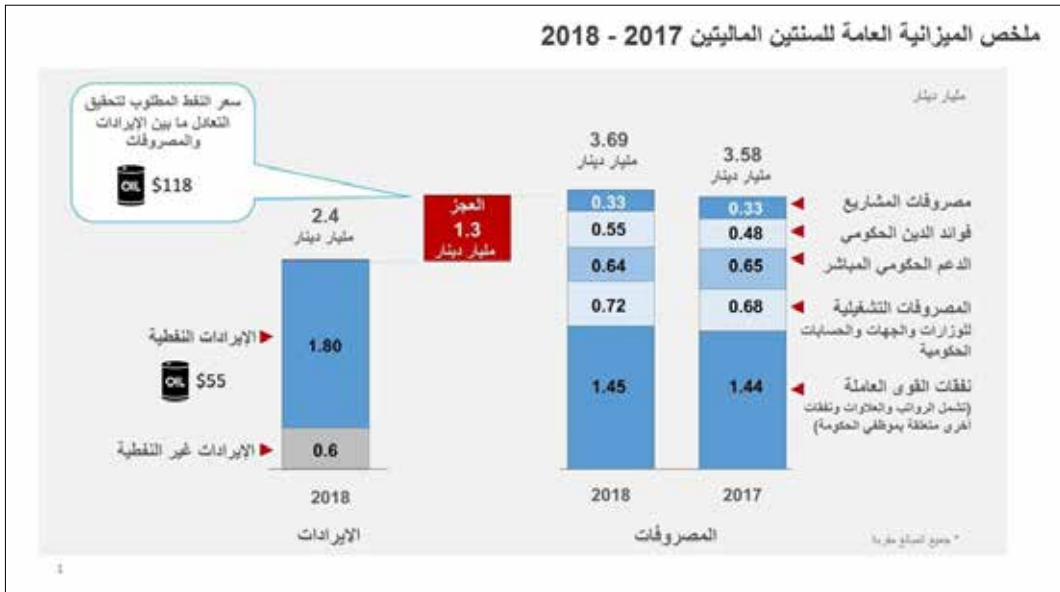
المالية يوردها لذر الرماد في العيون، والإيحاء بوجود رقابة مالية فاعلة، إلا أنها تأتي في سياق إهفاء المراقبين والإعلام المعارض، و تغطي على أرقام الفساد الفلكية الحقيقية، وعلى الفاسدين الكبار، من مسؤولي ورموز النظام السياسي و الدولة.

ثالثا: غياب للشفافية في طرح موارد ومصارف الميزانية

أوردت الأرقام الرسمية لموازنة الدولة ٢,٢ مليار دينار كإيرادات للعام ٢٠١٧، ويقابلها ٣,٦ مليار دينار كمصروفات، مما يعني عجزا بمقدار ١,٤ مليار دينار. هذه الأرقام الرسمية لا تعكس الحقيقة، حيث يتجلى غياب الشفافية في طرح موارد ومصارف الميزانية العامة للدولة من خلال حجب الأرقام الحقيقية للموارد والمصارف، فمثلا اعتمدت ميزانية الدولة للسنتين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بسعر برميل النفط ٥٥ دولارا، بينما سعر البرميل قد وصل لـ ٦٠ دولار بداية العام ٢٠١٨، وكذلك عدم تضمين «الإيرادات الكاملة» لشركات مملوكة للدولة مثل «ممتلكات البحرين القابضة»، والشركة القابضة للنفط والغاز ضمن إيرادات الميزانية العامة للدولة. فوacula لا يوجد قانون ينظم عمل مثل هذه الشركات المملوكة للدولة، ولا تجري عليها عمليات تدقيق مالي ورقابي

الإنفاق على قطاعات استهلاكية أو لسداد التزامات الدين العام، فمثلا إن الإنفاق العسكري تضخم منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٨ بما مقداره ٣٠٢٪، خلال ١٥ سنة، مما يعني انفاق نحو ٢٣ مليار دولار، أي ثلثي الدين العام الذي يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار، وقد وصل الإنفاق العسكري في ٢٠١٧ بما نسبته ١٥٪ تقريبا من الناتج المحلي العام للدولة،

دينار فوق حاجتها الفعلية لتغطية العجز المالي، دون أن تحدد أوجه صرفها. حيث أنه ومنذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٦ بلغت العجوزات المالية ٤ مليارات دينار فقط في حين اقترضت الحكومة في الفترة ذاتها نحو ١٠ مليارات دينار، ما يعني أن ٦ مليارات دينار فاقت احتياجاتها الفعلية. ولا يوجد ذكر لموارد صرف الفارق وهو ٦ مليارات دينار.



وإذا أضفنا لذلك فوائد الدين العام والتي ستبلغ ما يقارب ١٥٪ من مصروفات الدولة، فسنكون أمام رقم كارثي، وهو أن فوائد الدين العام والإنفاق العسكري سيستحوذ على ٣٠٪ من مصروفات الدولة، وهو ما يعادل مصروفات الدولة لأربع قطاعات مهمة كالعليم والشباب والشؤون الاقتصادية و الإسكان، حيث ستستهلك على التوالي ١١٪ و

هذا فضلا عن عد وجود أي شيء يذكر في الموازنة عن النفقات والمصارف الطائلة المخصصة لديواني الحاكم وولي عهده.

رابعاً: افتقاد الأولويات

يظهر غياب الأولويات، أو عدم قدرة الدولة على الإنفاق وفق الأولويات من خلال تضخم

العام لسوق البحرين المالي خلال تعاملاته الأسبوعية، إلى أدنى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧، وهبط المؤشر العام للبورصة بنسبة ١,١٩٪ ليصل إلى مستوى ١٢٦٧,٥٨ نقطة، خاسراً ١٥,٢٧ نقطة بنهاية تعاملات الأسبوع.

كما تقلصت سيولة السوق البحرينية إلى ٢,٦٢ مليون دينار على مدى أسبوع حينها، وتزامناً مع مستوى السيولة المنخفضة، تراجعت حجم التداولات خلال الأسبوع لنحو ١٠,٩٧ مليون سهم.

وسبب هذا التراجع كان واضحاً ومرتبطة بقرارات سعودية بتجميد حسابات عدد من الأمراء ورجال الأعمال، بالإضافة إلى استهداف أنصار الله والجيش اليمني للعاصمة السعودية بضررها بصاروخ متجه إلى مدينة الرياض. تركت الأحداث آثارها السلبية ليس فقط على بورصة البحرين، ولكن على كل الأسواق الخليجية التي شهدت هبوطات خوفاً من التوترات الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة والتي جعلت المستثمرين يعزفون عن التداولات الطبيعية.

وكذلك انخفض قطاع البنوك القيادي في البحرين حينها بنسبة ٠,٦٠٪، كما سجل السوق البحريني هبوطه الثالث خلال تعاملات شهر أكتوبر ٢٠١٧، مسجلاً أدنى مستوياته في ٣ شهور. يُشار إلى أن المؤشر العام لبورصة

٢٪ و ١٢٪ و ٣٪ من موازنة الدولة للعام ٢٠١٨

هذا في وقت وصلت فيه البطالة بين الشباب إلى نسبة ٢٠٪، حيث ضربت بنية القطاع العامل في البحرين ضربة كبيرة بعد استقدام مئات الآلاف من الخارج لينافسوا أهل البلد في كل شيء، بالإضافة لمئات الآلاف من المجنسين العاملين في السلك العسكري والأمني، وهؤلاء يحضون بميزات لا تحصل عليها القوى العاملة الوطنية.

خامساً: التبعية السياسية والاقتصادية

جعلت التبعية السياسية والاقتصادية الاقتصاد البحريني معرضاً بشكل مباشر للتقلبات السياسية والاقتصادية، وتطورات أزمات المنطقة مثل الحرب على اليمن وتطورات الداخل السعودي، فبتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٧ تراجعت سندات البحرين الدولار، مع استمرار هبوط الأصول في أنحاء المنطقة في أعقاب الأزمة الداخلية في السعودية، وسجن العديد من كبار أبناء العائلة السعودية.

وأظهرت بيانات تومسون رويترز أن السندات التي تستحق في ٢٠٢٣ انخفضت بمقدار ٠,٦٥ سنت إلى ١٠٤,٦٥ سنت. وتكدت السندات التي تستحق في ٢٠٤٤ أكبر خسائر حيث هبطت بمقدار ٠,٨٥ سنت إلى ٨٣,٨٠ سنت. وبتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ انخفض المؤشر

البحرين أنهى تعاملات الربع الثالث من عام ٢٠١٧، على هبوط لتخسر السوق البحرينية نحو ٤١٠ ملايين دينار على مدى ٣ أشهر متتالية.

التداعيات والآثار

أولاً: تقليص عدد الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية

كإجراء - ضمن عدة إجراءات - لتقليص العجز في الموازنة أبدت الحكومة الخليفة توجها لتقليص عدد الوزارات والهيئات، فبتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧ وجه رئيس وزراء السلطة الخليفة خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تقليص عدد الوزارات والهيئات الحكومية. ودعا إلى دمج الوزارات، وتقليل عدد الهيئات والمؤسسات وإلحاقها بالوزارات القائمة قدر الإمكان للحد من تضخم الجهاز الحكومي، وضمان رفع كفاءته وزيادة إنتاجيته، حسب تصريحه. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تسعى فيها السلطة الخليفة إلى تقليل عدد الوزارات، فقد وجه حمد في سبتمبر ٢٠١٥ إلى حكومة مصغرة، قبل أن يتم إلغاء منصبين وزاريين فقط.

ولأن لم تخلص اللجنة المختصة بدراسة تقليص الوزارات وتقديم المقترحات من دراستها، وما زال الموضوع عالقا في أروقة رئاسة الوزراء.

ثانياً: فرض الضرائب والرسوم

بدلاً من ترشيد الانفاق وإعادة رسم أولوياته، ووقف البرامج الأمنية والعسكرية العبثية، فقد لجأت الحكومة الخليفة إلى إجراء آخر لتمويل عجز الموازنة وبرامج الدولة، حيث شهد العام ٢٠١٧ فرض سلسلة من الضرائب والرسوم، والتي تصيب في معظمها الطبقة الوسطى في المجتمع، وتشمل ما لا يقل عن ٩٠ سلعة حيوية وكمالية، وقد كشف وكيل وزارة المالية عارف خميس بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٧ أن الحكومة تعتزم على فرض ضريبة القيمة المضافة مطلع العام ٢٠١٨، وستشمل ٩٠ سلعة على الأقل. تتضمن القائمة التالية رسداً لأبرز الخطوات الحكومية لتشريع وإقرار سلسلة الضرائب والرسوم خلال العام ٢٠١٧:

- بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ صادق مجلس النواب الصوري على الضريبة الانتقائية على بعض السلع الاستهلاكية بنسبة تصل من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من قيمة السلعة.
- بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧ دخل مرسوم فرض رسوم إضافية بحق المغادرين عبر مطار البحرين حيز التنفيذ.
- بتاريخ ١ مايو ٢٠١٧ رفعت الحكومة رسوم عدد من الخدمات عبر ميناء سلمان.
- بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧ كشفت اللائحة التنفيذية للمرسوم الحكومي بقانون رقم

أنواع من الرسوم التي سوف تفرض على المرضى عند تطبيق التأمين الصحي على البحرينيين في مطلع ٢٠١٩».

- بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ طالب وزير شؤون مجلس الوزراء محمد المطوع بفرض ضريبة على الدخل في البحرين، مشيراً إلى أن البحرين تعتمد على النفط بنسبة تصل إلى ٨٦٪ لميزانيتها.
- بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ صرح وزير المالية الخليفي أحمد بن محمد بأن البحرين ستبدأ بتطبيق قانون الضريبة الانتقائية اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٨.

ثالثاً: تقليص الدعم الحكومي المستحق للمواطنين

ذهبت الحكومة إلى أبعد من فرض الضرائب، فقامت برفع الدعم وتقليصه عن عدد من الخدمات والبنود المستحقة للمواطنين، فقد أجرت الحكومة تقليصاً متفاوتاً في المخصصات المالية لعدد كبير من البنود المدرجة ضمن قسم «المصروفات المتكررة» في الموازنة العامة للدولة لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وخصوصاً في المخصصات المالية للعام (٢٠١٨). وطال التقليص الحكومي بنوداً مهمة متعلقة بـ«الدعم الحكومي» من أبرزها: علاوة الإيجار، علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين، ودعم الأسر محدودة الدخل والمعروف شعبياً

٢٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية عن فرض ١٢ ديناراً عن كل متر مربع في صافي المساحة المطلوب بناؤها بالمتر المربع لأي عقار سواء كان سكنياً أو تجارياً أو استثمارياً.

- بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٧ أعدت الحكومة وقدمت للمجلس النيابي الصوري مشروعاً بقانون جديد بشأن «الضمان الصحي»، يلزم جميع المواطنين والمقيمين والزائرين بدفع اشتراكات شهرية مقابل الحصول على الخدمات الصحية الأولية في المراكز والمستشفيات العامة والخاصة.

- بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٧ أقر مجلس النواب الصوري أحكام الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون، مخالفاً بذلك توصية لجنته المالية التي رفضت المشروع. ووفق مشروع القانون تفرض على بعض السلع المنتقاة ضريبة خاصة، كما نظم مشروع القانون التعامل مع حالات التهرب الضريبي.

- بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ كشف رئيس المجلس الأعلى للصحة محمد بن عبدالله آل خليفة أن الحكومة الخليفة تتجه لفرض رسوم على الدواء ومراجعة الاستشاريين. وأشار، في لقاء نشرته وكالة أنباء البحرين، إلى وجود «ثلاثة

ب«علاوة الغلاء».

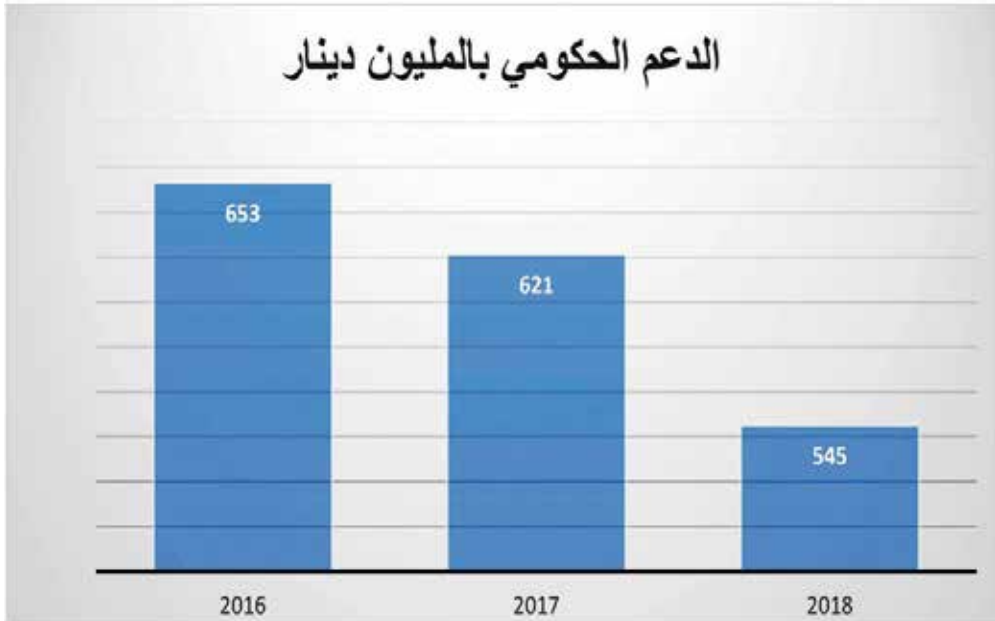
رابعاً: عجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها

طالما أشارت التقارير الدولية، بأن مسار الاقتصاد في البحرين يسير بشكل كارثي، وأن ذلك ينذر بعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، بما فيها الديون المترتبة عليها، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض درجة الائتمان للاقتصاد، وانخفاض احتياط العملة الأجنبية، وانخفاض قيمة الدينار، وهروب رؤوس الأموال. وبعض ذلك بدأ يتحقق خلال العام ٢٠١٧.

فقد أفاد تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الأخير لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) أن وزارة المالية قد تأخرت في تسديد مستحقات شركة أرامكو مقابل مشتريات الدولة من النفط الخام. وجاء في التقرير أن هذا التأخر تسبب في تكبيد

كما طال التقليل الحكومي صندوق الضمان الاجتماعي، وهو الصندوق الذي يتبع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ويقدم مساعدات شهرية لتسع فئات، هي: الأراامل، الأيتام، المطلقات، المعاقون والعاجزون عن العمل، المهجورات، المستون، أسر المسجونين، الأطفال، والبنت غير المتزوجة.

ولم تورد الحكومة في المذكرات الإيضاحية المدرجة مع مشروع الموازنة أية أسباب لتقليل نفقات بعض البنود المتعلقة ب«الدعم»، الأمر الذي يفتح الباب أمام عدة تكهنات، منها ما تسرب عن وجود توجهات بإعادة النظر في بعض المعايير والشروط المتعلقة باستحقاق بعض أنواع الدعم.



خامساً: عدم قدرة القطاع الخاص على الإيفاء بالتزاماته

المواطنون والقطاع الخاص، سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم أكثر من تأثر بسياسة فرض الضرائب ورفع الدعم وغلاء مواد الإنتاج، فقد تكرر مشهد عدم قدرة بعض المؤسسات الخاصة على دفع ديونها أو دفع رواتب الموظفين مرات عدة خلال العام ٢٠١٧، وقد أعرب الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٧ عن استغرابه من تصاعد ظاهرة الحرمان من الأجور التي طالت مئات العمال، وأشار إلى أنه تلقى شكاوى من عمال لتأخر دفع أجورهم امتدت لعدة شهور. وقال الاتحاد في بيان إنه «التقى بعدة مجاميع من عدة شركات في مبنى الاتحاد لمناقشة سبل حلحلة هذه المشاكل، كما قام الاتحاد العام بالتواصل مع وزارة العمل من خلال اللجنة المشتركة، وكانت هناك وعود من أن تحل هذه المشاكل إلا أن الاتحاد يتفاجئ في كل يوم بأن أعداد العمال الذين يتم تأخير رواتبهم في ازدياد» حسب البيان.

وكذلك اعتصم عدد من المواطنين أمام مبنى وزارة العمل بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧ بمدينة عيسى للمطالبة برواتبهم المتأخرة منذ أكثر من ٤ أشهر. وهذان المثالان ليسا على سبيل الحصر.

الدولة خسائر بقيمة ٧٢٢ ألف دينار، وذلك كفوائد عن التأخر في دفع تلك المستحقات في ميعادها وفقاً للعقد المبرم مع الشركة، الأمر الذي حمل الدولة أعباءً إضافية من الممكن تجنبها في حال الالتزام بسداد المستحقات في الوقت المحدد لها.

كما أن الدولة لاتستطيع تمويل صندوق احتياط الأجيال القادمة، ويواجه صندوق التقاعد عجزاً يفوق ١١ مليار دينار بحريني، فبتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٧ أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروعاً بقانون بسحب مبلغ ٢٠٠ مليون دينار من حساب احتياطي الاجيال القادمة. وبحسب المشروع فإن الحكومة ستسحب ١٠٠ مليون في العام ٢٠١٧، و ١٠٠ أخرى في العام ٢٠١٨. وينص مشروع القانون على وقف تحويل أي مبالغ للصندوق حتى نهاية العام ٢٠١٨، بهدف تغطية عجز الميزانية ووقف تفاقم الدين العام. ووفقاً لقانون الصندوق، فإن الدولة تستقطع دولاراً واحداً، عن كل برميل نفط خام يتم تصديره إلى الخارج لحساب الأجيال القادمة. وبتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٧ أفاد تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعامي (٢٠١٦-٢٠١٧) أن العجز الاكتواري لصندوق التقاعد العام والخاص ارتفع إلى ١٠,٦ مليار دينار في نهاية العام ٢٠١٦، بعد أن كان ٦,٣ مليار دينار في نهاية ٢٠١٢، أي بزيادة مقدارها ٧٣٪.

سادساً: تراجع الموقع المالي وتصنيف الائتمان

الأصول الخارجية، مع احتياطات رسمية تغطي مدفوعات الحسابات الجارية لأقل من شهر واحد، حيث شهدت السنوات الأخيرة انخفاض حاد في احتياط الأصول الأجنبية، وعجز في الميزانية لسنوات متتالية، وعدم وجود ثقة بتحسين الاقتصاد قريباً بسبب الأزمات الداخلية و الفساد وسوء الإدارة، وغياب الشفافية حيث تتسائل وكالات التصنيف الائتماني عن السر وراء صعود الدين العام بسرعة أكبر مما يستدعيه سد العجز المالي للحكومة.

Grade	Moody's	S&P	Fitch
Prime	Aaa	AAA	AAA
High grade	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA-	AA-
Upper medium grade	A1	A+	A+
	A2	A	A
	A3	A-	A-
Lower medium grade	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB-	BBB-
Non-investment grade speculative	Ba1	BB+	BB+
	Ba2	BB	BB
	Ba3	BB-	BB-
Highly speculative	B1	B+	B+
	B2	B	B
	B3	B-	B-
Substantial risks	Caa1	CCC+	CCC+

نتيجة للمشاكل البنوية في الاقتصاد البحريني، وتفاقم مشاكل الدولة فقد تم تخفيض التقييم الائتماني للبحرين عدة مرات خلال السنة، فبتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٧ أصدرت وكالة ستاندرد أند بورز الائتمانية تقريراً خفضت فيه نظرتها المستقبلية للائتمان السيادي في البحرين من مستقرة إلى سلبية، وذلك بسبب تراجع الموقف المالي والخارجي وأكدت تصنيفها عند «BB-/B». وقالت الوكالة إن النظرة السلبية تعكس حقيقة إن صافي الأصول الخارجية للبحرين قد يتراجع ليصبح غير كاف لتخفيف الآثار السيئة لتقلب أسعار النفط، واحتمال انخفاض احتياطات النقد الأجنبي، وإمكانية أن يتجاوز الدين الحكومي العام الصافي التوقعات المرسومة.

وبتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٧ خفضت وكالة موديز يوم الجمعة التصنيف الائتماني للبحرين من (Ba2) إلى (B1) وأبقت على النظرة المستقبلية عند سلبية. وقالت موديز إن المحرك الرئيسي لخفض التصنيف الائتماني هو الاعتقاد بأن الوضع الائتماني للحكومة البحرينية سيستمر في الضعف على نحو ملموس في الأعوام المقبلة.

هذان التصنيفان يعيان أن الاقتصاد البحريني في خانة "السليبي"، حيث يعاني من ضعف

Rating Moody's Bahrain							
Long Term Rating				Short Term Rating			
Foreign Currency		Local Currency		Foreign Currency		Local Currency	
Date	Rating (Outlook)	Date	Rating	Date	Rating	Date	Rating
2017-07-28	B1 (Negative)	2017-07-28	B1				
2016-05-14	Ba2 (Negative)	2016-05-14	Ba2				
2016-03-04	Ba1 (Under Review)	2016-03-04	Ba1				
2015-04-16	Baa3 (Negative)	2015-04-16	Baa3				
2013-09-18	Baa2 (Negative)	2013-09-18	Baa2				
2013-06-14	(Under Review)	2011-05-26	Baa1				
2011-05-26	Baa1 (Negative)	2010-08-23	A3				
2011-02-23	(Under Review)	2007-07-25	A2				
2010-08-23	A3 (Stable)	2006-10-04	A3				
2009-01-06	(Negative)	2002-08-15	Baa1				
2007-07-25	A2	1999-03-30	Baa3				
2007-07-24	(Stable)						
2006-10-04	A3 (Positive)						
2006-08-07	(Under Review)						
2003-12-11	Baa1						
2003-11-15	(Stable)						
2002-08-15	Baa3						
1996-01-29	Ba1						

سابعاً: انخفاض احتياط العملة الأجنبية ونزوح رؤوس الأموال

كشفت ميزانية البنك المركزي في البحرين للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ "هبوطاً حاداً في احتياطات العملة الأجنبية"، عند مستوى ٢,٤ مليار دولار، انخفاضاً من ٦,١ مليار في ٢٠١٤، والذي لم يكن يكفي لشهرين من الواردات، وفي الوضع الطبيعي فإن احتياط العملة الأجنبية يجب أن يغطي ٣ إلى ٦ أشهر من الواردات في الحد الأدنى. ومن المتوقع أيضاً استقرار إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، عند مثل المستوى خلال العام ٢٠١٨.

ومن المرشح أن لا يتحسن التصنيف الائتماني للبحرين قريباً بفعل غياب استراتيجية واضحة للإصلاح الاقتصادي، وتوقعات بالعجز في الموازنة لسنوات قادمة، ومن المتوقع أن يبقى العجز في موازنة البحرين في خانة العشرات في ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وعدم قدرة النفط وحده، وحتى لو طرأ تحسن في أسعاره على معالجة مشكلة العجز في الموازنة. هذا ولم يفلح عامل تلقي مساعدات خارجية، من السعودية والإمارات وغيرهما، في تحسن تصنيف البحرين في موقع أفضل.

على أسعار الفائدة في البحرين في تصريح قال فيه «إنه قد يتعين على البحرين رفع أسعار الفائدة بالسوق لحماية عملتها» وحثها «ألا تدع البنك المركزي يقرض المال لتغطية عجز الميزانية الحكومية».

تصريح صندوق النقد الدولي وتحذيره من انخفاض قيمة العملة البحرينية لا يصدر إلا تعليقا على الأوضاع الاقتصادية الحرجة، وذلك بعد ارتفاع الدين العام لأرقام قياسية، وهجرة رؤوس الأموال، وانخفاض احتياطات العملة الأجنبية، واستمرار الدولة في الاقتراض من البنك المركزي، وهي سياسة غير حكيمة لأنها تغذي التضخم وتقوض العملة.

ويحتفظ البنك المركزي البحريني بودائع من الذهب، تراجعت بنسبة ٧٥٪ منذ عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٢٢ مليون دينار بحريني (١,٩ مليار دولار) فقط في العام ٢٠١٧. وما يمنع انخفاض قيمة العملة مقارنة بالدولار هو حزمة المساعدات من دول كالسعودية والإمارات، وهي مساعدات غير مريحة، من ناحية شحها مقارنة باحتياجات الدولة، وتوقيتها حيث تعطى بشكل دوري وبالتسيط، ومن ناحية اشتراطاتها السياسية، ولذلك فإن السلطة الخليفة تكافح من أجل المحافظة على مستوى صرف العملة البحرينية بالنسبة للدولار، ومن المرشح ألا يستطيع البنك المركزي الحفاظ على مستوى صرف العملة

يرجع انخفاض احتياط العملة الأجنبية لأسباب منها تراجع أسعار النفط، حيث تبيع الدولة نفطها بالدولار الأمريكي، ونزوح رؤوس الأموال الأجنبية من البنوك الاستثمارية والمشاريع نتيجة لاهتزاز البيئة الاقتصادية والمالية في البحرين.

للتعويض عن انخفاض أسعار النفط فإن الدولة تتجه لزيادة فروق سعر الفائدة مع الولايات المتحدة تدريجيا عن طريق زيادة إصدارات الأوراق المالية الحكومية، رغبة في كبح نزوح رؤوس الأموال وإعادة بناء الاحتياطات، إلا أن هذه السياسة قصيرة الأمد، وهناك حد لمتسوى ارتفاع نسبة الفائدة بشكل معقول، وهي تستتبع أيضا زيادة أسعار الفائدة على الدين العام، مما يضيف ثقلا إضافيا على موازنة الدولة، وفي حقيقة الأمر فإن الدولة تظهر عدم قدرتها على إنعاش احتياط العملة الأجنبية على المدى المنظور باستخدام الوسائل الصحيحة، مثل تنويع الإنتاج والصادرات، وكسب ثقة المستثمرين والبنوك الدولية، والتي أصبحت تقيم الوضع المالي والاقتصادي في البحرين بأنه غير مستقر.

ثامناً: احتمال انخفاض قيمة العملة

بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٧ نشرت وكالة رويتر الخبرية تقريرا بأن صندوق النقد الدولي علق

الدين العام، وفوائده، حيث أن الفوائد السنوية المترتبة على الدين العام فقط ستصل ٥٠٠ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٨، ولا يوجد برنامج لتنويع وتحسين موارد الدولة والتحكم بالمصروفات وإعادة ترتيب أولوياتها على المدى المنظور لحل مشكلة الدين العام لوحده، فضلا عن مشاكل الاقتصاد الأخرى.

هذا في وقت قد رفعت فيه الدولة سقف الدين العام لمستوى غير مسبق، عندما أقرت قانونا برفع سقف الاقتراض إلى ١٣ مليار دينار ما يشكل أكثر من ٨٠٪ من إيرادات الدولة، وهذا يعني أن الدين العام مرشح لزيادة فلكية أخرى، وإن فوائد الدين العام قد تصل إلى مليار وثلاثين مليون دينار بحريني، ما يشكل ٢٢ في المائة من إجمالي الإيرادات للعامين.

كما أن أرقام الإيرادات والانفاقات المعنلة في الموازنة الحالية قد تشهد فوارق غير متوقعة خلال السنوات القادمة، في ظل السيولة الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، فجميع الإجراءات التقشفية والضرائب وزيادة مستوى الدين العام لم يمكنها أن تقدم حلول ناجعة في الوضع الحالي، فكيف لو مرت المنطقة بأزمات اقتصادية عالمية أو بأزمات عسكرية إقليمية!

بالنسبة للدولار، عند استمرار الوضع على ما هو عليه أو تدهوره.

نظرة نحو المستقبل

هناك مشاكل بنيوية عميقة في الاقتصاد البحريني، وترتبط جذور المشكلة الاقتصادية بالوضع السياسي والأمني القائم، والفساد المستشري، ونظام الحكم الشمولي الذي يسخر الاقتصاد لخدمة العائلة الحاكمة ومصالحها الضيقة على حساب مصالح الوطن، كما أن هناك غياب للبرامج والخطط الواضحة لمعالجة مشاكل الإنتاج وألويات الصرف والدين العام المترتب على البحرين، والافتقار لخارطة طريق واضحة تعالج هذه المشاكل وتحقق الاستقرار وخطط التنمية، خاصة في ظل المرور بنفق اقتصادي مظلم يتطلب حلولاً جذرية.

تظهر سياسات الدولة لمعالجة مشاكل الاقتصاد خلال العامين الفائتين أنها غير مجدية، فرفع الدعم عن المشتقات النفطية، وبعض البضائع والخدمات، وفرض الضرائب والرسوم، وبيع الصادرات المعدنية بمستويات أكبر، وغيرها، هي خطوات بسيطة أمام مشاكل اقتصادية كبيرة وبنيوية، ولن تستطيع سداد دين يبلغ ١٠ مليارات دينار، فإذا كانت الضرائب والرسوم تولد فقط ٢٠٠ مليون دينار، فهي غير كافية لدفع التزامات

نظرة دولية

عزى البنك في تقريره الوضع الاقتصادي السيء الذي تعاني منه البحرين، إلى عدم وجود خطة جديرة بالثقة لتحسن الأوضاع المالية خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي ساهم في اللجوء إلى السندات الدولية، واعتبر أن الأموال التي جرى تخصيصها لتنويع مصادر الدخل لم تحقق الفائدة المرجوة منها، وإن هناك تقدماً في القطاعات غير النفطية مثل البنية التحتية، لكن العائد على الاستثمار في هذه القطاعات منخفض مقارنة بالأموال الهائلة التي جرى تخصيصها. كما اعتبر أن الدولة ليس لديها سياسة مالية تخص المصروفات الحكومية، وأن الاقتصاد يقع تحت هيمنة الدولة بشكل كلي، وأن الدولة لا تملك وسائل وخيارات متعددة، وتفتقر إلى ثقافة الادخار.

يذكر أن بعثة صندوق النقد الدولي قد توقعت في مراجعتها التي أجرتها في أغسطس 2016 لاقتصاد البحرين، تراجع معدلات نمو الاقتصاد البحريني إلى 2,3٪ في 2017، و 1,6٪ في 2018. وحذرت بعثة الصندوق، التي زارت المنامة، من احتمال مواجهة البلاد صعوبة في المحافظة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار وسط استمرار ضعف أوضاع المالية العامة في البحرين وتراجع ثقة المستثمرين هناك. وقال التقرير، الذي جاء في أعقاب مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد،

تطرح في أوساط المنظمات والمؤسسات الاقتصادية علامات استفهام حول مستقبل الاقتصاد البحريني في أعقاب التحذيرات الأخيرة الصادرة من صندوق النقد الدولي ووكالات تصنيف غربية، حيث دخلت البحرين في الآونة الأخيرة في ضائقة مالية حقيقية ربما تتفاعل إلى أزمة تضطرها إلى خفض سعر صرف الدينار خلال الأشهر المقبلة، فموقع بلومبيرغ الإقتصادي أورد عن محللين اقتصاديين أواخر العام 2017 بأن هناك 7 دول في العالم تعتبر الأكثر عرضة لخطر التصنيف في حالة «العجز عن تسديد الديون»، من بينها البحرين.

وفي تقرير مماثل أوردته Bank of America Merrill Lynch، في أغسطس 2017، وسلط الضوء على واقع الاقتصاد البحريني الذي عانى من أزمة هبوط أسعار النفط بتراجع قوي في الاحتياطيات النقدية وارتفاع الدين العام وصولاً إلى 8,9 مليارات دينار في الربع الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها 3٪ عن الفترة المماثلة من العام الذي سبقه. فقد توقع Bank of America Merrill Lynch أن يبقى الوضع الاقتصادي للبحرين دون تحسن بالفترة المقبلة، وأقر بحاجة البحرين لإصلاحات كبيرة لاستعادة الاستدامة والتنمية الاقتصادية.

إنه رغم تنفيذ البحرين تعديلاً كبيراً في المالية العامة، فإن انخفاض أسعار النفط وصل بعجز الموازنة إلى ١٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما ارتفع الدين الحكومي إلى ٨٢٪ من الناتج المحلي.

في ظل هذه الحقائق فهناك ٨ توقعات قادمة للاقتصاد البحريني، على المدى المنظور:

- التضخم والغلاء
- مزيد من الضرائب
- مزيد من رفع الدعم الحكومي لسلع وخدمات حيوية
- ضغط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيلجأ العديد منها للخروج من السوق
- نزوح رؤوس الأموال
- انخفاض قيمة العملة المحلية
- اتساع الطبقة الاقتصادية في المجتمع
- تزايد حدة الصراع السياسي بين الشعب والنظام الحاكم

المشهد الأمني 2017

بالعاصمة المنامة.

وقال أيضا: «نحن قلقون من ما تواجهه البحرين من الإرهابيين وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدي في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأن الإرهاب سيقضى على الجميع».

التحديات الأمنية

خلايا مدربة وأدوات متطورة: غالباً ما تعلن الأجهزة الخليفة عن وجود خلايا مسلحة ومدربة تقوم بالهجوم على مرتزقتها، ونصب الكمائن لهم، باستخدام أدوات ولوازم ذات مواصفات عسكرية، من أسلحة، ومتفجرات لاتوفر عادة إلا عند الدول أو التنظيمات المسلحة الكبيرة.

انتشار ثقافة المقاومة وصغر الجغرافيا: تتعمق أزمة النظام الأمنية من خلال تحول المقاومة إلى ثقافة شعبية في ظل انسداد آفاق التعايش والحلول السياسية بين الشعب والنظام الخلفي، كما أن صغر مساحة البحرين الجغرافية تجعل أي عمل مقاوم يقوم به الشعب أو أي إجراء أمني من قبل النظام يترك أثره المباشر والغير مباشر على مجمل الجغرافيا.

شهدت سنة ٢٠١٧ اهتزازاً في الصورة الأمنية للأجهزة الخليفة، حيث بدأت السنة بعدة عمليات نوعية، منها بتحرير ١٠ من الأسرى في سجن جو في عملية «سيوف الثأر» والتي تمت بقيادة الشهيد رضا الغسرة من داخل السجن، وكانت عملية معقدة في التخطيط والتنفيذ، ومقتل الضابط الحمادي، واختتمت السنة بأربعة عشر عملية نوعية ضد المرتزقة، مما حدا برئيس الوزراء الخلفي بالتصريح في تاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧ بأن البحرين تمر بتحديات أمنية واقتصادية غير اعتيادية، وهو اعتراف نادر، يكشف عمق الأزمة التي يعيشها النظام جراء الوضع السياسي والأمني والإقتصادي الداخلي، حيث دأب النظام مراراً في الماضي على تجاهل التحديات، مدعيًا السيطرة على الأمور، وذلك لطمأنة الجبهة الداخلية له، ولجذب رؤوس الأموال.

كما صرّح السفير البريطاني لدى البحرين سايمون مارتن: «نحن قلقون مما تواجهه البحرين من الإرهابيين، وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك، وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدياً في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأن الإرهاب لا صديق له، كما نرفض تهديدات إيران للبحرين ودول الخليج»، وصرح بذلك خلال مؤتمر صحفي عقده السبت ١ أبريل ٢٠١٧ في مقر السفارة

بنك أهداف مفتوح على كل الاحتمالات: أهداف الخلايا والسرايا المسلحة في البحرين اقتصرت في الماضي على المرتزقة ودورياتهم، إلا أن تطور الاستهداف إلى بنك أهداف جديدة من مسؤولين كبار ومؤسسات ومنشآت اقتصادية يبقى احتمالاً قائماً مادام الصراع بين الشعب والنظام قد كسر الخطوط الحمر، وأصبحت المعركة مفتوحة على كل الاحتمالات.

السيولة الأمنية والجغرافية: هناك تحد آخر يكمن في تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية في دول الجوار والمنطقة، والأزمات بين دول الخليج نفسها، وبين دول الخليج والجمهورية الإسلامية، وكذلك تطورات حرب اليمن والأزمة في سوريا، واحتمال اندلاع حرب إقليمية بين محور المقاومة والمحور الصهيوني الأمريكي، مما يعني أن احتمال نشوء حرب ما في المنطقة قائم، وإن نشوء هكذا حرب سيخلق سيولة أمنية وجغرافية ستشكل تهديداً للأنظمة القائمة، واستقرارها، وشكلها.

التحديات الأمنية الافتراضية عبر شبكات التواصل الاجتماعي: هناك تضيق في فجوة المعرفة التقنية بوسائل الشبكة الافتراضية، مما جعل المعارضة والتشكيلات المسلحة قادرة على أن يكون لها موقع للتأثير في اتجاهات الرأي العام، بسبب انتشار شبكات التواصل الاجتماعي التي أتاحت فضاءً واسعاً

لزرع وتغيير الأفكار، وتنمية الفكر الإيديولوجي المقاوم. في البحرين هناك ٥٥,٨٪ من السكان معظمهم لا تتجاوز أعمارهم ٣٥ عامًا، وهم يستخدمون الإنترنت ويتفاعلون معه على مدار الساعة، مما يعكس أهمية وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت بالنسبة للدولة والمعارضة خلال السنوات القادمة. وقد فرض هذا المشهد تحدياً أمنياً للنظام الخليفي ألقى بظلاله على المشهد الأمني خلال عام ٢٠١٧.

قلق أمريكي وبريطاني

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٧ تقريراً مطولاً عن البحرين، كتبه الصحافيان Souad Mekhennet و Joby Warrick، جاء فيه أن المحققين البحرينيين شكوا في قدرات عصابة معروفة برمي عبوات المولوتوف، وذلك بعد اكتشاف مجمع تحت الأرض أنشئ أسفل منزل، لا يمكن رؤيته من الشارع، ولا يمكن الدخول إليه إلا من خلال باب يقع تحت خزانة في مطبخ.

وكانت المفاجأة أن الشرطة وجدت آلات خراطة ومضاغط هيدرولوكية لصناعة قذائف تخرق المدرعات، بالإضافة إلى صناديق من متفجرات «سي ٤»، وبإمكانها إغراق سفينة حربية.

وقال المحققون البحرينيون في تقرير قُدم إلى

أما الفترة من فبراير عام ٢٠١١ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، فقد سجلت وقوع (١٩) ضحية وحوالي (٢٥٠٠) مصاب، بمعدل (٥٠٠) مصاب كل عام، من بينهم (١٨٥) بإصابات تسببت بعجز دائم، إلى جانب تضرر العشرات من مركبات الشرطة.. ويتضح من خلال المقارنة بين هذه الأرقام أنه في الوقت الذي شهد فيه عام ٢٠١٦ انخفاضًا ملحوظًا في عدد ضحايا العمليات الإرهابية من قوات الشرطة مقارنة بالفترة السابقة؛ فإن عام ٢٠١٧ شهد عودة النسب إلى ما كانت عليه منذ ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٥ لجهة عدد ضحايا الشرطة، وهذا يعكس حقيقتين، الأولى: تطور الأدوات المستخدمة في العمليات الإرهابية من سنة إلى أخرى، والثانية: محاولة الجماعات الإرهابية وداعميها الخارجيين إضعاف الدولة بإثارة الفوضى.

زرع الخلايا الإرهابية؛ حيث كشفت القوات الأمنية خلال عام ٢٠١٧ عن (١٢) خلية ذات ارتباطات إقليمية خطت لاستهداف شخصيات عامة وحافلات شرطة، والقيام بعمليات تخريب، في حين تم الكشف عن (٦) خلايا خلال عام ٢٠١٦. وتشير الإحصائيات منذ عام ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٥ إلى أن عدد

مستولين أميركيين وأوروبيين في خريف ٢٠١٦، أن هذه الموجودات لم تُرى في البحرين من قبل، وأنها تشير إلى تطور في القدرة التسليحية، وأنها بذلك تغير قوانين اللعبة.

واطلعت «واشنطن بوست» على هذا التقرير السري، والذي يشرح جانبًا من عدم اطمئنان أجهزة الاستخبارات الغربية لما يجري في البحرين، والتي تعتبر من الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج، وهي مقر للأسطول الخامس الأميركي.

بعد ٧ أعوام من بداية الثورة، فإن المسؤولين الغربيين والأميركيين يرون الآن خطورة تتصاعد، حيث ضم التقرير تفاصيل وصور كثيرة لعمليات الكشف عن أسلحة ومتفجرات اكتشفتها الأجهزة الأمنية في البحرين في عدة مناطق خلال الآونة الأخيرة، وقد قالت الصحيفة أن ثلاثة مسؤولين أمنيين أميركيين فحصوا ما تم تقديمه من أدلة.

أرقام من البيئة الأمنية

حسب أرقام موثقة من تقارير وزارة الداخلية نفسها، والتي تعكس حجم الأزمة الأمنية:

- الاعتداءات على رجال الشرطة؛ حيث أسفرت خلال عام ٢٠١٧ عن استشهاد (٤) وإصابة (٢٤)، فيما شهد عام ٢٠١٦ استشهاد فرد واحد وإصابة (٦) آخرين،

مراسيم الحاكم حمد بن عيسى آل خليفة
 قلق النظام الخليفي من التطورات الأمنية اتضح في حوالي (٣٠) تصريحًا صدرت من حمد نفسه خلال عام ٢٠١٧، تتناول الموضوع الأمني، حيث صدّق في ١٩ مارس ٢٠١٧ على اتفاقية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموقعة في القاهرة، وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧ أصدر مرسومًا بقانون رقم (٣٦) بتعديل المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١؛ بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومع تعاضم الشعور بالخطر صادق على التعديلات الدستورية التي تسمح بمحاكمة مواطنين أمام المحاكم العسكرية، وكذلك أصدر قانونًا خاصًا بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

خطوات مجلس الوزراء

استحوذ الموضوع الأمني والسياسات الأمنية على حوالي ٤٤٪ من اجتماعات مجلس الوزراء، والتي ركزت على تطوير المنظومة الأمنية، ورفع قدرتها وتحسين أدائها، وتعزيز استخدامها للآليات الأمنية بالتنسيق مع جميع مؤسسات الدولة؛ وقرر المجلس في اجتماعاته إدراج ٩١ فردًا و٢٤ جهة في قائمة الإرهاب.

الخلايا التي تم كشفها وصل إلى (١٨) خلية، ويتضح من هذه الأرقام أنه رغم تعاون القوى الخارجية مع الجماعات الإرهابية بالداخل لزرع المزيد من الخلايا خلال عام ٢٠١٧ والتي وصل عددها إلى الضعف مقارنة بعام ٢٠١٦ وثلاثة أضعاف خلال الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، فإنها تدل في الوقت ذاته على يقظة قوات الأمن التي نجحت في توجيه ضربات استباقية لهذه الخلايا ووآد مخططاتها وشل حركتها.

إجراءات النظام الخليفي وداعميه لمواجهة التحديات الأمنية

الحفاظ على الهدوء والظهور بمظهر الدولة المستقرة هو أولوية لدى النظام الخليفي، ويمكن الجزم أن أولوية الأمن لدى النظام الخليفي هي أكبر من أولوية الاقتصاد، فالنظام الخليفي أصبح يواجه مقاومة مقتدرة وتملك أدوات مؤثرة، وقادة على استخدام التقنيات الحديثة بدءًا من الحواسيب حتى الأجهزة التي تعمل عبر الأقمار الصناعية، وأضحت قادرة على فهم المعادلات السياسية واستغلال الثغرات الاقتصادية وممارسة الدور الثقافي وغيره لتحقيق الأهداف.

إجراءات وزارة الداخلية

١. أقامت وزارة الداخلية بدورات وصل عددها إلى ١٦ دورة خلال العام ٢٠١٧ لتأهيل عناصرها في المجال الأمني.
٢. إعداد برنامج لتأهيل العاملين في شعبة مسرح الجريمة مع أحد المعاهد البريطانية، مدته أربع سنوات في تخصصات مختلفة كالتعامل مع الأثر، ورفع الآثار وتصوير موقع الحدث، ووضع جهاز لاسلكي فوق السفن الصغيرة عند دخولها المياه المحلية، وإنشاء قاعدة بيانات للبصمة الوراثية.
٣. تكثيف اللقاءات مع مجلس النواب السوري والبالغة عددها (٩) لقاءات خلال عام ٢٠١٧ لتباحث سن قوانين بمقاسات السلطة.
٤. تفعيل العلاقات العامة مع أطراف في المجتمع:
٥. التنسيق مع الجيش، حيث جرى تبادل الزيارات وعقد اللقاءات بين قيادات في الجيش و وزارة الداخلية والحرس الوطني، والتي وصل عددها إلى (٦٤) لقاءً خلال العام ٢٠١٧.

زيادة الدعم اللوجستي والمالي للأجهزة الأمنية الخليفة

لا توجد أقام دقيقة عن حجم التجهيزات اللوجستية والدعم المالي الذي تحظى به وزارة الداخلية الخليفة والأجهزة المرتبطة بها، كجهاز الأمن الوطني، إلا أن التالي هي أمثلة، ليست حصرية:

- بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٧ نقل موقع «آي أتش أس» العسكري عن موقع فرص التجارة الفيدرالية (FBO) التابع لحكومة الولايات المتحدة وجود إخطارين بتاريخ ١١ و١٢ أبريل ٢٠١٧ يُظهران طلب البحرين ٥ زوارق دورية سريعة للقوات البحرية من نوع «إم كي الخامس» Mk V، تستلمها

- القيام بزيارات ميدانية للمحافظات من قبل وزير الداخلية نفسه؛ حيث دأب وزير الداخلية على متابعة سير العمل فيها، والعمل على وجود قواعد للمعلومات والبيانات لدي المحافظات للمساعدة في اتخاذ القرارات الأمنية، وطلب تقارير دورية عن مدى تواصل الأهالي بإدارات

ومشاركة وزير شؤون الدفاع خلال نوفمبر 2017 في اجتماع وزراء دفاع ما يسمى بالتحالف الإسلامي العسكري بالرياح. كما قامت وزارة الداخلية خلال العام 2017 باستضافة وتنظيم (15) فعالية أمنية إقليمية ودولية، ومثال على ذلك فقد رعت بريطانيا بتاريخ 19 مايو 2017 اجتماعاً أمنياً ضم "المختصين" في مجال المتفجرات بدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الاجتماع الذي جاء تنفيذاً لقرار صدر عن القمة الخليجية التي عُقدت في المنامة بحضور رئيس الوزراء البريطانية تيريزا ماي.

وخلال الاجتماع كرر الحسّن مزاعم النظام بشأن وقوف إيران وراء "تسليح وتدريب" البحرينيين، وتعهد الحسّن الاستناد على مواقف الولايات المتحدة المعادية لإيران، وخاصة بعد مجيء دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

تحصيل قرارات دول كبرى: بناء على طلب البحرين أدرجت الخارجية الأمريكية في مارس 2017 شخصين من المعارضة في قائمة الإرهاب الأمريكية، بتهمة الانضمام إلى «سرايا الأشتري»، وفي بريطانيا قرر البرلمان البريطاني في ديسمبر 2017 تصنيف 7 تنظيمات معارضة منها «سرايا الأشتري» و«سرايا وعد الله» و«سرايا المختار» كمنظمات إرهابية.

عقد التمارين المشتركة: فقد شاركت الأجهزة

خلال العام. وأظهرت بيانات وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأميركية أنّ البحرين طلبت زورقين في 2014 و 3 في 2016.

• بتاريخ 13 أكتوبر 2017 ذكرت مصادر حكومية بأن الحكومة قد خصصت أكثر من 68 مليون دينار لما يسمى بجهاز الأمن الوطني.

دور المجلس النيابي السوري في تشريع القوانين الأمنية

عمل المجلس النيابي السوري على تمرير العديد من القوانين الأمنية بمقاسات السلطة، لتقنين القمع والإرهاب الحكومي، حيث تم سن (26) قانوناً، في المواضيع الأمنية خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع (الممتد من أكتوبر 2016 حتى يوليو 2017).

الجهود الخارجية

المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الأمنية الخارجية: فقد شاركت الأجهزة الخليفة في (25) اجتماعاً أمنياً، منها (13) اجتماعاً على المستويين الخليجي والعربي، و (12) اجتماعاً مع جهات أمنية أمريكية وبريطانية، وعلى رأسها مشاركة وزير الداخلية في اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس مارس 2017،

العمليات البحرية الإقليمية. وقال الموقع إنَّها ستصبح سفينة حربية قادرة على القيام بمهام هجومية جديدة في الشرق الأوسط. وستصبح سفينة بولر في منطقة القيادة المركزية على مدى السنوات الخمس المقبلة، ضمن الأسطول الأمريكي الخامس، مع طاقم يحوي أكثر من ١٠٠ جندي من البحارة الأمريكي على متنها، وأقل من ٥٠ مدنيًا، وقال الملازم لورين شاتماس، المتحدث باسم البحرية الأمريكية، إنَّه «نظرًا لأن المحيط الأمني أصبح أكثر سرعة وتعقيدًا، وتنافسًا بشكل متزايد، فإن البحرية بحاجة متزايدة إلى الحصول على سفن حربية أكثر تنوعًا في أرجاء العالم».

تعزيز «الدبلوماسية الأمنية»، وتعني إعطاء السلك الدبلوماسي الأمريكي والبريطاني نفوذًا في القرارات الأمنية، فبتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ رشح دونالد ترامب الدبلوماسي جاستين هيكس سيبيريل سفيرا جديدا في المنامة خلفا لويليام روبيك. والسفير الجديد في المنامة يحمل «خلفية أمنية والاستخباراتية»؛ ومن المرشح أن يؤدي السفير الجديد «أدوارا أمنية في مواجهة الثورة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من ٧ سنوات»، وجاء تعيينه «متسقاً مع السياسة الأمريكية الجديدة التي لا

الخلفية في (١٠) تمارين مشتركة، منها تمارين «جسر ١٨»، «وخليج السلام ٦»، و«حمد ٢».

الاستفادة من الخبرات والقدرات الأجنبية: استطاع النظام أن يحصل على إمكانات تقنية ولوجستية وتدريب من داعميه، وعلى رأسهم الإدارتان الأمريكية والبريطانية، وتمثل ذلك في:

- مشاركة الخبراء الأجانب في غرف العمليات، وإدارة عمليات التحقيق والتعقب.

- توفير برامج التجسس والتعقب على الإنترنت والاتصالات الصوتية.

- الاعتماد على التواجد العسكري الأجنبي في المياه الإقليمية لتوفير شبكة حماية للحدود البحرية. فبتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٧ كشف موقع «ستارز أند سترايبز» عن تكليف البحرية الأمريكية لقاعدة بحرية متنقلة جديدة في المياه الإقليمية للبحرين. ويبيّن الموقع أن قاعدة بحرية جديدة عائمة تحمل اسم «المارين» بدأت مهامها في البحرين. وقال الموقع إن القاعدة التي تُدعى «لويس بورويل» هي قاعدة بحرية استكشافية مع سطح كبير يتم استخدامها لإطلاق طائرات الهليكوبتر والمركبات الهجوم البرمائية وغيرها من السفن الصغيرة لدعم

داخلية النظام سيفشل قطعاً في تحقيق الأمن في ظل انهدام فرص التعايش والحل السياسي بين الشعب والنظام، واتجاه الأمور للحسم، وانتشار ثقافة المقاومة والتضحية، ونشوء جيل جديد من المناضلين والمقاومين من رحم المعانات الشعبية، وامتلاك الشعب لوسائل قوة جديدة، منها المعرفة والحكمة والأدوات اللازمة لإدارة الصراع الأمني مع النظام الخليفي المرتكب لكل جريمة وجريرة.

تؤمن بحقوق الإنسان، وترجّح المصالح التجارية مع الأنظمة القمعية على أي أمر آخر، وهو ما أفصح عنه ترامب شخصياً حينما التقى الحاكم الخليفي حمد عيسى في السعودية خلال القمة الأمريكية "الإسلامية" في الرياض شهر مايو ٢٠١٦.

نظرة نحو الأمن الداخلي في المستقبل

من المرشح أن يفشل النظام الخليفي في تحقيق الأمن الداخلي للوطن ولرموزه ورجاله، لأن مفهوم الأمن الذي لا يفهمه الخليفيون جيداً هو أبعد من برامج القمع، والنجاح في كشف الخلايا المسلحة، فالأمن لا يتحقق بعيداً عن «الأمن السياسي»، والمتمثل في نظام سياسي شرعي يحتضنه الشعب ويدافع عنه، والحفاظ على الكيان السياسي الشرعي للدولة، ولا يمكن تحقيقه بعيداً عن مفهوم «الأمن الاقتصادي» بخلق الاقتصاد الإنتاجي، وبالحفاظ على قدرة الدولة على تنمية الاقتصاد الوطني، والاكتفاء الذاتي، فضلاً عن توفير كافة الاحتياجات والخدمات الضرورية للمواطنين، وحماية مصالحهم الاقتصادية ضد الغلاء وغيره، وتحقيق الرفاهية ورغد العيش، كما لا يمكن تحقيق الأمن للدولة بعيداً عن «الأمن الاجتماعي»، وتماسك المجتمع وحفظ هويته ضد مخططات التجنيس والتغريب الهدامة، فنظرية «الأمن الوقائي الاستباقي»، الذي أعلنت عنه وزارة

**التقرير الحقوقي
2017**

٨٨ تحقيق بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت

٤ حالات فصل عن العمل بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت

٢ حالات إسقاط جنسية بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت

٢٨٦ معتقل في يوم الهجوم على اعتصام الدراز

١٥ شهيد، ١٢ منهم بالرصاص الحي

١٤ خكما بالإعدام

١٧٥ توصية يعتمدها مجلس حقوق الإنسان ضد النظام الخليفي.

٨٢ دولة تنتقد وضع حقوق الإنسان في البحرين

١٥٥ مواطنا أسقطت عنهم الجنسية، ليصل عدد المسقطه عنهم الجنسية ٥٠٦ مواطنا.

تعتبر المعارضة في البحرين من أنشط المعارضات على مستوى المنطقة والعالم، في تواصلها مع العالم، والمؤسسات الدولية الحقوقية والأممية، واستطاعت طوال سنوات من رصد وتوثيق أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بشكل دقيق وحرفي، والحصول على إدانات حقوقية، وتقارير حقوقية تدين ملف أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، من أبرز المؤسسات ذات الشأن، مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وغيرهما.

أرقام من التقارير الحقوقية الموثقة خلال العام ٢٠١٧

١٥٦ اعتداء بالغازات السامة والرصاص الانشطاري.

١١٧ حملة اعتقالات جماعية

٥٠٠ مواطن تقريبا في سجون النظام

١٤٠ حكما قضائيا على خلفيات سياسية، الحكم الواحد قد يشمل عدة أشخاص.

٢٢ حكما قضائيا بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت

١١ اعتقال بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت

لمكافحة نشاط المعارضة ونجاحاتها على الصعيد الحقوقي عمل النظام على ثلاثة أمور:

١. خلق مؤسسات حقوق إنسان سورية، كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الممولة والمعينة رئيسها من قبل النظام نفسه، وإجراء تغييرات قشرية للالتفاف على توصيات مؤسسات حقوق الإنسان الدولية، كنصب كامرات مراقبة في أروقة بعض السجون، بدعوى مراقبة الانتهاكات المحتملة بحق السجناء.

٢. تشكيل وإرسال وفود حكومية للمشاركة في فعاليات منظمات حقوق الإنسان، لنقل وجهة النظر الحكومية، ولتلميع صورة النظام، وغالبا ما يعمد النظام لتضمين وفودها بعض المعممين، وبعض الشيعة من الموالات، لتكذيب ادعاءات وتقارير المعارضة السياسية.

٣. قمع الأصوات الحقوية، وتعذيب وسجن الحقوقيين، وترهيبهم لكي يوقفوا نشاطهم الحقوقي، ومثال على ذلك اعتقال وتعذيب الناشطة ابتسام الصايغ، وسجن الحقوقي والمعارض البارز نبيل رجب.

مسلسل استهداف الناشطين خلال السنة
جاء استخدام النظام الخليفي لهذه الوسائل متزامنا وفي خط متوازي، إلا أن سجن وتعذيب الحقوقيين قد أخذ منحى تصاعدي كبير خلال العامين الأخيرين، ولم يقتصر قمع النظام وإرهابه على ناشطي الداخل، بل طال عائلات الناشطين في الخارج، والذين لا يستطيع النظام الوصول لهم. فبتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧ تم استدعاء واعتقال عدد من أفراد عائلة الناشط الحقوقي السيد أحمد الوداعي، وكان ذلك على خلفية زيارة مرتقبة للحاكم الخليفي حمد عيسى إلى بريطانيا، وسعي النظام للضغط على النشطاء البحرينيين في لندن لعدم إظهار أي نشاط ضد حمد وزيارته، وقد طالت عمليات الاستدعاء والاعتقال أفرادا آخرين من عوائل نشطاء بحرينيين مقيمين في بريطانيا.

فقد قامت مجموعة كبيرة من الملمثمين، برفقة أحد الضباط باعتقال السيد نزار الوداعي - البالغ من العمر ١٨ عاما - في منزله في منطقة جدعلي، ونُقل إلى مبنى التحقيقات الجنائية، وفي ٥ مارس عاودت القوات بملايس مدنية اقتحام منزل أم نزار، السيدة هاجر منصور، وتم اعتقالها بعد أن تم استدعاءها للتحقيق في التحقيقات الجنائية.

وبتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٧ استدعت النيابة الخليفة العامة في البحرين ١٢ ناشطا بحرينيا للتحقيق.

معارضين . فتعرضت سيارة المعاون السياسي لأمين عام الوفاق خليل المرزوق لحريق في ٧ مايو ٢٠١٧ بالإضافة إلى أجزاء من الواجهة الخارجية للمنزل ، وادعت السلطات أن سبب الحريق «ماس كهربائي» .

هذه الحادثة جاءت بعد أكثر من شهرين على تكسير سيارات عدد من المشاركين في ندوة بجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) مطلع مارس ٢٠١٧ من قبل مجهولين !

وبتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧ اعتقلت قوات الأمن الخليفة أفراداً من عائلات ثلاثة ناشطين بحارثة يقيمون في بريطانيا بسبب احتجاجهم على حضور الحاكم الخليفي حمد عرضاً للفروسية في بريطانيا. وقد احتج الناشطون على حضور حمد بن عيسى آل خليفة لمهرجان ويندسور الملكي للفروسية . وأظهرت صور نشرها الإعلام الخليفي حمد مع اليزابيث الثانية ، ملكة بريطانيا . وقد تم استدعاء شقيقة السيد أحمد الوداعي مدير معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومقره لندن إلى مركز شرطة المحرق للتحقيق .

وبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧ فجراً تعرضت سيارة الناشطة الحقوقية البحرانية ابتسام الصائغ للاحتراق الكامل في ظروف " مريبة " حيث إن الحادثة جاءت في سياق حوادث مشابهة تعرض لها نشطاء وسياسيون آخرون ، منهم

ومن ضمن من تم استدعاءهم المحامي المدافع عن حقوق الإنسان محمد التاجر، الناشطة الحقوقية ابتسام الصايغ، الناشط الحقوقي أحمد الصفار، الصحافي فيصل هيات» بالإضافة إلى المعارض إبراهيم شريف، وجاءت هذه الاستدعاءات «بالتزامن مع المراجعة الدورية الشاملة بجنيف» .

وقد مثل هذا الاستهداف المكشوف للنشطاء البحرينيين عن استخفاف معلن من النظام بالمؤسسات الحقوقية الأممية والدولية ، ولم يكن هذه التجرد من قبل النظام لولا الضوء الأخضر الذي مُنح لآل خليفة من البريطانيين والأمريكيين ، حيث تُصر الإدارتان البريطانية والأمريكية على تجاهل ملف حقوق الإنسان في البحرين ، والاستمرار في التعاون الأمني والعسكري والتجاري مع النظام الخليفي ، والنأي عن إبداء انتقاد علني للانتهاكات الجارية في البلاد .

بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٧ قام ملثمون بتكسير الزجاج الخلفي لسيارة الأمين العام السابق للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ ، بالإضافة إلى تخريب أجزاء أخرى من سيارته في وقت مبكر من الفجر، وبعدها بيوم وجد ابن السيد المحفوظ سيارته محترقة .

هنا بدأ مسلسل الحرائق يطال سيارات

أعقت محاولة سحق الثورة الشعبية التي اتخذت من دوار اللؤلؤة مقرها فبراير ٢٠١١.

بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٧ قالت منظمة «فرونت لاين ديفيندرز» في تقرير لها إن الحقوقية البحرانية ابتسام الصائغ تعرّضت لاعتداء جنسي خلال التحقيق معها بمقر جهاز الأمن الوطني (المخابرات) يوم ٢٦ مايو ٢٠١٧.

وأكدت المنظمة نقلا عن الصايغ، تعرّضها للتعذيب في مبنى تابع لجهاز المخابرات، بالحرّق، بما فيه قيام المحققين بالاعتداء عليها جنسيا، فضلا عن الإساءات اللفظية، وتهديدها بالاغتصاب، ما لم تضع حدا لأنشطتها في مجال حقوق الإنسان.

وكانت الصائغ قد استدعت لجهاز الأمن الوطني، وأطلق سراحها بعد ٧ ساعات من التحقيق، لتنقل إلى المستشفى وهي في حالة انهيار عصبي. وروت الصائغ تفاصيل تعذيبها إلى منظمة العفو الدولية، لكن منظمة فرونت لاين ديفيندرز كشفت التفاصيل.

وقالت المنظمة إن جهاز الأمن الوطني لجأ أيضا إلى تعذيبها نفسيا في محاولة للضغط عليها لتعلن في تويتر بأنها ستوقف عملها في مجال حقوق الإنسان وستستقيل من منظمة «سلام»، حيث هددت باستهداف زوجها أو أطفالها.

نائب أمين جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، التي تم حلها، المهندس خليل المرزوق، والذي أحرقت سيارته قبل أيام من حرق سيارة الناشطة ابتسام كذلك.

وكانت الناشطة الصائغ قد تعرضت لحملة من إحدى الجهات التابعة للنظام، حيث نشرت ما تُسمى جمعية مراقبة حقوق الإنسان التابعة للنظام الخليفي بياناً نُشر في الصحافة الرسمية زعم بأن الصائغ نشرت صورا «مفبركة» ونسبتها إلى الوضع الحاصل في داخل السجون الخليفية. وهو زعم نفته الصائغ وأكدت بأن بيان الجمعية المذكورة محاولة لتشويه سمعتها.

تشير حوادث الحرائق والتخريب المتعمد لسيارات النشطاء في الداخل والخارج، والتعدي كذلك على منازل عوائلهم؛ إلى اعتماد النظام على «وسائل البلطجة والميليشيات» انتقاماً من النشطاء، ولإجبارهم على وقف نشاطهم الحقوقي والمعارض.

وقد حدثت أحداث مشابهة سابقا، ففي الماضي قالت السلطة بأن مجهولين أحرقوا مطعم سيزونز التي يملكها تاجر شيوعي، أو مثلهم قاموا بالاعتداء على سلسلة محلات ٢٤ ساعة المملوكة لمجموعة جواد (تاجر شيوعي)، وقد أعادت الحكومة حرب الاعتداء على الممتلكات الخاصة التي اتبعتها خلال سنوات

حضور دولي ونجاحات حقوقية

بدأت بتاريخ ١ مايو ٢٠١٧، في مدينة جنيف السويسرية المراجعة الدورية الشاملة لملف حقوق الإنسان في البحرين في مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، والتي تحدث خلالها عدد كبير من ممثلي الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، والذين "فضحوا" خلال كلماتهم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطات البحرين.

واستند الاستعراض الدوري الشامل لسجل البحرين الحقوقي على الوثائق المقدمة من سلطات البحرين وتقارير خبراء حقوق الإنسان وفرق الخبراء المستقلين التي تُعرف باسم الإجراءات الخاصة والهيئات الأممية الأخرى المعنية، والتقارير المقدمة من المنظمات الحقوقية الإقليمية والمحلية ومن ضمنها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للحكومة.

افتتح الجلسة رئيس مجلس حقوق الإنسان «يواكين الكسندر مازيلا مارتيلي» الذي أكد رفض المجلس القاطع «لكل أساليب التخويف والترهيب لكافة الأشخاص الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة»، وحث كافة الدول على توفير الحماية للحقوق والنشطاء الذين يشاركون في أعمال المجلس.

وقد صعدت السلطة الخليفية من قمعها للمدافعين عن حقوق الإنسان ولجأت لتعذيبهم لإجبارهم على وقف أنشطتهم. كما تم استدعاء نشطاء آخرين من قبل جهاز الأمن الوطني، وقد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لإيقاف أنشطتهم. اللافت أن الإنزعاج الخلفي كان مركزاً على النشطاء الذين وضعوا ضمن أجندتهم - وبشكل مدروس ومتتابع - ملاحقة الخلفيين في الخارج.

لا شك أن النشطاء الحقوقيين في الداخل كانوا محلاً للاستهداف أيضاً، وكان استدعاؤهم للتحقيق مؤخراً ومنعهم بالجملة من حضور المنتديات والاجتماعات الحقوقية في جنيف وغيرها؛ دليلاً على أن كل نشاط "معارض" في الخارج يُزعج النظام بدرجة أو بأخرى، ولن يتوانى عن إعاقة وبأي شكل من الأشكال، إلا أن النشاط الاحتجاجي الذي يتوجّه إلى «رؤوس» آل خليفة، ويستهدف قسداً ملاحقتهم بوسائل «مباشرة» لنزع أذنعتهم أمام الرأي العام؛ هو ما يفعل ويصنع «الجنون» في ردود أفعال الخلفيين، ما يعني أنهم يشعرون أن هذا اللون من النشاط الاحتجاجي هو ما «يمسهم» أكثر، ويقلب كل أحوالهم، المتقلبة أصلاً.

وقد سلّط التحالف الضوء على أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في البحرين ، خلال الكلمات التي ألقاها ممثلوه على مسامع ممثلي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وعبر الندوات الموازية التي نظمها داخل مقر هيئة الأمم المتحدة بجنيف، وكذلك عبر الاجتماعات التي عقدها مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس لإطلاعهم على آخر مستجدات الوضع الحقوقي في البحرين .

افتتحت أعمال هذه الدورة بكلمة ألقاها المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسين وعرج فيها على ذكر البحرين مشيراً الى عدم سماحها لآليات الإجراءات الخاصة بزيارة البلاد طوال السنوات الخمس الماضية بالرغم من تقديم كل منها لخمس طلبات لزيارة البحرين .

واستهل الحقوقيون البحرانيون اليوم الأول للدورة بالقاء كلمة على مسامع الدول الأعضاء في الهيئة الدولية حول عمليات الإعدام والقتل خارج نطاق القانون التي نفذها النظام الحاكم في البحرين منذ مطلع العام ٢٠١٧ .

وقد تبنى في ٥ يونيو ٢٠١٧ الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التوصيات حول البحرين المقدمة من الدول الأعضاء المتداخلة، وكانت هذه هي المرة الثالثة التي جري فيها مراجعة سجل البحرين

ورأس وفد النظام الخليفي في البحرين مساعد وزير الخارجية عبدالله الدوسري، وضم عبداللطيف عبدالله وكيل وزير الخارجية وعضو ما يُسمى بمجلس الشورى أحمد الحداد، وممثلين عن مجلس النواب السوري ووزارتي التربية والصحة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرسمية .

وألقى المندوب الخليفي عبدالله الدوسري كلمة ادعى فيها تنفيذ البحرين لـ ٤٥ توصية من توصيات المراجعة الدورية الشاملة الثانية التي صدرت في العام ٢٠١٢، مشيراً إلى تأسيس مكتب التظلمات ووحدته التحقيقات الخاصة، وادعى إعادة جميع المفصولين السياسيين .

انطلقت بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ في مقر هيئة الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية أعمال الدورة ٣٥ لمجلس حقوق الإنسان، التي استعرض المشاركون فيها أوضاع حقوق الإنسان في البحرين ومختلف أنحاء العالم .

وشارك في أعمال هذه الدورة التحالف الحقوقي البحراني المؤلف من كل من منظمة امريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (ECDHR) .

التفاعلي في المجلس، وتطرق في فيها إلى مجموعة من الملفات الحقوقية في البحرين والسعودية واليمن. كما أعربت السلطة الخليفة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ عن رفضها تنفيذ ٣٦ توصية كان مجلس حقوق الإنسان قد أوصى الحكومة الخليفة بتنفيذها ٥ مايو/ أيار ٢٠١٧، خلال مناقشة دورية للأوضاع الحقوقية في البلاد.

إن التوصيات التي ألقته دول العالم على البحرين، خلال الاستعراض الدوري الشامل لسجلها في مجلس حقوق الإنسان بحيف جاءت كعصارة جهد للمنظمات البحرانية، والنشطاء البحرانيين في الداخل والخارج من خلال لقاءاتهم المتواصلة مع البعثات الدبلوماسية، ووزارات الخارجية في دول العالم، لإعطاء الصورة الحقيقية عما يجري في البحرين.

إدانات تتوالى بحق النظام

دعت الأمم المتحدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧ إلى إجراء تحقيقات وافية في ظروف مقتل متظاهرين في البحرين. وقال الناطق الرسمي باسم الأمم المتحدة فرحان حق في مؤتمر صحفي بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧ إن «الأمم المتحدة طالبت البحرين باتخاذ خطوات لبناء الثقة وإجراء حوار وطني حقيقي يكفل السلام والأمان لأبناء البحرين».

الحقوقي منذ العام ٢٠٠٨، والذي جرى فيها أول مراجعة دورية شاملة، فيما جرت المراجعة الثانية في العام ٢٠١٢، وصدرت إثرها ١٧٦ توصية قبل النظام الخلفي في البحرين ١٥٨ توصية منها بشكل كاملة أو جزئياً ورفضت ١٨ توصية بشكل تام.

وفي جلسة ٥ مايو ٢٠١٧ اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة التوصيات الموجهة للبحرين حول سجلها الحقوقي. ومنح المجلس سلطات البحرين مهلة حتى انعقاد الدورة ٣٦ لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر المقبل لإعطاء رأيها بالتوصيات. وكان فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في دورته السابعة والعشرين؛ قد أصدر مسودة تقريره عن البحرين الأربعاء (٣ مايو ٢٠١٧) والذي تضمن ١٧٦ توصية، وتم إقرارها جميعاً في جلسة ٥ مايو، ويذكر أن مجلس حقوق الإنسان أصدر ١٧٦ توصية للسلطات في العام ٢٠١٢، لكنها لم تنفذ أي منها بشكل كامل بحسب تقارير منظمات حقوقية.

استأنف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٧، أعمال دورته السادسة والثلاثين في جنيف، وشاركت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ADHRB ومؤسسات أخرى بعدة مداخلات حول البحرين خلال الحوار

لجمعية الوفاق، وتجريد آية الله الشيخ عيسى قاسم من الجنسية البحرانية، فيما استمرت حملة القمع منذ ذلك الحين، حيث حُلّ حزب سياسي معارض آخر وهو جمعية (وعد) في نهاية مايو ٢٠١٧.

كما تطرق البيان إلى الهجوم الدموي الذي تعرضت له بلدة الدراز في ٢٣ مايو، «مركز المظاهرات السلمية»، واستخدمت القوات الخليفة «القوة المفرطة والقاتلة لتفريق المتظاهرين السلميين الذين تجمعوا في اعتصام، ما أسفر عن (استشهاد) خمسة أشخاص وجرح العشرات».

ولم يقتصر صوت المعارضة الحقوقي فقط على المنظمات الأممية، فقد وصل إلى أرجاء المؤسسات السياسية المنتخبة، فبتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧ عُقدت جلسة استماع في البرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل حول ملف الاضطهاد الطائفي في البحرين بمشاركة خبراء دوليين، وأدان البرلمان الأوروبي الحكم الصادر بحق المعارض نبيل رجب.

وبتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٧ عبّرت ٦٣ منظمة غير حكومية، عن قلقها البالغ من تدهور الوضع الصحي للرمز المعارض عبد الهادي الخواجة، ولزميله المعتقل نبيل رجب، وأوضحت المنظمات في رسالة مرفوعة إلى الحاكم

وقد دعا أكثر من ٣٠ نائبا في البرلمان الأوروبي بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٧ إلى إطلاق سراح الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب، وعن بقية النشاط والمعارضين السياسيين المعتقلين في السجون الخليفة في البحرين وفي بقية دول الخليج، وذلك في رسالة موجهة إلى فيديريكا موغريني، الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية والمفوضية الأوروبية، وقد عبروا فيها عن القلق البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، «ولاسيما الاحتجاز المستمر لنبيل رجب تعسفياً».

و بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٧ دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ حكومة البحرين إلى «وقف حملتها المنظمة على المجتمع المدني» في البلاد.

وفي بيان أصدره خبراء أمميون، ١٦ يونيو ٢٠١٧ قال «إنه خلال العام الماضي حدث تدهور حاد في حالة حقوق الانسان في البلاد»، واشتمل ذلك على «فرض قيود غير مقبولة على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي»، وذلك بهدف «حجب أي صوت معارض، وقمع المعارضة».

وأشار البيان إلى أن القمع اتخذ منعطفا جديدا في يونيو ٢٠١٦ بعد حلّ وزارة العدل الخليفة

وأعلنت الهيئة الأميركية للحريات الدينية الدولية أنه نتيجةً لتدهور الأوضاع، فإنها في عام ٢٠١٧ تصنّف البحرين في المستوى الثاني، لأول مرة، وهو مستوى الدول المنتهكة للحريات الدينية، وذلك إلى جانب ١١ دولة أخرى.

ويعرّف المستوى الثاني على هذا المؤشر بأنه يضم الدول التي تكون فيها انتهاكات الحرية الدينية، التي تنخرط فيها الحكومة أو تتسامح معها، خطيرة، بحيث أنها إما أن تكون ممنهجة، مستمرة، أو فاضحة. وبحسب الهيئة الأميركية فإن حالة الحريات الدينية في الدول المصنفة ضمن هذا المستوى تتطلب مراقبة مكثفة نظراً لطبيعة ومستوى الانتهاكات.

وبتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧ أصدرت منظمة «فريدوم هاوس» تقريرها السنوي حول الحرية في العالم، مصنّفة البحرين في قائمة الدول «غير الحرة» ومن بين أسوأ دول العالم على مؤشّر الحريات، واعتبرت المنظمة البحرين واحدة من بين الدول الأكثر قمعاً في الشرق الأوسط.

وجاءت البحرين في المرتبة الثامنة عشرة من ذيل القائمة، أي في المركز ١٩٣ من بين ٢١١ دولة. ولم يكن يتخلف عنها سوى دول مثل السعودية، سوريا، السودان، الصومال، طاجكستان، وشمال كوريا، في حين جاءت

الخليفي، حمد عيسى، وللبعثة الدائمة للنظام الخليفي في جنيف؛ بأن الوضع الصحي للخواجة في خطر بعد دخوله الإضراب الجديد، وأكدت على ضرورة توفير الرعاية الصحية العاجلة له.

كما دعت المنظمات إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الخواجة ورجب، وأكدت أن اعتقالهما يهدف فقط إلى معاقبتهم على نشاطهما السلمي والشرعي من أجل حقوق الإنسان، كما دعت إلى وضع حد لجميع أشكال المعاملة غير الإنسانية والمهينة والمضايقات ضدّهما.

وبتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٧ قالت منظمة مراسلون بلا حدود أن البحرين انضمت إلى القائمة السوداء في حرية الصحافة، حيث تسجن الصحفيين، وسجلت تراجعاً لمرتين خلال العام في حرية الصحافة.

بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٨ أگّدت الهيئة الأميركية للحريات الدينية الدولية تدهور الحريات الدينية للمواطنين الشيعة الذين يمثلون الأغلبية في البحرين في ظل ترد عام لأوضاع حقوق الإنسان في البلاد خلال العام الماضي، مشيرةً إلى الاستهداف الذي طال رجال الدين الشيعة، لا سيّما آية الله الشيخ عيسى قاسم، الذي وصفت إسقاط الجنسية عنه بأنه كان قراراً تعسفياً.

ليبيا واليمن في مراتب أفضل .

ملاحظاتها الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين بعد اختتام أعمال الدورة الستين للجنة في جنيف ، وأكدت فيها على استمرار ممارسات التعذيب وسياسات غياب المساءلة والإفلات من العقاب في البحرين .

وحازت البحرين على ١٢ من ١٠٠ (٠ هو الأسوأ على المقياس) ، في المؤشر الإجمالي للحرية . وسجّلت ٦,٥ نقطة من أصل ٧ (٧ هو الأسوأ) ، في المقياس العام للحريات ، في حين سجّلت مجدداً أسوأ رصيد ممكن على مؤشر الحقوق السياسية (٧) ، وسجّلت ٦ نقاط من أصل ٧ (٧ هي الأسوأ) ، على مؤشر الحقوق المدنية الفرعي .

كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدد من التطورات الأخيرة المقلقة في البحرين ، بما في ذلك استئناف تطبيق عقوبة الإعدام ، وإعادة صلاحيات جهاز ما يسمى بالأمن الوطني في اعتقال الأفراد ، والموافقة على تعديل دستوري يسمح بمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية في قضايا الأمن القومي .

وظلّت البحرين حاضرة ضمن أسوأ الدول التي طرأ على مؤشرها تدهور درامي خلال العشر سنوات الأخيرة ، بحسب فريدوم هاوس .

وتناولت لجنة مناهضة التعذيب أيضا العديد من الإدعاءات بارتكاب أعمال انتقامية وتهريب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأقاربهم نتيجة لعملهم . وعلى وجه الخصوص ، أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد بوقوع التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية الكافية لنبيل رجب وعبد الهادي الخواجة وعبد الجليل السنكيس وغيرهم . ودعت اللجنة حكومة البحرين إلى الإفراج عن رجب وعن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ، وضمان أن جميع ادعاءات التعذيب ذات الصلة تخضع لتحقيقات سريعة ومستقلة .

بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٧ أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا بعنوان "البحرين: أول قضية مدنية أمام محكمة عسكرية" أشارت فيه الى قرار سلطات البحرين إحالة سيد فاضل عباس الذي أخفته السلطات قسرا منذ عدة شهور، للمثول أمام محكمة عسكرية هي الأولى لمدني منذ أن صادق حاكم البحرين حمد في شهر ابريل ٢٠١٧ على تعديل دستوري وصفته المنظمة «المأساوي والخطوة المخزية من قبل السلطات .. وتهدف الى بث الرعب في نفوس الناس ، وهي أيضا ضربة خطيرة للعدالة في البحرين ، ويتناقض مع المعايير الدولية " .

وبتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٧ أصدرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الجمعة

السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد، على خلفية خطابه الذي ألقاه في مجلس حقوق الإنسان في جنيف أمس الأربعاء ٨ مارس/آذار ٢٠١٧، واصفة خطابه بـ«المزاعم الزائفة». وقال مساعد وزير الخارجية عبدالله الدوسري أن الخارجية سترد على خطاب المفوض السامي «بالشكل المناسب».

وحول ردود وخطابات الوفد الخليفي الرسمي، وتوصيات الدول خلال الجلسة في ٥ مايو ٢٠١٧ فقد كانت تساؤلات ممثلي الدول في واد، وردود الوفد الرسمي في واد آخر، ليس له أي علاقة بالتوصيات، ومضمون المداخلات.

ولم يكن الوفد الرسمي صغيراً، وشمل بالإضافة لـممثلي وزارة الخارجية، ممثلي وزارة التربية، وزارة العمل، وزارة الدفاع وحتى ممثلين للديوان الملكي، وحتى إنهم جاؤوا بأعضاء من مجلسي الشورى، والنواب، وأعطوهم كلمات جاهزة لكي يلقوها، إلا أن هذا الوفد المجهز لوجستياً ومالياً لم يفلح في تحقيق شيء، وكان من الملاحظ ضعف ما يملكه رئيس الوفد - الدوسري - من خبرة دبلوماسية. حيث بدأ خطابه الرسمي من على المنصة الدولية بانتقاد المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة. فكان هذا دليل على التخبط في مواجهة الموقف الدولي، ودليل على قلة الحنكة

تخبط حكومي وتحد للمنظمات الحقوقية الدولية

لم يقتصر تخبط النظام في المسرح الحقوقي على محاولته خداع المنظمات بإنشاء مؤسسات شكلية، أو سجنه وتعذيبه للنشطاء الحقوقيين لإسكات صوتهم، بل عمل النظام على تسويق لعبة الإرهاب، ومحاكمة المواطنين في محاكم عسكرية بتهم تتعلق بالإرهاب، فبتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٧ صادق الحاكم حمد بن سلمان آل خليفة على قانون يعطي القضاء العسكري صلاحية محاكمة سياسيين ومعتقلي رأي عام، وهو قانون قد أقره المجلس النيابي السوري ومجلس الشورى الذي يعين أعضائه حمد نفسه. وقد دانت منظمة العفو الدولية في بيان لها مصادقة حمد آل خليفة على هذا التعديل دستوري الذي مهد الطريق أمام المحاكمات العسكرية للمدنيين، وقالت إنه مثال آخر على جهود البحرين الزامية إلى الحد من إمكانية الحصول على المحاكمات العادلة.

لم يستطع النظام الخليفي تلبية مطالب المؤسسات الدولية والأممية الحقوقية، فعمل على سوق الاتهامات بحقها، فمرة يصفها بالمنظمات المضللة، ومرة يتهمها بخدمة الأجندة الإيرانية، ومرة يعمل على خداعها، والالتفاف عليها، فبتاريخ ٩ مارس ٢٠١٧ هاجمت وزارة الخارجية البحرينية، المفوض

الإدارتان الأمريكية والبريطانية ودورهما في دعم الدكتاتورية والقمع

رغم سجل النظام الحافل بالانتهاكات والجرائم الموثقة إلا أن ذلك لم يفلح في حمل الإدارتين الأمريكية والبريطانية على أخذ التقارير الدولية الحقوقية مأخذ الجد، وأن تتخذان قرارا سياسيا برفع الغطاء -كحد أدنى- عن الحليف الخليفي، وتقليص الدعم العسكري له، أو ربطه بشروط تتعلق بتحسين ملف حقوق الإنسان الخاص به، ولم تفلح حتى نداءات مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والأممية، وحتى تلك الأمريكية والبريطانية منها، على تغيير نهج وسياسة الدولتين الداعمتين للنظام الخليفي.

فقد دعت منظمة العفو الدولية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧ الولايات المتحدة الأمريكية الى عدم الموافقة على إمضاء صفقات اسلحة "معلقة" الى السعودية والبحرين، محذرة من ان مثل هذه المبيعات يمكن ان تورط واشنطن في جرائم حرب.

جاء ذلك في رسالة بعثتها منظمة العفو الدولية الى الرئيس الاميركي دونالد ترامب وأكّدت فيها على أن مبيعات الاسلحة لن تؤدي إلا الى تسليح التحالف الذي تقوده السعودية والذي هاجم الاف المدنيين في اليمن في انتهاك للقانون الدولي.

السياسية، وخواء الموقف، وانعدام الرؤية. فالأداء الحكومي كان رديئا جدا، والوفد الكبير لم يكن سوى ديكور غير مقنع.

وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٧ أعلن مسؤول خليفي عن إلغاء دعوة لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لزيارة البلاد، دون تقديم أسباب واضحة. وقال مساعد وزير الخارجية عبدالله الدوسري عبر حسابه في تويتر «لأسباب فنية ولوجستية أرجئت المفوضية السامية لحقوق الإنسان زيارتها للبحرين حتى إشعار آخر».

لعبة الإرهاب

قد استطاع النظام الخليفي تسويق ولعب دور ضحية الإرهاب أمام حلفائه كالإدارتين البريطانية والأمريكية، بل هما يريدان ذلك لتسويق حمايتهما للنظام الخليفي الدكتاتوري، وهما - أي الإدارتان الأمريكية والبريطانية- يعلمان جذور المشكلة في البحرين، لكن لم يستطع النظام الخليفي بيع لعبة الإرهاب ولعبة الخطر الأمني في المحافل الحقوقية، وكان أمل النظام أن يقنع العالم بأن البحرين تواجه خطرا حقيقيا، وعليه لا بد أن تتركونا نضرب أيدينا في البلاد، ونعتقل من نريد، ونعذب من نريد، ونحقق بالطريقة التي نراها قانونية، لكن المجتمع الحقوقي الدولي في جنيف لم يتعاطى مع ادعاءات النظام.

فبالرغم من وجود أصوات غربية على المستوى المؤسسي الحقوقي، وفي داخل الهيئات المنتخبة شعبياً، إلا أن نفوذها ودورها ضعيف في عملية صنع القرار السياسي، والسياسة الخارجية للدول التي تملك مصالح سياسية واقتصادية في منطقة الخليج.

موقف الإدارة البريطانية من ملف حقوق الإنسان هو الأسوأ على الإطلاق بين مواقف جميع الدول الداعمة للنظام الخليفي، ومثال على ذلك رفض الإدارة البريطانية مرارا التعليق حتى على مراسلات تتسائل عن موقف بريطانيا الرسمي من انتهاكات النظام، وتكتفي بالتصريح «إنها ستثير الموضوع مع الجانب الرسمي في البحرين».

فمثلا فيما يتعلق بتعليق الحكومة البريطانية على مقتل الشهيد مصطفى حمدان على يد القوات الخليفية التي هاجمت اعتصام الدراز، فقد أرسلت منظمة هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية رسالة مشتركة، تستفسر عن موقف بريطانيا الرسمي من الحدث، فكان الرد هو «رفض التعليق»، وقد اعتبرت هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية رفض الحكومة البريطانية التعليق تصرفاً «غير مقبول وغير أخلاقي»، وقد أشارت المنظمتان إلى العلاقات بين الحكومة البريطانية والأجهزة الأمنية الخليفية.

فكان مصير مثل هذه المناشدات التجاهل حيث قال مصدر في الكونجرس الأمريكي بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٧ إن إدارة الرئيس دونالد ترامب أبلغت الكونجرس باعتمادها المضي في صفقة قيمتها نحو خمسة مليارات دولار لبيع البحرين ١٩ مقاتلة من طراز إف-١٦ من إنتاج شركة لوكهيد مارتن والمعدات المتصلة بها وهي صفقة تقرر تعليقها العام ٢٠١٦ بسبب ضغوط منظمات حقوق الإنسان.

وعلى إثر ذلك أصدر النائب الأمريكي جيم ماكجفرن، وهو رئيس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، بتاريخ ١ إبريل ٢٠١٧ بياناً دان فيه مخطط ترامب رفع جميع شروط حقوق الإنسان عن مبيعات طائرات إف ١٦ إلى البحرين.

وقال ماكجفرن أن «أمريكا تتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان في كل الدول، ويجب أن لا يشكل حلفاؤنا استثناء على ذلك»، وأضاف أن «التقارير الإعلامية تشير إلى أن وزير الخارجية ريكس تيلرسون سيزيل قريباً جميع شروط حقوق الإنسان عن بيع طائرات إف ١٦ وأسلحة أخرى إلى البحرين، وهو أمر مقلق بشدة. فمثل هذه الخطوة ستكون خياراً قصير النظر وغير مبدئي، وتزيد خطر انعدام الاستقرار في البحرين، كما تعرض أمريكا للخطر على المدى الطويل».

التركيز على العمل السياسي والميداني .

قراءة نحو المستقبل

أظهرت تقارير حقوق الإنسان بأن النظام في البحرين لم ينفذ أيًا من التوصيات بشكل كامل، وأحرزت تقدماً في تنفيذ توصيتين فقط . ومن أبرز التوصيات التي لم تنفذ ووقف ممارسات التعذيب، ووقف أحكام الإعدام، وتقديم منتهكي حقوق الإنسان إلى القضاء، وضمان حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، ووقف مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان .

كما تزداد أعداد الدول والمؤسسات المتعاطفة مع قضية شعب البحرين، والتي تملك نفوذاً قليلاً على دول الخليج، كونها تابعة سياسياً وأمنياً واقتصادياً إلى أمريكا وبريطانيا، كما أن جرائم النظام لا تسقط بالتقادم، وعدم حصول النتائج المرجوة الآن، لا يلغي حصولها مستقبلاً، فالاهتمام بالمنظومة الحقوقية مطلوب، ولكن «في إطار الحدود التي تملك التأثير فيها على الأحداث» .

هناك اهتزاز في منظومة العمل الحقوقي العالمي، وشيوع نفاق بين الدول وازدواجية بين ما تعلنه الدول ومندوبوها في مجلس حقوق الإنسان، وبين العلاقات السياسية مع الأنظمة القمعية، وخاصة في الخليج؛ ولذلك هناك حاجة «للعمل السياسي الذي يضغط

هذا وصرح المراقبون والنشطاء في مجلس اللوردات ومنظمات حقوق الإنسان مراراً بأن الحكومة البريطانية تتجاهل التناقض بين مزاعم البحرين عن الإصلاح وقمعها الوحشي للمحتجين السلميين على خلفية العلاقات العسكرية والمالية المفيدة بين الدولتين .

العمل الحقوقي إلى أين في ظل عدم تحقيق نتائج مرضية؟

بعد سنوات من العمل الحقوقي الجاد، والعمل وفق الآليات الأممية والدولية، ينقسم الرأي حول جدوى ومستقبل العمل الحقوقي إلى ثلاثة آراء، يرى الأول بضرورة الاستمرار بنفس المنهج، وببفس الأساليب، حتى لو كانت النتائج العملية متواضعة، استناداً على قناعة أن جرائم النظام لا تسقط بالتقادم، وبأن الخلل ليس في العمل الحقوقي القائم، بل في الدعم الذي يحصل عليه النظام الخليفي من حلفائه الغربيين، ومن ضعف المشروع السياسي للمعارضة، والذي يمنع الاستفادة المثلى من العمل الحقوقي، بينما يرى الرأي الثاني بضرورة تغيير ما في العمل الحقوقي، وإعطائه وجهاً وصوتاً سياسياً، بحيث يشير إلى منظومة الدعم السياسي والأمني الذي يتمتع بها النظام من قبل الحلفاء، لكي يتم إجراهم، وتعريضهم سياسياً، بينما يرى الرأي الثالث عدم إيلاء أهمية قصوى للعمل الحقوقي، واعتباره نشاطاً ثانوياً، وضرورة

كما أن الشعب البحراني تجاوز الحديث عن المطالبة بوضع إصلاحات أو إطلاق السجناء أو وقف التعذيب، والمطالب الحقوقية التي تُطرح لن يتحقق منها شيء ما دام الخليفيون حكاما، فلا بد من الحل السياسي المتمثل في تقرير شعب البحرين لمصيره.

فبالخلاصة يجب أن تعطى آلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، وإدانات المؤسسات الحقوقية للنظام الخليفي حجمها الطبيعي، فالقاء هذه التوصيات يعني أن هذه الدول وصلت إلى قناعة بأن هناك وضع متأزم في البحرين، فيجب على النشطاء البحرانيين والحقوقيين الموجودين في الخارج والداخل العمل على هذه التوصيات واستغلالها ومطالبة الدول التي قدّمت هذه التوصيات بأن تعمل باتجاه تحقيقها، بكل السبل الممكنة، بما فيها الضغط المباشر على حكومة البحرين لتنفيذها، وطرح مسألة التوصيات في أي اجتماع يعقد بين مسئول من هذا الدول وبين حكومة البحرين.

كما يجب على المعارضة السياسية استثمار هذه الإنجازات الحقوقية، حتى لا تذهب دون أي فائدة، فيجب أن يكون هناك مشروع سياسي ذو مغزى، ومبادرات سياسية على الأرض، وحين ذلك سيكون لهذا العمل الحقوقي تأثيره.

على داعمي الخليفيين»، وهناك «ضرورة لتصعيد حضوره في ميادين التظاهرات».

فالأسئلة التي طرحتها الدول في جنيف خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل للبحرين في مايو ٢٠١٧؛ لا تتعدى المسائل الحقوقية العامة، وهي أشبه ما تكون بـ «خطب عصماء، ولكنها مجوفة من الداخل»، ودليل ذلك الموقف الألماني الذي تحدث مندوبه في جنيف عن ضرورة إنهاء الانتهاكات في البحرين، وطرح أسئلة حول مدى تنفيذ الإجراءات الفاعلة في هذا الشأن، إلا أنه في الوقت نفسه الذي كان يتحدث فيه المندوب الألماني ضد الانتهاكات في البحرين، فإن رئيسة الحكومة الألمانية أنجيلا ميركل كانت تزور السعودية، التي تعد حامية القمع والانتهاكات في البحرين والمنطقة العربية.

فلا يوجد «جدية حقيقية» لهذه الدول في الضغط على النظام الخليفي، وهو ما يُدركه النظام نفسه، ما يجعله غير مكترث لكل المطالبات والدعوات والتوصيات الحقوقية، بل ويمعن أكثر في ممارسة الانتهاكات وعلى مشهد ومرأى ومقرب من انعقاد دورات المجلس المختلفة، فلا يمكن استفراغ العمل والطاقت في العمل الحقوقي، لكونه غير قادر وحده على وقف الأنظمة القمعية، وتحقيق مطالب الشعوب.

الحرب على الدين 2017

وبتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٧ أصدرت المحكمة الخليفة حكمها بالحبس لمدة سنة بحق آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، ومدير مكتب البيان للمراجعات الدينية الشيخ حسين يوسف القصاب (المحروس)، والعضو في مكتب البيان ميرزا الدرازي، كما قضت المحكمة بتغريم آية الله قاسم ووفضيلة الشيخ القصاب والدرازي، كل منهم مبلغ ١٠٠ ألف دينار، وأمرت بمصادرة المبالغ المودعة بحسابات آية الله قاسم، وبالغلة ٣ ملايين و٣٦٧ ألفاً و٣٠١ دينار، ومصادرة العقارين المملوكين له.

وفي ٢١ مايو ٢٠١٧ أصدر علماء البحرين بياناً دعوا فيه أبناء الشعب البحريني لرفع الصوت في وجه النظام عالياً، وأعلنوا فيه أن الأحد ٢١ مايو ٢٠١٧ يوم غضب بعدما أقدم عليه النظام.

الحكم الصادر على سماحة الشيخ في قضية الخمس كان تجريم لرمز الوطن الأول ووضع اليد على الحقوق الشرعية ومصادرتها والتصرف فيها، وهو عدم اعتراف رسمي بالطائفة الإمامية في وجودها وعقائدها وفقهها وحرمة مرجعيتها وزعامتها الدينية، وبالتالي هو تهديد لها وإعلان حرب عليها وإنكار لشراكتها وتساويها في المواطنة وما يترتب عليها من حقوق ويلزم منها من واجبات.

عمل النظام الخليفي في ٢٠١٧ على ابتداء مرحلة جديدة وخطيرة من الحرب على الشعائر والأحكام والعقائد الدينية، وتمثلت في تجريم ممارسة فريضة الخمس التي يعتقد فيها الشيعة، وفق أحكامهم الشرعية الثابتة، وذلك مما لم يحدث في التاريخ الحديث بأن قامت أي سلطة سياسية في بلد يعيش فيه الشيعة بأن جرّمت جمع وتوزيع أموال الأخماس، كما ضيقت السلطة على الخطاب الديني، فاعتقلت العلماء لذكورهم أحداث تاريخية مرتبطة بصدر الإسلام الأول، كما فرضت قانون الأسرة المخالف للشرع الجعفري على أبناء المذهب.

تجريم العقائد والممارسات الدينية

أثارت محاكمة آية الله قاسم بتهم تتعلق بجمع أموال الخمس تداعيات خارجية وداخلية، فبتاريخ ٨ مارس ٢٠١٧ دعا علماء البحرين إلى الخروج في تظاهرات واحتجاجات واسعة تضامناً مع آية الله الشيخ عيسى، وفي بيان أصدره العلماء في ٨ مارس، دعوا إلى «الخروج في المسيرات الاستثنائية الكبرى» تحت شعار «لا عودة للمنازل» و«الدفاع حتى الموت»، وقال البيان بأنها «فرصة كبرى» لتحقيق مطالب الشعب، مشدداً على أن محاكمة الشيخ قاسم هي «محاكمة الهوية الدينية والوطنية» لشعب البحرين.

المحكمة وأحكامها، كما طالب الأمم المتحدة ودان محامون وحقوقيون الحكم بمصادرة أموال الخمس، وقال المحامي إبراهيم سرحان بأنه حكم "فاقد للمباديء الدستورية والقانونية"، ويمثل "إدانة لفريضة الخمس" و"إدانة للمذهب الجعفري" في البحرين. كما أن تجريم فريضة الخمس انتهاك فاضح للمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واضطهاد لمكون ديني ومصادرة لحرية المعتقد.

وحدة الموقف الشعبي اتجاه استهداف العقيدة

في إشارة لوحدة الموقف الشعبي حيال الحكم الجائر في قضية آية الله قاسم، صرح الشيخ جعفر الشارقي بأن "أبناء ومحبي الراحل الشيخ سليمان المدني في بلدة جدحفص" يستنكرون محاكمة آية الله الشيخ عيسى قاسم، ويرون بأن الحكم الصادر ضد الشيخ قاسم في قضية الخمس هو حكم ضد المذهب الشيعي.

وفي كلمة ألقاها الأحد، ٢١ مايو، في مسجد عين الدار الشمالي بمنطقة جدحفص، أكد بأن التيار الذي يمثل الشيخ المدني في جدحفص يرفضون محاكمة الشيخ قاسم، مشددا على أنها "ليست محاكمة لشخصه، بل محاكمة للمذهب وأوامره الشرعية".

وإنَّ الخطر المحقق بالعقيدة والدين قد أصبح واقعا بعدم تمكن المواطن من أن يمارس فرائضه الشرعية ويقوم بخدماته الاجتماعية إلا بإجازة من النظام الجائر الفاسد.

وأثار الحكم الصادر عن المحكمة الخليفة ردودا من جهات سياسية ودينية عدة في العالم الإسلامي، فقد دانت الأمانة العامة لاتحاد العلماء المسلمين في العراق الحكم الصادر ضد آية الله الشيخ عيسى قاسم، وقالت في بيان لها ٢١ مايو ٢٠١٧، بأن "الحكم الجائر" انطوى على "مخالفة صارخة للشريعة الإسلامية" وأنه تضمن "بدعة صريحة في كل موارده".

وأضح بيان للأمانة - التي تضم علماء من السنة والشيعية - بأن "اضطهاد مواطني أي بلد إسلامي ببدعة إسقاط الجنسية يعتبر مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية وللقوانين الدولية المعلنة"، كما اعتبروا الحكم ضد الشيخ قاسم "تحديا" لما وصفوه بثوابت الشريعة الإسلامية في مجال الزكاة والخمس، وهو ما يجعل المحاكمة "جائرة وأحكامها باطلة" بحسب البيان.

ودان البيان مصادرة أموال الخمس والعقارات المرتبطة بها، واصفين الاستيلاء عليها بأنه "سحت حرام صريح". ودعا البيان علماء المسلمين "في كل مكان" لإدانة هذه

الدينية في البحرين موقوفها المعارض لقانون الأحوال الشخصية الذي حولته الحكومة إلى المجلس النيابي الصوري لإقراره، وحذروا من «عصيان مدني شامل» والتوجه إلى الأمم المتحدة في حال إقرار القانون،

كما شارك ما يقارب ٢٠٠ ألف من المواطنين نساء ورجالاً بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٥ في مسيرة وصفت بأنها الأضخم في البحرين بعد ماسمي بعهد الإصلاح دعا إليها المجلس الإسلامي العلمائي للمطالبة بتوفير ضمانات دستورية مجزية لإصدار أول قانون لأحكام الأسرة، وكان في صدارة المسيرة عدد كبير من العلماء ورجال الدين في مقدمتهم رئيس المجلس العلمائي آنذاك آية الله الشيخ عيسى قاسم ونائب الرئيس السيد عبدالله الغريفي والشيخ حسين النجاتي. وانطلقت المسيرة بالقرب من مجمع البحرين وانتهت عند دوار اللؤلؤة، وكان الحضور النسائي فيها لافتاً.

وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٦ شن ثلاثة من كبار علماء الشعب في البحرين في ندوة جماهيرية حضرها الآلاف من المواطنين هجوماً عنيفاً على التحرك الحكومي ومحاولاته المتكررة لإثارة القانون وتحريكه عبر المجلس النيابي الصوري.

إلا أنه بعد انطلاق الثورة في عامها السابع وجد النظام الخليفي البيئة مواتية لحسم معركة

وذكر الشيخ الشارقي بأنه من المؤلم أن يصل حال البلد إلى "حد محاكمة من يؤدي تكاليف دينه"، مستنكراً أصل محاكمة الشيخ قاسم، "فضلاً عما صدر عنها من حكم بدا وكأنه مخفف، إلا أنه حكم فيه تجريم للمذهب ولفريضة الخمس".

يُشار إلى أن الشيخ المدني كان محسوباً على الموقف الرسمي في وعي الكثيرين من الناس، وشكّل رمزية دينية خاصة في قبال الرمزية التي شكلها الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري، ولاسيما في فترة انتفاضة التسعينات. إلا أن التيار الذي يمثله واجه تحديات داخلية بعد وفاته في العام ٢٠٠٣ ميلادية، وقد حصل تقارب واضح بين أتباع كثر لهذا التيار مع الجو العام لثورة ١٤ فبراير، وعبرت أوساط عديدة من أتباع الشيخ المدني عن تلاقحهم مع الحراك الشعبي الذي شهدته الثورة منذ اندلاعها في العام ٢٠١١ ميلادية.

قانون أسرة مخالف للشرع

بعد سنوات من المراوحة بين الشعب بقيادته العلمائية وبين النظام، أقر النظام الخليفي قانون الأحوال الشخصية، المخالف للفقهاء الشيعي، حيث ابتدأت المعركة بشكل عملي في العام ٢٠٠٥ عندما أبدت الحكومة استعدادها لعرض قانون الأسرة على مجلس النواب آنذاك، وعلى إثر ذلك صعدت القيادة

تصاعد استهداف علماء الدين وتجرير الخطاب الديني

لم يكن عام ٢٠١٧ أقل من ٢٠١٦ في سجن العلماء والتحقيق معهم، والتصديق على الخطاب الديني. اعتقلت السلطات ما لا يقل عن ٧ من علماء الدين، واستدعت ما لا يقل عن ٨ من العلماء خلال العام. القائمة التالية تسرد أبرز قضايا الاعتقال والاستدعاء للعلماء:

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ استدعت السلطات الخليفة ٤ رجال دين على خلفية تأيين الشهيد السيّد محمد باقر الصدر، حيث أبلغ الضابط تركي الماجد كلاً من (الشيخ علي رحمة، الشيخ علي الجفيري، الشيخ حسين المرزوق والشيخ محمد الصياد) بأن تأيين المرجع آية الله العظمى محمد باقر الصدر «ممنوع بأوامر عليا».

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفة خطيب جامع الخيف بالدير، الشيخ عيسى المؤمن، وذلك بعد استدعائه، لتنفيذ حكم بسجنه ٣ أشهر بسبب خطبة جمعة.

بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت المخابرات الخليفة الشيخ عبد الزهراء الكربابادي وزوجته فجرا من منزله الكائن في منطقة «كرباباد»، كما أنها اعتقلت شقيقته من منزلها في منطقة «كرّانة»، ونقلتهم جميعاً لإدارة التحقيقات الجنائية.

قانون الأسرة، مستغلا شدة الهجمة الأمنية والمخابراتية، وبتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٧ وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب السوري في البحرين على قانون الأسرة الذي أحالته الحكومة إلى المجلس السوري. وصوتت اللجنة في الاجتماع الذي ترأسه السوري بأن قانون الأسرة الموحد الذي أحالته الحكومة للبرلمان تضمن بنوداً خلافاً للمذهب الجعفري، وأشار إلى أن الحكومة حذفت مواد تتوافق مع الفقه الجعفري.

أثار فرض قانون الأسرة على المذهب الشيعي، عبر إقراره رسمياً في ١٠ يوليو ٢٠١٧ معارضة كبيرة من علماء المذهب في داخل وخارج البحرين، لما في القانون من مخالفات وتجاوزات كبيرة تتعارض مع المعتقد الشيعي، وعدم وجود «ضمانات دستورية»، ابتداءً واستمراراً، تحول دون حرف القانون ومعارضته للتشريع الإسلامي.

فحيثيات القرار تُشير إلى إصرار الطاغية حمد آل خليفة على الذهاب قدماً في المواجهة المفتوحة مع الشعب و كبار علماء البحرين، بما يعنيه ذلك من تحدٍّ لهوية المواطنين الأصليين ووجودهم الديني، فالنظام يقوم بتغريب المجتمع وإبعاده عن جذوره الدينية وثقافته، وذلك يتسق مع المخطط الغربي للمنطقة والشعوب الإسلامية.

التضامن مع آية الله الشيخ عيسى قاسم .

بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٧ أمرت النيابة العامة الخليفة بتوقيف رجل الدين البحراني السيد محي الدين المشعل أسبوعاً على ذمة التحقيق . وذكرت معلومات متداولة بأن النيابة أمرت بتوقيف السيد المشعل ، من بلدة جد حفص ، والتحقيق معه بعد أن وُجّهت إليه تهمتي ” التحريض على كراهية النظام ، والتعدي على إحدى الملل “ ، من غير أن ترد معلومات عن تفاصيل الاتهام وأسبابه .

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٧ اعتقلت قوات النظام رجل الدين السيد علي الموسوي ، من بلدة الدراز ، والذي اعتقل من منزله .

بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفية بحبس رجل الدين الشيخ حمزة الديري ، عاماً كاملاً على خلفية مشاركته في اعتصام الدراز ، وحددت المحكمة ٥٠٠ ديناراً لوقف تنفيذ العقوبة .

بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٧ بعثت السلطات الخليفية إحصاريات لأربعة رجال دين شيعة ، تطلب منهم المثل للتحقيق . واستدعت السلطات كلاً من «الشيخ هاني البناء ، السيد صادق الغريفي ، الشيخ حسين الستري والشيخ صادق القطان» .

بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفية الشيخ حسين بن الشيخ علي الستري ، وذلك بعد التحقيق معه في مركز شرطة دوار ١٧ بمدينة حمد . ولم تتضح التهم الموجهة للستري .

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ أوقفت النيابة العامة الخليفية في البحرين الخطيب الشيخ حسنين المهنا مدة أسبوعين على ذمة التحقيق . ونُقل الشيخ المهنا إلى سجن الحوض الجاف بعد توقيفه بتهمتي ” التحريض على كراهية النظام “ ، و” التحريض على الكراهية الطائفية “ .

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ بث نشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي صوراً لسيارتين تعود ملكيتهما لرجل الدين الشيخ علي حميدان ، وهما متفحمتين ، وذلك بعد ساعات من الإفراج عنه ، وفيما سبق تعرضت سيارات عدد من المعارضين للاحتراق .

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ اعتقلت القوات الخليفية الخطيب الملا هاني البلادي بعد صدور حكم بسجنه ٦ أشهر على خلفية

المقاومة في البحرين 2017

القوة والعنف ضد قوات النظام الحاكم. فصدرت في الساحة فتاوى من مجموعة من كبار المجتهدين في قم والنجف كآية الله الشيخ نوري وآية الله الهمداني وآية الله الشيخ محمد سند، وفتوى آية الله قاسم «بسحق من يعتدي على الأعراض و المقدسات»، ولعل أكثر الفتاوى تفصيلاً هي فتوى آية الله الشيخ محسن الآراكي «حفظه الله» لأهل البحرين والصادرة في ٢٤ جمادى الأولى من سنة ١٤٣٢، والتي أعلن فيها «الوجوب على كل مسلم وبكل ما أوتي من وسائل الدفاع والمقاومة أن يدافع عن نفوس المؤمنين، وأعراضهم، وأموالهم، وعن بيوت الله، ومقدسات المسلمين»، وأوجب فيها تنفيذ القصاص ضد شرائع معينة من أعوان النظام المنفذين لعمليات هدم المساجد والمقترفين لجرائم التعذيب والاعتصاب الجنسي وغيرها. فبدأت الساحة الاحتجاجية والثورية في البحرين والتي يقودها الشباب بتفعيل وسائل احتجاجية ودفاعية ضد القوى العسكرية التي تقتحم القرى والبيوت، ومن ثم تبلورت وانطلقت مجموعات وسرايا المقاومة الإسلامية في البحرين.

إنجازات المقاومة

استطاعت المقاومة في البحرين من تحقيق عدة إنجازات، وأهمها تعقيد الوضع الأمني

لقد مرت مسيرة المقاومة في البحرين من مرحلة «حق الدفاع عن النفس» و «الدفاع عن الأعراض» عابرة بمرحلة «المقاومة المشروعة» وصولاً لمرحلة «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد»، وكل من هذه المراحل كان لها خصوصياتها ومبرراتها وظروفها.

انطلقت ثورة ١٤ فبراير في البحرين سلمية في شكلها العام، وكان تمادي النظام الحاكم في جرائمه غير مسبوق، فأقدم النظام على ارتكاب الجرائم الفادحة ضد الإنسانية والدين، مما خلق واقعاً جديداً وعناوين دينية جديدة على الساحة لم تكن حينها موجودة عند انطلاق ثورة ١٤ فبراير، من قبيل الوظيفة الشرعية قبل الاعتداء على بيوت الله وأعراض المسلمين وغير ذلك من المواضيع والعناوين الناتجة من تطورات الصراع بين الشعب والنظام الحاكم، مما استدعى بمقتضى الحال وضرورته لتفسير وفهم أشمل وأوضح لمفهوم المقاومة.

انطلاقة المقاومة

في ظل القمعة الأمنية الشرسة والاعتداء الممنهج على المقدسات، أصبح أبناء الشعب المتدين لاسيما الشريحة الشبابية تتساءل عن موقع الفقه الجهادي أو الدفاعي من الثورة الشعبية، فعمل حينها تيار الوفاء الإسلامي على استفتاء المرجعية في مواضيع الدفاع عن النفس وموارد جواز أو وجوب استخدام

وحجم التقارير السياسية والأمنية وعدد المناورات واللقاءات الأمنية والسياسية في الشأن الخاص بالبحرين شهد ارتفاعا ملحوظا خلال العام ٢٠١٧.

الأمر الآخر فإنه من الملاحظ أن الساحات التي شهدت عنفاً مطلقاً من قبل الشعب أو المجموعات المسلحة كما في ليبيا أو سوريا لم تعاني من إشكالية النظرة الدولية للعنف، بل أن الدوائر السياسية والإعلامية الدولية قد أيدت الحراك الغير سلمي و العنيف في هذه الدول، مما يجعلنا نستنتج أن محذورات المقاومة في البعد الدولي، ليست سوى عنوان وموضوع ذو أبعاد سياسية، له علاقة بتوازن القوى، ومصالح الدول الكبرى، والنافذة في المنطقة، ويجب أن لا تشكل عائق أمام امتلاك ثورة ١٤ فبراير وشعب البحرين وسائل القوة والضغط اللازم لهزيمة النظام الخليفي المتجبر.

الحاضنة الشعبية للمقاومة

لم يعد مصطلح "المقاومة" غريبا عن التداول في البحرين، وتحديدًا بعد التطورات "القمعية" التي لجأ لها النظام الخليفي على نحو مّظرد منذ شهر مارس ٢٠١١ ميلادية، وهذا يعني أن ظهور هذا المصطلح، وتطبيقاته اللاحقة المتدرجة، لم يكن فجائياً، أو غير متوقع. في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١١ ميلادية، برزت ملامح أولية لتلك التطبيقات التي تأخذ منحى "المقاومة" بما هي

أمام النظام، وخلق بيئة اقتصادية ضاغطة على عليه، واستنزاف قدراته المالية، فبتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٧ رعت بريطانيا اجتماعاً أمنياً ضم "المختصين" في مجال المتفجرات بدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الاجتماع الذي جاء تنفيذا لقرار صدر عن القمة الخليجية التي عُقدت في المنامة بحضور رئيس الوزراء البريطانية تيريزا ماي.

وخلال الاجتماع اعترف الحسن بمقتل ٢٠ من قوات النظام والمرتزة وإصابة ٣٣٠٠ آخرين بجروح خلال مشاركتهم في قمع التظاهرات والاحتجاجات، من بينهم (١٨٥) مرتزق أصيب بعجز دائم، إلى جانب تضرر العشرات من مركبات المرتزقة، وذلك في الفترة منذ العام ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٧.

إشكال التدايعات السياسية والإعلامية للمقاومة

يدور الإشكال حول التدايعات السياسية والإعلامية الدولية للعمل المقاوم في البحرين، إلا أن المقرر والثابت هو إن السلمية المطلقة بحد ذاتها فشلت في كسب التعاطف السياسي والتغطية الإعلامية الدولية، وأن الاستخدام الحكيم والتكتيكي للمقاومة قد أعاد الحسابات الدولية واهتمام القوى الكبرى لما يدور داخل البحرين، بشكل عام، وفي داخل الاجتماعات واللقاءات الخاصة،

خلال عام ٢٠١٧، بدأت المجموعات "الثورية" التي تتبنى العمل المقاوم تظهر على السطح من خلال الدعوة إلى فعاليات شعبية معينة. ففي تاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧ شهدت مختلف المناطق في البحرين تظاهرات رفع فيها الأهالي لافتات وشعارات ترمز إلى المجموعات التي تدعو إلى مقاومة الجرائم الخليفية، كما شددت التظاهرات على اعتبار الخليفيين "محتلين" للبلاد وأعلنوا "مشروعية" مقاومتهم و"التحرر منهم".

وجاءت هذه التظاهرات التي حملت عنوان "المقاومة البحرانية طريقنا للتحرير"؛ استجابة لدعوات أطلقتها مجموعات شعبية تؤمن بالعمل المقاوم، وقد شوهدت لافتات تتقدم التظاهرات وهي تحمل صورة الشهيد رضا الغسرة وشعارات عدد من هذه المجموعات التي تبنت عمليات مختلفة استهدفت تجمعات لمرتزقة خليفيين وآليات عسكرية تابعة لهم. وهذه المجموعات هي: سرايا وعد الله، سرايا الأستر، سرايا المختار، ومنظمة الكفاح الثوري.

وقد عبّرتيار الوفاء الإسلامي - من القوى الثورية المعارضة - عن تأييده لما سمّاه "حراك المجاميع الشبابية الثورية"، وقال إنها تمثل "قبضة الميدان الحاضنة للمقاومة المشروعة، وعلامة الامتداد الشعبي للمقاومة بين أبناء الشعب".

"فعل مقصود" لردع أو تفتيت القوّة القمعية للنظام.

اكتسبت المقاومة قدرتها على النفاذ إلى وجدان الناس، ونيلها المقبولية الشعبية، فضلا عن المشروعية القانونية والدينية. وتحقق ذلك لأسباب عديدة، بينها أن النظام الخليفي تجاوز كلّ الخطوط الحمراء، ما جعل الذهن العام يتقبّل "ردود الأفعال" الحاسمة ضد النظام. كذلك، كان إلغاء الحياة السياسية ومنع كل أشكال الاعتراض العلني المعهود سبباً في أن يُضفي على "المقاومة" مشروعيتها "التاريخية"، حيث مَنَحها ذلك ما يمكن تسميته بـ"المناسبة الزمنية" المطلوبة. فحين يُغَيَّب الفعل السياسي العلني؛ فإن كلّ أفعال الاحتجاج غير العلنية و"الغاضبة" تكون قد وجدت زمانها المنطقي والنفسي في الوقت نفسه.

لاشك أن هناك العديد من الإشارات الخطابية التي كرّست "الروح المقاومة"، سواء من جانب القيادات العليا أو المتوسطة أو القيادات الميدانية. لن يخفى على أحد أن "رُفُض الإذلال" والامتناع عن "التوقيع على صكّ العبودية"، والدعوة الصريحة لـ"سحق من يعتدي على عرض فتاة مؤمنة"، وما بين ذلك من مواقف عملانية لآية الله الشيخ عيسى قاسم (كلّ ذلك) شكّل بيئة "شرعية" حاضنة لتلك الروح التي تجد ملاذها الوافر في العمل المقاوم.

وانطلقت التظاهرات على امتداد بلدات

باربار، أبوقوة، السنابس، بوري، شهركان، المالكية، كرزكان، سترة، العكر، نويدرات، وغيرها. وهتفت بشعارات تُعلن التأييد للمقاومة، ورُفعت لأول مرة يافطات عليها شعارات «سرايا المقاومة».

وبتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٧ ألقى عضو مجلس الخبراء في إيران، آية الله الشيخ عباس الكعبي، خطاباً في احتفالية في الجمهورية الإسلامية، بمناسبة عيد شهداء البحرين، والذي أكد فيه على "شرعية المقاومة" في البحرين، ووضعها في سياق محور المقاومة العام الذي تقوده إيران وحزب الله. كما شدد على "حق القوى الثورية في البحرين الاقتصاص من المجرمين" و«المقاومة في البحرين لها كامل الحق والشرعية»، معتبراً أن "القوى الثورية في البحرين هي اليد الضاربة للشعب لكي يحقق مطالبه".

وبتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ وجه آية الله الشيخ محسن الآراكي، عضو مجلس خبراء القيادة في إيران خطاباً متلفزاً إلى شعب البحرين، وأكد انتصار ثورة البحرين على "الظالمين"، وحيى قادة الثورة "الصابرين والصامدين" داخل السجون الخليفية. وقال بأن "المقاومة في البحرين مستمرة، وأن قادة شعب البحرين صامدون". وأضاف "قادة شعب البحرين، وشعب البحرين وكوادره الثائرة؛ هم في طريق الثورة الحسينية، ودأب الثائرين المقاومين هو

تبلور رموز ونماذج المقاومة

كان لاستشهاد رضا الغسرة ورفيقه، وقبلهم



بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٧ تم اغتيال الضابط في القوات الأمنية الخليفة هشام الحمادي، وأصدرت "سرايا الأشر" بيانا تبنت فيه العملية التي وصفتها بـ"النوعية"، وذكر البيان بأن العملية جاءت ردا على إعدام النشطاء الثلاثة، سامي مشيمع وعباس السميع وعلي السنكيس، وتوعد البيان بملاحقة من وصفهم بـ"أشباه الرجال وأن العملية هي قصاص لدماء الشهداء".

وبتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٧ استشهد رضا الغسرة وأخويه مصطفى يوسف ومحمود يحي، بعد مواجهة مسلحة غير متكافئة في عرض البحر.

بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٧ نُفذت عملية مقاومة في بلدة نويدرات، حيث استهدفت مدرسة خليفية تتمركز عند مدخل البلدة، وتتولى الإشراف على عمليات القمع والإرهاب ضد الأهالي. وخرجت مجموعة غاضبة من جهات مختلفة من عمق البلدة، وباغتت المركبة بالأدوات المعتادة في ردع الآليات العسكرية وإجبارها على الانسحاب من موقع التمرکز الأمني.

بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٧ حدث انفجار في بلدة سار بالقرب من تجمع للمرتزقة عند مدخل البلدة، وتحديث الأنباء عن وقوع إصابات بين المرتزقة، حيث شوهدت سيارة إسعاف وأغلقت القوات الطريق ومنعت المرور عليها.

إعدام النشطاء الثلاثة في يناير ٢٠١٧؛ الأثر المعنوي في انفتاح الشارع أكثر فأكثر على خطاب المقاومة في البحرين. تلاقى ذلك مع تداعيات اجتياح بلدة الدرازي في ٢٣ مايو ٢٠١٧، ومحاصرة الشيخ قاسم أثر في تقديم نموذج "الشهداء المقاومين" فكان من المصطلحات الأكثر تعبيراً عن الانفتاح الشعبي على المقاومة، فظهرت فعاليات على الأرض حملت شعارات من قبيل "دمكم انتصار تأبى الإنكسار".

في سياق هذه الفعاليات، حرص النشطاء والمؤمنون بالعمل المقاوم على تمجيد من اعتبروهم رموزا للمقاومة خلال ثورة البحرين، وإضافة إلى البرامج الشعبية والميدانية، فقد أعد ناشطون "بوسترات" وأعمال فنية لصور الشهداء المقاومين وتجهيز بعض هذه الصور بأحجام وبأشكال معينة معينة لتكون جاهزة للطباعة على الجدران.

أبرز عمليات المقاومة الإسلامية في البحرين خلال ٢٠١٧

بتاريخ ١ يناير ٢٠١٧ قامت مجموعة في المقاومة الإسلامية بالهجوم على سجن جو المركزي، في عملية محكمة التخطيط والتنفيذ، عرفت باسم «سيوف الثأر» وقد تم تحرير ١٠ من الأسرى، هذا وأذاع بيان العملية وقام بقيادتها الشهيد القائد رضا الغسرة من داخل السجن.

بيوت الشباب، وقالت صحيفة الأيام - الحكومية - نقلاً عن مصادر في وزارة الداخلية بأن عمليات "إطلاق نار" تعرضت لها قواتها بالمنطقة.

وذكر موقع (الأبدال) الإلكتروني بأن هجوماً شُنَّ على المعسكر "بشكل مباغت"، قبل أن تُسارع القوات إلى الانتشار برفقة القوات الخاصة (الكوماندوز)، وبأن الهجوم نجح في إيقاع إصابات في صفوف القوات.

بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٧ نقلت مصادر إعلامية أهلية وثورية بأن دورية عسكرية تابعة للقوات الخليجية تعرّضت للهجوم مساء بالقرب من بلدة القدم، شمال البحرين، فيما شوهد تعزيز للقوات والأجهزة الأمنية قرب الحادث، ونصبت نصبت كمامن ونقاط تفتيش عند مداخل البلدة.

وأعلنت "سرايا الأشر" تنفيذ عملية على الشارع الرئيسي المعروف باسم ١٤ فبراير بالقرب من بلدة القدم، وقالت في بيان لها السبت، ٨ يوليو ٢٠١٧ م، بأنها استهدفت "مركبة لمرترقة العدو الخليفي"، وذلك "رداً على اعتقال النساء والتعدي عليهن"، وأطلقت على العملية اسم "نداء الشرف ١".

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ استنفرت القوات الخليجية ونصبت كمامن تفتيش في مختلف مداخل منطقة سترة بعد استهداف مركبة

بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٨ أعلنت وزارة الداخلية الخليجية مقتل أحد مرترقها مساء، بعد أنباء عن وقوع "انفجار" في بلدة الدراز.

وقالت الوزارة في حسابها على تويتر بأن ما وصفته بـ "تفجير إرهابي" وقع في الدراز؛ أسفر عن مقتل "أحد رجال الأمن واصابة اثنين أثناء قيامهم بأداء الواجب" بحسب زعمها.

واستهدف التفجير مركبة عسكرية تشارك في عمليات الحصار المفروض في البلدة، وخاصة حول منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم.

وشهد محيط منزل الشيخ قاسم في بلدة الدراز استنفاراً عسكرياً وسط تحليق مروحيتين عسكريتين، بعد أنباء تناقلتها وسائل إعلام سعودية أول الأمر تحدثت عن وقوع تفجير" أدى لإصابة ٣ من بينهم عنصر من القوات الخليجية التي تشارك في محاصرة منزل الشيخ في حي الحيدرية منذ بدء الاجتياح الدموي للبلدة في ٢٣ مايو ٢٠١٧.

وتوجهت سيارات الإسعاف إلى الحي، فيما شوهدت العديد من المركبات التي تقل مليشيات مدنية مسلحة ترافقها آليات عسكرية، كما تواجدت القوات الخاصة حالاً في محيط العملية بعد تنفيذها.

بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ اندلعت مواجهات شديدة في منطقة السنابس، قرب معسكر

السبت ١١ نوفمبر ٢٠١١م السيطرة على الحريق الهائل الذي اندلع في أحد أنابيب النفط بالقرب من بلدة بوري، وسط البلاد، في وقت أعلنت شركة نفط البحرين (بابكو) بأن الحريق ناتج عن تسرب نفطي في أحد الأنابيب المحاذية للبلدة.

بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ حدث انفجار في دورية للقوات الخاصة بالبحرين، مما أسفر عن إصابة أفرادها بجروح بليغة، وقد تبنت سرايا الأشر العملية، وتوعدت النظام بالمزيد منها.

تاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ استهدفت عبوة ناسفة مركبة للقوات الخليفة، وتبنى تنظيم سرايا الأشر العملية، وأكد في بيان له تحقيق إصابات مباشر، وأن العملية تأتي وفاء للشهداء ونهجمهم.

عسكرية على شارع الشهيد أحمد فرحان بالقرب من مركز شرطة سترة.

ونقل شهود عيان سماع دويّ "انفجار"، فيما هرعت سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الداخلية الخليفة إلى موقع الحادث. وتحدثت مصادر عن إصابة مباشرة تعرضت لها مدرعة خليفية والإضرار بعناصر المرتزقة فيها.

بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٧ حدث انفجار على شارع الشهداء «البديع»، استهدف مرتزقة النظام الخيفي التي كانت تقمع المتظاهرين المتوجهين لميدان الشهداء، حيث توجه المشاركون في عزاء بلدة الديه المركزي إلى الشارع العام، باتجاه ميدان الشهداء «اللؤلؤة»، وقمعتهم قوات النظام بالرصاص الانشطاري، والغازات السامة، وحدث انفجار بمرتزقة النظام تبنته سرايا وعد الله، وقالت وكالة أنباء البحرين الحكومية بأن الانفجار أدى لإصابة ٥ أفراد من قوات الداخلية.

بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧ حدث تفجير على شارع الشهداء «البديع» تبنته سرايا وعد الله، واستهدف مركبة للمرتزقة، وأودى بثمانية من مرتزقة النظام بين قتيل وجريح.

بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ حدث انفجار أدى لاشتعال أنبوب غاز بالقرب من بلدة بوري، أعلنت الجهات الرسمية في البحرين فجر

**المحطات
الفاصلة وأهم
الأحداث خلال
2017**

نفسية قوية للنظام وللمرتزقة والموالة، وقد عمّت نقاط التفتيش والاستنفار الأمني جميع أرجاء البلاد، لمدة أيام، وبمساعدة بريطانية وأمريكية رسمية، عبر المستشارين الأمنيين الذين نزلوا الميدان لتعقب الشباب المحررين.

إعدام شهداء الفجر سامي والمشيّم والسنكيس

اعتبرت عملية الإعدام تدشيناً لسنوات دموية قادمة، حيث تصاعدت بعدها أحكام الإعدام، كما مثلت شهادة الشباب الثلاثة وقوداً جديداً للحراك النضالي بشقيه الشعبي والمقاوم.

وقد أعدمهم النظام بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ على خلفية اتهامهم بتفجير الديه الذي أودى بحياة المرتزق الضابط الإماراتي الشحي.

إعدام الشهداء الثلاثة جاء بقرار سياسي، وإشراف إماراتي كامل، وقد افتقدت محاكمة الشهداء لأدنى معايير حقوق المتهمين، كحق الحصول على محام فترة التحقيق والمقاضاة، وحق التحقيق في مزاعم التعذيب، وغيرها، كما أن الإدارتين البريطانية والأمريكية قد التزمتا الصمت حيال جريمة تصفية الشهداء الثلاثة.

اتخذ مسار الأحداث على ساحة البحرين منحى تصاعدياً في الكم والنوع، مقارنة مع سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، من جانب الشعب ومن قبل النظام الخليفي، وأصبحت أخبار عمليات المقاومة، وأحكام الإعدام، والتنسيق الأمني بين النظام والإدارتين الأمريكية والبريطانية، واعتقال العلما والنساء، وعروج الشهداء، والتدهور الاقتصادي، وفرض الضرائب، والتطبيع الخليفي مع الكيان الصهيوني دارجة، وقد عبّرت عن نمط ونوع الأحداث التي عاشها شعب البحرين خلال العام ٢٠١٧. الأحداث التالية هي تلخيص لأهم التطورات والمحطات الفاصلة خلال السنة.

الهجوم على سجن جو وتحرير الأسرى

قد أظهرت العملية التطور النوعي في قدرات المقاومة الإسلامية في البحرين، وضعف المنظومة الأمنية للنظام الخليفي، وخواء العزيمة لدى المرتزقة.

ففي ١ يناير ٢٠١٧ قامت مجموعة في المقاومة الإسلامية بالهجوم على سجن جو المركزي، في عملية محكمة التخطيط والتنفيذ، عرفت باسم «سيوف الثأر» وقد تم تحرير ١٠ من الأسرى، هذا وأذاع بيان العملية وقام بقيادتها الشهيد القائد رضا الغسرة من داخل السجن.

وقد مثلت العملية ضربة مادية وهزيمة

قبضة في الميدان وقبضة على الزناد

وقبضة على الزناد».

أطلق تيار الوفاء الإسلامي على لسان القيادي في التيار السيد مرتضى السندي بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ دعوته لمرحلة «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد» ردا على إعدام شهداء الفجر، وذلك في حفل حاشد في مدينة قم المقدسة.

وقد تم تناول خطاب سماحة السيد مرتضى السندي في عدد من أبرز الفضائيات كالجزيرة والعربية و سي إن إن العربية، وأكبر المواقع الإلكترونية المحلية والإقليمية، وقد أصدرت قناة الإباء العراقية فلما وثائقيا لتصاعد المقاومة الإسلامية في البحرين بعد خطاب السيد مرتضى، والذي عكس شعبية ونفوذ سماحة السيد وموقعه كقيادة عامة للحركات الشبابية المقاومة، والتي أصبحت تتخذ منه قيادة سياسية نافذة ومسموعة الخطاب.

انتهى عام ٢٠١٧ بالعملية رقم ١٤ في تسلسل عمليات المقاومة النوعية فقط خلال السنة، فبتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ استهدفت عبوة ناسفة مركبة للقوات الخليفة، وتبنت المقاومة الإسلامية سرايا الأشتير العملية، وأكدت في بيان تحقيق إصابات مباشر، وقد وثق فلم «عام المقاومة الإسلامية في البحرين»، والذي عرض على قناة الإباء العراقية، وأواخر العام ٢٠١٧ بعض هذه العمليات، والتي رسمت ملامح مرحلة «قبضة في الميدان

شهادة الغسرة وإخوته في قارب الحرية

انطلق قارب الحرية فجر ٩ فبراير ٢٠١٧ من الساحل الشرقي للبحرين باتجاه المياه الإقليمية، ونجح القارب في تخطي الحدود البحرية للبحرين، وتعدى المنطقة المعروفة بفشت الديبل، إلا أن سفن الاستطلاع الأجنبية والتابعة للبحريتين الأمريكية والبريطانية كانت في مسار ليس بالبعيد جدا عن مسار القارب، وتشير تطورات الأمور لحصول تنسيق وتواصل بين هذه الدوريات والسفن المتمركزة وبين البحرية الخليفة، والتي انطلقت في وقت لاحق نحو المياه الإقليمية، واستطاعت للحاق بقارب الحرية لتفوق التجهيزات ومواصفات القوارب، حيث استطاع ما لا يقل عن ٣ قوارب تابعة للبحرية الخليفة ومجهزة كقوارب سريعة وبمواصفات عسكرية من اللحاق بقارب الحرية، وبعد مواجهة مسلحة في عرض البحر نفذ الخليفيون التصفية الدموية للشهداء الثلاثة، رضا الغسرة، مصطفى يوسف، ومحمود يحيى.

شهادة الغسرة وإخوته جاءت بعد مقاومة شديدة في عرض البحر، وانتهت باستشهاد الثلاثة، وقد بينت التسجيلات بأن قارب الحرية قد تم تعقبه من بعيد، ولم تعرف الأجهزة الأمنية للنظام بانطلاقه إلا بعد وصوله

أرادات السلطة الخليفة من خلال تصفية الشهيد في الشارع إرسال رسالة للشباب المطارد مفادها بأن التصفية الدموية هي النتيجة للتمرد على النظام.

١٦ مارس ٢٠١٧ استشهد الشاب محمد سهوان نتيجة الإهمال الطبي في السجن، حيث يعاني من آثار استقرار ٨٠ شظية في رأسه نتيجة إصابته بالرصاص الإنشطارى (الشوزن) خلال تظاهرات في السنابس حدثت في أبريل ٢٠١١.

٢٤ مارس ٢٠١٧ أعلن نبأ استشهاد الشاب مصطفى حمدان، بعد إصابته بطلق ناري قبل شهرين من شهادته، إثر هجوم مرتزقة النظام الخيفي على اعتصام الدراز واستهدافهم المعتصمين بالرصاص الحي.

وأظهر النظام الخيفي استعداداه لحسم موضوع الاعتصام أمام بيت آية الله الشيخ عيسى قريبا، وبأنه مستعد لسفك الدماء لإرجاع هيئته وسطوته التي مرغها سماحة الشيخ والمعتصمون الذين أصروا على موقفهم، وعدم اعترافهم بشرعية محاكمة سماحة الشيخ.

٢٣ مايو ٢٠١٧ قمعت قوات خليفية كبيرة اعتصام الناس أمام بيت آية الله قاسم ببلدة الدراز، وأدى الهجوم إلى وقوع خمس شهداء وعشرات الجرحى والمصابين، واعتقال المئات.

قريبا من المياه الإقليمية، والتي تخضع للنفوذ والتواجد البحري العسكري الأمريكي والبريطاني، وقد كشف ذلك دور البحرية الأمريكية والبريطانية في التنسيق والتخابر الأمني مع القوات الخليفية، في ملاحقة القارب وقتل الشهداء.

تصاعد أعداد الشهداء

عمد النظام الخيفي إلى حساب عمليات القمع بشكل جيد طوال السنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ حيث لم يتجاوز عدد الشهداء خلال السنتين العدد ٧، بينما عادت وتيرة عروج الشهداء إلى تصاعد خلال العام ٢٠١٧، وذلك يعود لسببين، الأول هو فشل النظام في خطته الأمنية خلال الأعوام الماضية، وتوسله بالترهيب والقمع والقتل بغية حمل الناس على التراجع، أما السبب الثاني فهو اشتداد وتيرة المقاومة والحراك الشعبي خلال السنة. القائمة التالية تحوي شهداء البحرين خلال العام ٢٠١٧:

٩ فبراير ٢٠١٧ استشهاد رضا الغسرة وأخويه مصطفى يوسف ومحمود يحي، بعد مواجهة مسلحة غير متكافأة في عرض البحر.

٢٠ فبراير ٢٠١٧ استشهد الشاب عبد الله العجوز بعد ملاحقته في أزقة ببلدة نويدرات، وتصفيته بطلق ناري في رأسه وصدره، حيث كان مطلوبا للسلطات الخليفية.

إدراج قياديين في المعارضة والمقاومة في البحرين على قائمة الإرهاب الأمريكية

راقبت الإدارة الأمريكية تصاعد حدة المقاومة والحراك الشعبي في البحرين كمّا ونوعاً، ورأت أن الدعم الميداني الأمني والاستخباراتي واللوجستي لا يكفي لتثبيت دعائم ذنبها الخليفي، وأن جهودها على الأرض بحاجة لقرار سياسي واضح يفصل القيادة الثورية للحراك عن بقية قوى المعارضة، وعن الحاضنة الشعبية، ويجعل القيادات السياسية والمقاومة والمتصدية للمشروع الأمريكي في البحرين في وضع غير مريح، ولهذا أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧ قراراً تنفيذياً بإدراج القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيد مرتضى السندي وشاب آخر في قائمة الإرهاب الدولي، وأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً شرح فيه مستلزمات هذا القرار الأمريكي الرئاسي، وهي عزل هؤلاء الناشطين عن مجتمعهم، وملاحقة ومصادرة أملاكهم، ومنع المواطنين الأمريكيين من التعامل المالي أو غيره معهم، وتسهيل مهام الوكالات الأمنية والقضائية الأخرى لتقوم بمهامها في سبيل اتخاذ إجراءاتها القانونية.

اعتبر القرار الأمريكي إعلاناً مباشراً من الإدارة الأمريكية في تسخير أدواتها السياسية والقضائية لاستهداف المعارضة الثورية

١٩ يونيو ٢٠١٨ استشهد الشاب الناشط نبيل عبدالله السميع من بلدة السنابس في إثناء أداء واجبه الجهادي. يُشار إلى أن الشهيد تعرض للاعتقال والاستدعاء في العام ٢٠٠٦م، وكان معروفاً بنشاطه منذ انتفاضة التسعينات، وعُرف بحسن أخلافه ومبادرته لعمل الخير كما كان من النشاط الميدانيين. كما أن ابنه جهاد كان من أصغر الذين تم اعتقالهم من قبل السلطات الخليفة.

٢١ يونيو ٢٠١٧ أعلن عن شهادة الشاب المطارد من قبل الأجهزة الخليفة والمحكوم غيابياً عباس منسي من بلدة شهركان، وذلك في حادث تماس كهربائي، ويشار إلى إن العديد من الناشطين والشباب الميداني يعيش داخل البحرين مطلوباً ومطارداً من قبل المخابرات الخليفة، ويضطرون للعيش في ظروف سيئة للتخفي من المخابرات التي وضعت ملاحقة المطاردين والمطلوبين على سلم أولوياتها.

٦ يوليو ٢٠١٧ استشهد الشاب حسين محمد حبيب آل يحيى من بلدة عالي إثر إصابته بمضاعفات التعذيب الذي تعرض له خلال عام ٢٠١١.

٢٩ مارس ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بالإعدام بحق محمد إبراهيم آل طوق ومحمد رضي عبدالله المتهمين بالوقوف وراء تفجير ٢٨ يوليو ٢٠١٥ في ستره، أودى بحياة شرطين باكستانيين.

٦ يونيو ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة برئاسة علي خليفة الظهراني بإعدام سيد أحمد فؤاد العبّار، وحسين علي مهدي في قضية مقتل شرطي في كرباباد. كما أمرت المحكمة بإسقاط الجنسية عن ٩ مواطنين.

١٩ يونيو ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة برئاسة علي خليفة الظهراني بالحكم بالإعدام بحق حسين إبراهيم مرزوق الذي تتهمه السلطات بالوقوف وراء تفجير العكر بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ حكمت المحكمة العسكرية الخليفة بالإعدام على ٦ مواطنين في قضية محاولة اغتيال المشير واستهداف منشآت عسكرية. وأمرت بإسقاط جنسيتهم مع ٧ آخرين.

الحكم على آية الله قاسم وقمع اعتصام الدراز
استنفذ النظام الخلفي جميع محاولاته لحمل أكبر رمز ديني وسياسي ووطني في البحرين على أن يمد لها حبل النجاة عبر القبول بتسوية سياسية على مقاسات وشروط

في البحرين ورموزها، والحرب على الناس وتجاهل قضي شعب البحرين، كما اعتبر معارضون أن القرار الأمريكي يفتح الباب أمام قرارات مماثلة قد تطل معارضين سياسيين وثوريين على المدى المنظور.

أحكام الإعدام أداة النظام الصاعدة لترهيب المواطنين

شنت الصحف الرسمية في البحرين خلال العام ٢٠١٧ حملة منظمة وموجهة تطالب بإنزال وتنفيذ حكم الإعدام بحق المعتقلين والمتهمين بقضايا إرهاب من منظور السلطات الخليفة، حيث شهدت السنة تنفيذ حكم الإعدام بحق شهداء الفجر الدامي سامي المشيمع وعلي السنكيس وعباس السميع، كما أصدرت المحاكم الخليفة ١٤ حكماً بالإعدام على مواطنين آخرين. القائمة التالية تحوي أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم الخليفة خلال العام:

٢٣ مارس ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بالإعدام بحق الشيخ ميثم الجمري، عبدالمحسن صباح عبدالمحسن محمد ورضا خليل جعفر إبراهيم بعد أن دانتهم المحكمة بحيازة أسلحة والوقوف وراء تفجير، ومثل حكم الإعدام فاتحة لسلسلة من أحكام الإعدام التي فاقت أكثر من ١٦ حكماً خلال سنة ٢٠١٧.

من شخصيات، أبرزها من قادة عسكريين كبار مثل اللواء قاسم سليمان، والذي اعتبر استهداف سماحة الشيخ خط أحمر ينذر بجراك مسلح في البحرين.

٢٦ يناير ٢٠١٧ داهمت المخابرات الخليفة مع القوات الخليفة الخاصة بلدة الدراز، وأطلقوا على المعتصمين حول منزل آية الله قاسم الرصاص الحي، واعتقلوا عددا منهم، فيما أدى ذلك الهجوم إلى إصابة الشاب مصطفى حمدان (١٨ عاما) برصاص حي استقر في جمجمته، وأدى لاستشهاده لاحقا.

٢١ مايو ٢٠١٧ أصدرت المحكمة الخليفة حكمها بالحبس لمدة سنة بحق آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، ومدير مكتب البيان للمراجعات الدينية الشيخ حسين يوسف القصاب (المحروس)، والعضو في مكتب البيان ميرزا الدرازي، مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ٣ سنوات بعد صيرورة الحكم نهائيا.

٢٣ مايو ٢٠١٧ استباحت قوات خليفة واسعة بلدة الدراز صباحا بصورة غادرة بعد وعود قدمتها وزارة الداخلية الخليفة للمآثم الحسينية في البلدة بعدم "اقتحام الاعتصام المفتوح" بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم في البلدة، وأدى الهجوم العسكري إلى وقوع خمس شهداء وعشرات الجرحى

السلطة، فعمدت السلطة الخليفة على ترتيب ملف استهداف سماحة آية الله قاسم تحت يافطة جمع أموال الخمس، بينما السبب الحقيقي يكمن في أمرين، الأول عدم تعاطيه مع محاولات السلطة بتصفية القضية ومطالب الناس، والانتقام من مواقفه المناصرة والداعمة للحراك الشعبي وثورة ١٤ فبراير، ومن أبرز هذه المواقف دعمه انطلاقة الثورة، ودعوته للتصدي للمرتزقة المعتدين على الأعراس. لم تستطع السلطة الخليفة في البداية تقدير تداعيات استهداف الشيخ، فأجلت المهمة مرات ومرات، إلا أنها وجدت الوقت المناسب خلال العام ٢٠١٧، حيث الحملات الأمنية القاسية، والاعتقالات، والترهيب، وحصول الضوء الأخضر والدعم الأمريكي والبريطاني والسعودي لتنفيذ مخطط استهداف آية الله قاسم.

تسلسل أحداث استهداف آية الله قاسم:

٢٠ يونيو ٢٠١٦ النظام الخيفي يسقط الجنسية عن آية الله قاسم، دون محاكمة، بذريعة مواجهة التطرف والتبعية لمرجعية سياسية دينية خارجية، حسب بيان وكالة الأنباء الرسمية، ويعمل ترتيبات لترحيله خارج الوطن، وقد توقف مخطط ترحيل الشيخ لأسباب قدرها النظام الخيفي نفسه، وذلك بعد صدور إعلانات إقليمية ودولية عدة، وتحذيرات من استهداف الشيخ صدرت

وقال بيان العلماء "أرادوها كربلاء فنحن أبناء كربلاء"، داعياً إلى "فتح ساحات الفداء في كل منطقة" من البلاد.

تصاعد اعتقال النساء

أدت المرأة البحرانية دوراً محورياً في النضال الشعبي، وكانت حاضرة في كل المحطات والمفاصل المهمة، ومثلت حاضنة للثورة، ودعمها معنوياً ومادياً قوياً لها، وقد قدر النظام بأن دفع النساء للتراجع من ميادين النضال والتظاهر سوف يفقد الحراك أحد عناصر قوته المهمة، فقام بتصعيد استهداف النساء خلال العام ٢٠١٧، والزج بهن في قضايا الإرهاب، وتلفيق التهم بحقهن. لا يعرف العدد الحقيقي والهويات لكل النساء اللاتي تم استهدافهن خلال السنة، إلا أن من أبرز المعتقلات ممن تم إثارة موضوعهن إعلامياً هن كالتالي:

٢١ يناير ٢٠١٧ اعتقلت دورية تفتيش في المحرق السيدة سوسن معيوف، وتم وزجها في السجن من دون أدنى اعتبار لحقوق المرأة وخصوصيتها.

٩ فبراير ٢٠١٧ اعتقلت مليشيات مدنية برفقة مرتزقة النظام السيدة أميرة القشعمي ابنة الشيخ محمد صالح الشقعي بعد مدهامة منزلهم في منطقة باربار، إضافة لاعتقال سيدة مع أخيها من سكنة منطقة باربار، كما انقطعت أخبار السيدة فاتنة حسين من منطقة بني

والمصابين، واعتقال المثأت.

وبدأت الآليات والقوات والأجهزة الخليفة في التقدم نحو الدراز في وقت مبكر صباحاً، بعد أن عمدت إلى رفع الحواجز الإسمنتية التي حاصرت البلدة منذ شهر يونيو، وبدأت بعدها تشكيلات عسكرية في الاحتشاد حول البلدة لتبدأ عمليات الاستباحة باتجاه موقع الاعتصام ومنزل الشيخ قاسم، وسط مقاومة وُصفت بـ"البطولية" من المواطنين الذين تقاطروا على البلدة وهم يرتدون الأكفان، واشتبكوا مع الآليات والمدربات الخليفة وسط إطلاق الغازات السامة ورصاص الشوزن بكثافة، ما أدى وقوع إصابات في صفوف المتظاهرين الذين أصروا على صد الاقتحام العسكري.

ونفذت القوات الخليفة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين والمتظاهرين، وشوهت المركبات والباصات المعدة للاعتقال وهي مغطاة بالحواجز الحديدية على نوافذها، فيما تحولت أحياء بلدة الدراز إلى ساحات ملأى بالدماء وسحب الغازات، وتوزعت حشود من القوات المسلحة التي عمدت إلى استعمال مختلف وسائل القمع في مواجهة المواطنين الذين تدافعوا لصد الاجتياح.

ودعا علماء البحرين في بيان عاجل لهم إلى الخروج في كل المناطق وارتداء الأكفان،

١٨ يوليو ٢٠١٧ أمرت نيابة الجرائم الإرهابية في البحرين بتوقيف المدافعة عن حقوق الإنسان ابتسام الصائغ ٦ أشهر على ذمة التحقيق، بتهم تتعلق بالإرهاب، ووسط تقارير كثيرة تفيد بتعرضها للتعذيب والاعتداء الجنسي.

بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٧ اعتقلت الأجهزة الخليفة السيدة زينب مرهون من بلدة كرزكان من ضمن ٤ من أفراد عائلة الشهيد فاضل عباس بعد مدهامات واسعة طالعت عدداً من المنازل في المنطقة الغربية وأسفرت عن اعتقال ٨ مواطنين.

٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ اعتقلت قوات خليفية المواطنة روان، وهي مدونة ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد اقتحام مقر عملها، وروان صنقور هي شقيقة المعتقل المحكوم علي رياض صنقور الذي اشتهر بوقوفه أمام الدبابات الخليفية بصدرة العاري في فبراير ٢٠١١ م في الأيام الأولى لثورة البحرين.

٣٠ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفية بسجن هاجر منصور (٤٩ عاماً) وابنها سيد نزار نعمة الوداعي ٣ أعوام، كما قضت بحبس ابن شقيقها محمود مرزوق شهراً وغرامة ١٠٠ دينار في قضية مفتعلة «وضع هيكل محاك لأشكال المتفجرات في عالي». وهاجر منصور هي والدة زوجة الحقوقي سيد أحمد الوداعي، المقيم في العاصمة البريطانية لندن.

جمرة بعد استدعائها للتحقيق في مبنى التحقيقات الجنائية سيء الصيت.

١١ فبراير ٢٠١٧ اعتقلت سيدة بعمر ٤٦ عاماً بعد مدهامة منزلها في منطقة الشاخورة واقتيادها إلى جهة مجهولة. كما تم اعتقال سيدة أخرى في نفس اليوم من مطار البحرين الدولي.

٢٧ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت المخابرات الخليفية السيدة نجاح من منطقة النويدرات بعد استدعائها للتحقيق، ورفضها التوقيع على اعترافات بالتهم المنسوبة إليها على خلفية سياسية، وقد عانت السيدة نجاح الشيخ من مضايقات مستمرة قبل اعتقالها من قبل مديرية مركز شرطة المحرق حيث أكدت عائلتها تعرضها للتعذيب والتحرش الجنسي وتهديدها بالإعتداء على عائلتها إن لم تعترف بالتهم الموجهة لها.

٢١ يونيو ٢٠١٧ وردت أنباء عن اعتقال ٣ نساء من منطقة الدراز، ولم ترد أنباء عن التهم الموجهة لهن، إلا أن الفترة شهدت تزايداً في اعتقال النساء والتحقيق معهن، وتعرضهن للتعذيب النفسي والجسدي.

٣٠ يونيو ٢٠١٧ أقدمت القوات الخليفية على اعتقال زوجة الشهيد الفدائي محمد الساري بعد أن أصرت على زيارة روضته في مقبرة البسيتين بالمحرق، وتوعدتها باعتقالها مجدداً قبل أن تُطلق سراحها.

حسين النجاتي . وانطلقت المسيرة بالقرب من مجمع البحرين وانتهت عند دوار اللؤلؤة، وذكر مراسل لوكالة أنباء أجنبية أن الحضور النسائي كان لافتا.

وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٦ شن ثلاثة من كبار علماء الشعب في البحرين في ندوة جماهيرية حضرها الآلاف من المواطنين هجوما عنيفا على التحرك الحكومي . إلا أنه بعد انطلاق الثورة في عامها السابع وجد النظام الخليفي البيئة مواتية لحسم معركة قانون الأسرة، مستغلا شدة الهجمة الأمنية والمخابراتية، وبتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٧ وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب السوري في البحرين على قانون الأسرة الذي أحالته الحكومة إلى المجلس السوري . وصوتت اللجنة في الاجتماع الذي ترأسه السوري بأن قانون الأسرة الموحد الذي أحالته الحكومة للبرلمان تضمن بنودا خلافا للمذهب الجعفري، وأشار إلى أن الحكومة حذفت مواد تتوافق مع الفقه الجعفري .

التطبيع الخليفي الرسمي مع الكيان الصهيوني بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٧ نقلت وسائل إعلام إسرائيلية تصريحات للحاكم الخليفي حمد عيسى "ندد" فيهاب" المقاطعة العربية لإسرائيل . ونقل كلُّ من الحاخام مارفن هير وأبراهام كوبر عن حمد الخليفة هذه التصريحات التي

١٥ ديسمبر ٢٠١٧ اعتقلت القوات الخليفة السيدة فوزية ماشاء الله بعد مدهمة منزلها واعتقال بعض أقاربها .

إقرار قانون الأسرة المخالف للمذهب الجعفري

بعد سنوات من المراوحة بين الشعب بقيادته العلمائية وبين النظام، أقر النظام الخليفي قانون الأحوال الشخصية، المخالف للفقه الشيعي، حيث ابتدأت المعركة بشكل عملي في العام ٢٠٠٥ عندما أبدت الحكومة استعدادها لعرض قانون الأسرة على مجلس النواب آنذاك، وعلى إثر ذلك صعدت القيادة الدينية في البحرين موقفها المعارض لقانون الأحوال الشخصية الذي حولته الحكومة إلى المجلس النيابي السوري لإقراره، وحذروا من «عصيان مدني شامل» والتوجه إلى الأمم المتحدة في حال إقرار القانون، كما شارك ما يقارب ٢٠٠ ألف من المواطنين نساء ورجالا بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٥ في مسيرة وصفت بأنها الأضخم في البحرين بعد ماسمي بعهد الإصلاح دعا إليها المجلس الإسلامي العلمائي للمطالبة بتوفير ضمانات دستورية مجزية لإصدار أول قانون لأحكام الأسرة، وكان في صدارة المسيرة عدد كبير من العلماء ورجال الدين في مقدمتهم رئيس المجلس العلمائي آنذاك آية الله الشيخ عيسى قاسم ونائب الرئيس السيد عبدالله الغريفي والشيخ

الخليفيين، وعضو سابق في تجمع الوحدة الوطنية، وكذلك زيارة وفد «هذه هي البحرين» الممول حكومياً إلى الكيان الصهيوني، بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٧.

تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعاشية

بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧ كشف موقع بلومبيرغ المختص في الشؤون الاقتصادية تقريراً بالأرقام أظهر حجم المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها البحرين، حيث ذكر بأن البحرين طلبت من حلفائها الخليجيين دعماً مالياً، في وقت تتفاقم فيه الأزمة المالية في البلاد. وذكر الموقع أن البحرين تحاول إعادة إنعاش احتياطياتها الأجنبية؛ لتتجنب خفض قيمة العملة، الذي قد يترك أثره على بقية دول المنطقة، وبأن البحرين لديها من العملة الأجنبية ما يكفي فقط لشهرين من الواردات بالحد الأقصى، وأظهر التقرير بأن هناك «مشكلة بنيوية في اقتصاد البحرين، وأن ثلاث وكالات اقتصادية عالمية وضعت البحرين على مؤشر حافة الانهيار»، ذلك جاء في وقت اعتمد فيه النظام الخليفي خلال السنة على التقشف، وفرض المزيد من الضرائب على الطبقة الوسطى والفقيرة.

قدمها لهما خلال زيارتهما إلى البحرين في أوائل العام ٢٠١٧، وقالاً بأن حمد أكد لهما بأن المواطنين في البحرين "يتمتعون بالحرية في زيارة إسرائيل"، وفق ما قالت صحيفة "جيروزاليم بوست".

وجاء الإعلان عن هذه التصريحات بالتزامن مع توقيع نجل الحاكم الخليفي، ناصر حمد (المعروف بلقب الأمير الجلاد)، اتفاقاً قبل أسبوع مع مركز سيمون وايزنتال الصهيوني في لوس انجلوس بالولايات المتحدة لتأسيس "مركز ديني حول التسامح الديني"، وذلك في سياق حملة "العلاقات العامة" التي ينظمها النظام الخليفي لتلميع صورته في الخارج والتغطية على انتهاكاته داخل البحرين، ولاسيما فيما يتعلق بملف الاضطهاد الديني ضد الأغلبية في البلاد.

تصريح الحاكم الخليفي كشف عن التوجه الرسمي الجديد بلا مواربة بأن النظام الخليفي قد اتخذ قراراً بالفعل بفتح البلاد أمام الكيان الصهيوني، على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، وقد سبقه إغلاق مكتب المقاطعة الاقتصادية في مايو ٢٠٠٦، من قبل النظام الصهيوني، ومشاركة الوفد الإسرائيلي في اجتماع الفيفا في البحرين بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٧، وتبعه استضافة القناة العاشرة الإسرائيلية عبد الله الجنيد، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧، وهو رجل أعمال قريب من

تصاعد استهداف علماء الدين

لم يكن عام ٢٠١٧ أقل من ٢٠١٦ في سجن العلماء والتحقيق معهم، والتصنيق على الخطاب الديني. اعتقلت السلطات مالا يقل عن ٧ من علماء الدين، واستدعت مالا يقل عن ٨ من العلماء خلال العام. القائمة التالية: تسرد أبرز قضايا الاعتقال والاستدعاء للعلماء:

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٧ استدعت السلطات الخليفة ٤ رجال دين على خلفية تأيين الشهيد السيّد محمد باقر الصدر، حيث أبلغ الضابط تركي الماجد كلاً من (الشيخ علي رحمة، الشيخ علي الجفيري، الشيخ حسين المرزوق والشيخ محمد الصياد) بأن تأيين المرجع آية الله العظمى محمد باقر الصدر «ممنوع بأوامر عليا».

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفة خطيب جامع الخيف بالدير، الشيخ عيسى المؤمن، وذلك بعد استدعائه، لتنفيذ حكم بسجنه ٣ أشهر بسبب خطبة جمعة.

بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٧ اعتقلت المخابرات الخليفة الشيخ عبد الزهراء الكربابادي وزوجته فجرًا من منزله الكائن في منطقة «كرباباد»، كما أنها اعتقلت شقيقته من منزلها في منطقة «كزانة»، ونقلتهم جميعاً لإدارة التحقيقات الجنائية.

بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٧ بعثت السلطات الخليفة

إحضاريات لأربعة رجال دين شيعة، تطلب منهم المثول للتحقيق. واستدعت السلطات كلاً من «الشيخ هاني البناء، السيد صادق الغريفي، الشيخ حسين الستري والشيخ صادق القطان».

بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ اعتقلت السلطات الخليفة الشيخ حسين بن الشيخ علي الستري، وذلك بعد التحقيق معه في مركز شرطة دوار ١٧ بمدينة حمد. ولم تتضح التهم الموجهة للستري.

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ أوقفت النيابة العامة الخليفة في البحرين الخطيب الشيخ حسين المهنا مدة أسبوعين على ذمة التحقيق. ونُقل الشيخ المهنا إلى سجن الحوض الجاف بعد توقيفه بتهمته «التحريض على كراهية النظام»، و«التحريض على الكراهية الطائفية».

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٧ بث نشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي صوراً لسيارتين تعود ملكيتهما لرجل الدين الشيخ علي حميدان، وهما متفحمتين، وذلك بعد ساعات من الإفراج عنه، وفيما سبق تعرضت سيارات عدد من المعارضين للاحتراق.

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٧ اعتقلت القوات الخليفة الخطيب الملا هاني البلادي بعد صدور حكم بسجنه ٦ أشهر على خلفية التضامن مع آية الله الشيخ عيسى قاسم.

بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٧ أمرت النيابة العامة الخليفة بتوقيف رجل الدين البحراني السيد محي الدين المشعل أسبوعاً على ذمة التحقيق. وذكرت معلومات متداولة بأن النيابة أمرت بتوقيف السيد المشعل، من بلدة جدحفص، والتحقيق معه بعد أن وُجّهت إليه تهمتي "التحريض على كراهية النظام، والتعدي على إحدى الملل"، من غير أن ترد معلومات عن تفاصيل الاتهام وأسبابه.

بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ قضت محكمة خليفة بحبس رجل الدين الشيخ حمزة الديري، عاماً كاملاً على خلفية مشاركته في اعتصام الدراز، وحددت المحكمة ٥٠٠ ديناراً لوقف تنفيذ العقوبة. ومنذ يونيو/حزيران ٢٠١٥، اعتقلت السلطات الخليفة عشرات رجال الدين الشيعة والنشطاء لمشاركتهم في اعتصام الدراز المتضامن مع آية الله الشيخ عيسى قاسم.

2017 في أرقام

- ٩٦٠ فعالية احتجاجية بين مسيرات وكتابة على الجدران وقطع شوارع رئيسية، وغيرها.
- ٢٨٦ معتقل في يوم الهجوم على اعتصام الدراز
- ١٤ عملية نوعية استهدفت مركبات ومرترقة النظام.
- ١٥ شهيد، ١٢ منهم بالرصاص الحي
- ١٤ حكما بالإعدام
- ٥٦٠ اعتداء بالغازات السامة والرصاص الانشطاري.
- ٩٢٣ عدد التقارير الحقوقية الحكومية وغير الحكومية والدولية والتقارير الإعلامية التي تناولت البحرين خلال عام ٢٠١٧
- ١١٧ حملة اعتقالات جماعية
- ٧١ قناة تلفزيونية تناولت الوضع السياسي والحقوقى السيئ في البحرين خلال العام ٢٠١٧.
- ٥٠٦ مواطن تقريبا من المسقطه جنسياتهم
- ٥٠٠٠ مواطن تقريبا في سجون النظام
- ١٤٠ حكما قضائيا على خلفيات سياسية، الحكم الواحد قد يشمل عدة أشخاص.
- ٢٢ حكما قضائيا بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت
- ٣٠ تصريح حول الأمن يصدر من الحاكم حمد آل خليفة
- ١١ اعتقال بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت
- ٤٤٪ من اجتماعات مجلس الوزراء تناولت مواضيع أمنية.
- ٨٨ تحقيق بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت
- ٢٦ قانونا سنه مجلس النواب السوري في مواضيع أمنية
- ٤ حالات فصل عن العمل بحق صحفيين وإعلاميين ونشطاء إنترنت
- ٢٥) شاركت الأجهزة الخليفية في اجتماعا أمنيا، منها (١٣) اجتماعا
- ٢ حالات إسقاط جنسية بحق صحفيين

- على المستويين الخليجي والعربي ، و (١٢) اجتماعا مع جهات أمنية أمريكية وبريطانية
- ٠,٥ مليار دينار بحريني فوائد على الدين العام للدولة .
- ١٦ دورة أمنية عقدتها وزارة الداخلية لمنتسبيها
- ٥٢٢ مليون دينار - ١,٤ مليار دينار حجم الاحتياط النقدي للدولة من العملة الأجنبية، مما يغطي واردات الدولة الأجنبية لشهر ونصف كحد أقصى .
- ١٠ مناورات أمنية وعسكرية
- ٢ من المعارضين على قائمة الإرهاب الأمريكية
- BB- التصنيف الائتماني للبحرين عند نهاية السنة، مع نظرة سلبية للاقتصاد على المدى القريب .
- ٧٦٪ من الناتج الوطني الإجمالي نسبة الدين العام للدولة .
- ٢٠٪ نسبة البطالة بين الشباب
- ٥٪ ضريبة قيمة مضافة على ٩٠ سلعة تم إقرارها
- ٢٢٪ نسبة العجز التجاري بالمقارنة بين الواردات والصادرات
- ١٠٠٪ ضريبة على ٣ سلع انتقائية
- ١٧٥ توصية يعتمدها مجلس حقوق الإنسان ضد النظام الخليفي .
- ١٣ مليار دينار سقف الدين العام، ما يشكل أكثر من ٨٠٪ من إيرادات الدولة .
- ٨٢ دولة تنتقد وضع حقوق الإنسان في البحرين
- ٢,٥ مليار دينار عجز في موازنة الدولة (٢٠١٧-٢٠١٨)
- ١٥٥ مواطنا أسقطت عنهم الجنسية، ليصل عدد المسقطة عنهم الجنسية ٥٠٦ مواطنا .
- ١,٥٪ انخفاض في نمو الناتج المحلي العام مقارنة بالسنة الماضية
- ٢٠٠ مليون دينار تم إقرارها للسحب من صندوق الأجيال لصالح الإنفاق الحكومي .

اتخذ مسار الأحداث على ساحة البحرين منحى تصاعديا في الكم والنوع، مقارنة مع سنتي 2014 و 2015، من جانب الشعب ومن قبل النظام الخليفي، وأصبحت أخبار عمليات المقاومة، وأحكام الإعدام، والتنسيق الأمني بين النظام والإدارتين الأمريكية والبريطانية، واعتقال العلما والنساء، وعروج الشهداء، والتدهور الاقتصادي، وفرض الضرائب، والتطبيع الخليفي مع الكيان الصهيوني دارجة، وقد عبّرت عن نمط ونوع الأحداث التي عاشها شعب البحرين خلال العام 2017.

